القضاء البحريني

ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية

القضاء البحريني: ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية

الطبعة الأولى، بيروت يونيو 2015

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3240 - 5

إلى سجناء (جو)

ذرائع إرهاب القضاء البحريني،

كانت تخط على أجسادكم آلام مطالبكم الديمقراطية

الحرية لكم..

الفهرس

	المقدمة	07
1	خيانة القضاء البحريني.. إرهاب العدالة	11
2	القضاء وذرائع الإرهاب: كل احتجاج إرهاب	21
3	أنف السلطة التنفيذية في السلطة القضائية: قانون الإرهاب	31
4	قانون الإرهاب البحريني وشبكة صيد السمك الفضفاضة	41
5	المحكمة الجنائية الرابعة: مشنقة المُشرّع	49
6	الجنائية الرابعة: على خطى محاكم السلامة الوطنية	59
7	القاضي علي بن خليفة الظهراني: الأحمق الحموس	69
8	قضاء يُمعن في إهانة المحامين	83
9	القاضي إبراهيم الزايد: الأقصى في العقوبة ضد السياسيين، الأقصى في التبرئة لصالح الجلادين	89
10	ضمير القضاء البحريني رهين التسامع وضباط التحري والمصادر السرية (رجال المخابرات)	101
11	وزير العدل: إذا كان رب بيت القضاء بالكذب ضاربًا، فما شيمة أهل البيت؟	113
12	توجيه أحكام القضاء باستخدام الإعلام وتأليب الرأي العام	129

المقدمة

«النظـام (البحرينـي) بـأسره يجـد المعارضـة أكـثر خطـورة مـن الجرائـم المرتكبـة مـن أطـراف رسـمية، ولا أرى بـوادر عـلى تغيـير في هـذا الموقـف».

قـال ذلـك السـير نايجـل رودلي، أحـد أعضـاء اللجنـة البحرينيـة المسـتقلة لتقـصي الحقائـق، في تصريـح لمراسـل لشـبكة بي بي سي في يناير/كانـون الثـاني 2013.

هـذا الموقـف هـو مـا يحكـم النظـام البحرينـي: «المعارضـة أكـثر خطـورة مـن الجرائـم المرتكبـة مـن أطـراف رسـمية». وعـلى هـذا، فالقضـاء البحريني ليـس ذراع السـلطة في معاقبـة مـن يرتكبـون الجرائـم مـن الأطراف الرسـمية أو غيرهـم، بـل هـو ذراعهـا لمعاقبـة المعارضـين الذيـن يطالبـون بالمشـاركة العادلـة في الحكـم، وهـو معولهـا في إحـكام قبضتهـا الأمنيـة عليهـم. ومـن أجـل ذلـك يكـون في انتظـار هـؤلاء قضايـا ليـس أولهـا التحريـض عـلى كراهيـة النظـام، وليـس آخرهـا جرائـم الإرهـاب، أو التهديـد بقلـب نظـام الحكـم بالقـوة، كـما التهمـة التـي تـمّ تلفيقهـا لأمـين عـام جمعيـة الوفـاق الشـيخ عـلي سـلمان.

وفي الوقـت الـذي تُعمـي السـلطة عيونهـا عـن جرائم الفسـاد المـالي والإداري الـذي ينخـر أجهزتهـا الرسـمية ومؤسسـاتها، فإنهـا تحاكـم مـن يعـارض هـذا الفسـاد أو يتحـدث عنـه أو يكشـفه مـن المعارضـين. وفي حـين تتغافـل عـن جرائـم التعذيـب المهـين والحـاط بالكرامـة الـذي يحـدث في قعـر سـجونها، فإنهـا تعتقـل مـن يتحـدث عـن هـذا التعذيـب كـما فعلـت مـع الحقوقـي نبيـل رجـب الـذي يحاكـم اليـوم بتهمـة «إهانـة هيئـة نظاميـة» حـين تحـدث عـن التعذيـب في سـجن جـو المركـزي، في مـارس 2015م.

في البحريـن، كل مـن المفسـدين وسراق المـال العـام والمعذِبـين، محميـين بمقولـة «القوانـين لا أحـد يطبقهـا عليكـم» تلـك الجملـة الشـهيرة التـي قالهـا رئيـس الـوزراء خليفـة بـن سـلمان للمعـذب مبـارك بـن حويـل، في زيـارة خاصـة لـه بعـد تبرئـة القضـاء البحرينـي لـه مـن تهمـة تعذيـب الـكادر الطبـي.

جـو سـتورك نائـب المديـر التنفيـذي لقسـم الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا في هيومـن رايتـس ووتـش قـال: «يُواجـه الشرطـي البحرينـي الـذي يقـوم بقتـل متظاهـر بـدم بـارد، أو بـضرب محتجـز حتـى المـوت، عقوبـة بالسـجن تـتراوح بـين سـتة أشـهر وسـنتين، بينـما يواجـه المتظاهـر السـلمي الـذي يدعـو إلى إقامـة نظـام جمهـوري عقوبـة السـجن المؤبـد. إن مشـكلة البحريـن ليسـت في اختـلال نظـام العدالـة، إنمـا في نظـام الظلـم الـذي يـؤدي عملـه بشـكل جيـد».

وكانـت محاكـم السـلامة الوطنيـة التـي أنشـئت في مـارس/آذار 2011 لمحاكمـة المتظاهريـن وقـادة المعارضـة ونشـطاء حقـوق الإنسـان، هـي النمـوذج الأظهـر لاسـتخدام النظـام البحرينـي للقضـاء لـضرب المعارضـين؛ محاكـم عسـكرية تحاكـم مدنيـين جريمتهـم دعـم الاحتجاجـات والمشـاركة فيهـا. يـترأس المحكمـة قـاض عسـكري جنبـاً إلى جنـب مـع اثنـين مـن القضـاة المدنيـين وجميعهـم يعينهـم القائـد العـام لقـوة دفـاع البحريـن المشـير خليفـة بـن أحمـد آل خليفـة قريـب الملـك ورئيـس الـوزراء وعضـو مجلـس العائلـة المالكـة. يحاكمـون مـن قبـل مديـر القضـاء العسـكري رئيـس محكمـة التمييـز العسـكرية العقيـد يوسـف راشـد فليفـل.

المنظـمات الحقوقيـة الدوليـة انتقـدت بشـدة هـذه المحاكـم. هيومـن رايتـس ووتـش وصفـت المحكمـة بأنهـا صـورة زائفـة للعدالـة، في حـين وصفتهـا منظمـة العفـو الدوليـة بأنهـا صوريـة ومحـاكاة سـاخرة للعدالـة. وبعـد مـا تعرضـت لـه هـذه المحاكـم مـن انتقـادات واسـعة دوليـاً وحقوقيـاً،

أعلـن الملـك حمـد في يونيو/حزيـران 2011 أن جميـع المحاكـمات المتعلقـة بالاحتجاجـات سـتنقل مـن محكمـة السـلامة الوطنيـة إلى المحاكـم المدنيـة العاديـة. لكنـه تراجـع في 18 أغسـطس/آب عـن إصـدار المرسـوم، مـا يجعـل التدابـير الجديـدة لا تنطبـق عـلى جميـع المتظاهريـن المعتقلـين.

قالـت هيومـن رايتـس ووتـش في تقريـر أصدرتـه في 29 مايو/أيـار 2014، إن نظـام العدالـة الجنائيـة في البحريـن فشـل في تحقيـق المسـتوى الأدنى مـن المحاسـبة والعدالـة المحايـدة، وكشـف التقريـر عـن حالـة نظـام القضـاء المثقـل بالمشـكلات، بعـد مـرور أكـثر مـن سـنتين عـلى موافقـة الملـك حمـد بـن عيـسى آل خليفـة عـلى توصيـات اللجنـة البحرينيـة المسـتقلة لتقـصي الحقائـق بإطـلاق سراح المعارضـين السـلميين ومحاسـبة المسـؤولين الذيـن ارتكبـوا انتهـاكات. وقـال إن المحاكـم تلعـب دورًا أساسـيًّا في مسـاندة النظـام السـياسي القمعـي للغايـة في البحريـن عـبر الأحـكام المتكـررة عـلى المتظاهريـن السـلميين بفـترات مطولـة في السـجن. بينـما أوضـح التقريـر أنـه في المقابـل، نـادرًا مـا تتعـرض قـوات الأمـن إلى المحاكمـة بسـبب ارتـكاب عمليـات قتـل غـير قانونيـة، وبعضهـا بحـق أشـخاص محتجزيـن. وفي الحـالات القليلـة التـي تمـت فيهـا إدانـة بعـض العنـاصر، صـدرت في حق هؤلاء أحكام مخففة للغاية.

وكان اسـتطلاع للـرأي نفـذه «مركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان» بالتعـاون مـع موقـع صحيفـة «مـرآة البحريـن»، أظهـرت نتائجه أن أكـثر مـن 96٪ مـن المشـاركين يعتقـدون بعـدم اسـتقلالية المؤسسـة القضائيـة في البحريـن، مقابـل 2.8٪ يعتقـدون باسـتقلالها، و أقـل مـن 1٪ يـرون أنها شـبه مسـتقلة.

1 خيانة القضاء البحريني.. إرهاب العدالة

1.هل ما يحدث في شوارع البحرين من احتجاجات شغباً أم إرهاباً؟

2.كيف قامت السلطات البحرينية بتكييف القانون، ليتم إدراج تهم النشطاء والمحتجين تحت قانون الإرهاب بدلاً من قانون الشغب والتجمهر؟

3.كيف سار مخطط إطلاق مسمّى «الإرهاب» على كل أشكال الاحتجاج في البحرين، حتى شمل المعارضين والمحتجين ضمن مشروع «اجتثاث» المعارضين، بِمَنْ فيهم الجمعيات السياسية المعارضة التي تؤكد على خيارها السلمي؟

4.ما هو قانون الإرهاب البحريني؟ وما مدى دستوريته؟ ولم وصفه تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين في الأمم المتحدة، بأنه فضفاض كشباك جر السمك يصطاد أيما يشاء من سمك كبير أم صغير؟

5. لماذا تم تأسيس المحكمة الجنائية الكبرى، وما هي المهام الموكلة إليها؟ وما هو سياق التصعيد الأمني الذي أُنشئت فيه هذه المحكمة؟

6.من هو القاضي علي الظهراني، ولماذا تم اختياره لرئاسة المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة؟ وما هو الدور الذي قام بإنجازه فيها بنجاح؟

7.من هو القاضي إبراهيم الزايد؟ لماذا تم اختياره لرئاسة المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة؟ وما هو الدور الذي قام بإنجازه فيها بنجاح؟

8. من هو ضابط التحري الذي تعتمده النيابة كمصدر الأدلة ضد النشطاء والمحتجين؟ وما الشاهد السرّي الذي تعتمده في تثبيت التهم عليهم؟ وكيف يستخدم القاضي ما يعرف بـ(الاطمئنان إلى شهادة

الشـهود) لإدانـه النشـطاء وتثبيـت التهـم المنسـوبة عليهـم؟

كل هـذه التسـاؤلات وغيرهـا الكثـير، نحـاول الاجابـة عليهـا في هـذا الكتـاب باللغتـين العربيـة والإنجليزيـة.

هـل مـا يحـدث في شـوارع البحريـن مـن احتجاجـات شـغباً أم إرهابـاً؟.. لـن نجيـب عـلى السـؤال، بـل سـنترك لنـماذج حـوادث عالميـة صنّفـت كشـغب، أن تقـارن بـين نفسـها وبـين مـا يحـدث في البحريـن مـن أفعـال احتجاجيـة.

شغب 1

في ليلـة 20 ديسـمبر/كانون الأول 1970 اشـتبك نحـو 5000 شـخص مـن شـعب أوكيناوا مـع حـوالي 700 مـن أفـراد الشرطـة العسـكرية الأمريكيـة، احتجاجـاً عـلى الوجـود العسـكري في بلدهـم. اعتـبر الحـدث إشـارة عـلى غضـب ضـد الاحتـلال العسـكري الأمريـكي الـذي دام 25 عامًـا. خـلال الحـدث أصيـب مـا يقـرب مـن 60 أمريكيًـا، وتـم حـرق 80 سـيارة، وتدمـير العديـد مـن المبـاني في قاعـدة كادينـا الجويـة أو إصابتهـا بـأضرار كبـيرة. صُنّفـت كأحـداث شـغب.

شغب 2

خـلال سـتينات القـرن المـاضي، اندلعـت الكثـير مـن أحـداث الشـغب في مـدن الولايـات المتحـدة بسـبب معانـاة سـود حـي (الجيتـو) مـن الحرمـان الاقتصـادي والظلـم الاجتماعـي. شـملت حـي واتـز في لـوس أنجلـوس عـام 1965م، وديترويـت ونيـوارك عـام 1967م، و كليفلانـد عـام 1968م. صنّـف شـغب ديترويـت بأنـه أعنفهـا، أدى إلى وفـاة 43 شـخصاً وإلى دمـار هائـل في الممتلـكات. وعـلى إثرهـا، أسـس الرئيـس لنـدون جونسـون اللجنـة الاستشـارية القوميـة للاضطرابـات المدنيـة. اللجنـة لامـت التحيـز العنـصري والتمييـز اللذيـن يمارسـهما البيـض ضـد السـود. وفي عـام 1968م، أسـس جونسـون اللجنـة القوميـة لمسـببات العنـف ومنعـه، أوصـت بتحسـين وضع

الإسكان وزيادة الفرص الاقتصادية للسود.

شغب 3

في ديسمبر/كانون الأول 2007 شهدت كينيا أكبر أعمال عنف في تاريخها بسبب الانتخابات الرئاسية التي زورت لصالح إعادة انتخاب «مواي كيباكي»، أعقب ذلك احتجاجات هي الأكثر عنفاً في تاريخ نيروبي، قتل المئات وأحرقت المباني من قبل الغاضبين الذين يحملون أسلحة يدوية. انتقلت الاحتجاجات عبر القرى، وأشعلت النيران في المباني وحدثت عديد من حوادث القتل والاغتصاب، وصل عدد القتلى إلى 800 وتم تشريد أكثر من 600 ألف. صُنّفت كأحداث شغب.

شغب 4

شهد العام 1992 في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة أحداث عنف عارمة، عندما برأت المحكمة أربعة من رجال الشرطة البيض، انهالوا بالضرب على مواطن زنجي حتى قتل. أحد الهواة، صور

(البحرين) أغلب المحتجزين السابقين الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة (...) وقد مثل الكثير من المحتجزين أيضاً أمام النيابة فلم تتعامل النيابة على النحو الواجب مع شكاياتهم بالمعاملة السيئة. وفي عدة حالات أخفقت النيابة في تسجيل الشكاوى، أو طلب اختبارات الطب الشرعي أو فتح التحقيق في مزاعم المحتجزين. وفي بعض الحالات، أعادت النيابة المحتجزين إلى عهدة نفسهم ضباط الأمن الذين زعموا أنهم أساؤا إليهم سابقاً. بينما قام بعض المدّعين بإرسال المحتجزين على النحو الواجب للفحص الطبي عندما اشتكى المحتجزون من التعذيب.

هيومن رايت ووتش/ التعذيب يُبعث من جديد. إحياء سياسة الإكراه الجسماني أثناء الاستجواب في البحرين

الحـدث ونقلتـه محطـات التلفـزة لـكل العـالم. أسـفرت الأحـداث عـن مقتـل 53 مواطنـاً وأصيـب 24 آخريـن بجـروح وقـدرت الخسـائر بمليـار دولار. بـدوره أعـاد القضـاء محاكمـة المتهمـين عـام 1993م، وحكـم عـلى اثنـين منهـم. صُنّفـت كأحـداث شـغب.

شغب 5

في عـام 1992 في بومبـاي الهنـد، بـدأت أعـمال عنـف نتيجـة التوتـر الطائفـي السـائد في المدينـة بعـد هـدم مسـجد «بابـري» في 6 ديسـمبر/كانون الأول، قـام المسـلمون بـضرب الهنـدوس نتيجـة لهـدم المسـجد، وردّ الهنـدوس الـضرب بالمثـل. في النهايـة قتـل نحـو 900 شـخص، وتـم حـرق وسرقـة العديـد مـن المبـاني. صُنّفـت كأحـداث شـغب.

شغب 6

حركـة «احتلـوا وول سـتريت» Occupy Wall Street الاحتجاجيـة التـي دعـت إلى احتـلال شـارع رئيـسي في مدينـة نيويـورك بأمريـكا في 2011، انتقلـت عالميـاً لتشـمل أكـثر مـن 1,000 مدينـة في 25 دولـة تضـم بعضـاً مـن أكـبر اقتصـادات العـالم، ورغـم الطابـع السـلمي عليهـا، فقـد تحـول بعضهـا إلى اشـتباكات عنيفـة بـين المحتجـين والشرطـة. في رومـا وإيطاليـا خصوصـاً عمّـت الفـوضى، وقـذف المتظاهـرون رجـال الشرطـة بالزجاجـات الحارقـة وأضرمـوا النـيران في السـيارات وفي مبنـى وزارة الدفـاع الإيطاليـة وكنيسـة مسـيحية وسـجلت 70 إصابـة. صُنّفـت كأحـداث شـغب.

السـابق، نمـاذج مـن عـشرات الأمثلـة المشـابهة، لأحـداث عنـف، صُنّفـت كأحـداث شـغب، رغـم مـا خلفتـه مـن خسـائر جسـيمة في الأرواح والأمـوال والأمـلاك الخاصـة والعامـة والاعتـداء عـلى رجـال الأمـن بالمولوتـوف ووفـاة عـدد كبـير منهـم أثنـاء المواجهـات ومـا تضمنتـه مـن احتـلال شـوارع رئيسـية وإضرام النـيران في سـيارات مدنيـة في الطـرق وحـوادث قتـل وتشريـد واغتصـاب لمواطنـين.

وفيما يلي، نماذج قليلة من مئات القضايا المتشابهة، لأحداث شهدتها البحرين التي تعيش حركة احتجاجات واسعة ضد السلطة منذ 2011، تم تصنيفها جميعها من قبل الجهات الأمنية التابعة للنظام والقضاء البحريني بأنها قضايا (إرهاب)، وتم محاكمة المعتقلين على خلفيتها وفق قانون الإرهاب.

إرهاب 1

في (20 مايو/ أيار 2013) صرح وكيل نيابة المحافظة الوسطى أن: المحكمة الكبرى الجنائية الدائرة الأولى أصدرت حكماً يقضي بالسجن لمدة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة بحق تسعة متهمين في قضية تخطيط إرهابي (!) وأشار أن واقع القضية يعود إلى تأسيس المتهمين الأول والثاني جماعة على خلاف أحكام القانون الغرض منها تعطيل أحكام القانون(!) ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها(!) والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين(!) والمتهمون الثالث إلى التاسع أسندت إليهم تهمة الانضمام إلى الجماعة(!) والاشتراك في أعمالها مع علمهم بأغراضها الإرهابية(!) وكذلك تم توجيه تهمة حيازة وإحراز المفرقعات دون ترخيص من الجهة المختصة للمتهمين جميعاً(!!)

إرهاب 2

في 18 ابريل/نيسان 2013 صرح مدير عام الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية أنه: تم القبض على 4 من الإرهابيين (!) المتهمين بارتكاب العمل الإرهابي(!) الذي وقع على شارع الكويت بالمنامة بتاريخ 2013/2/14 والذي تمثل في الاعتداء على دوريات شرطة وسيارة أحد المواطنين(!!)

إرهاب 3

في (14 أبريل / نيسان 2013) صرح مدير عام مديرية شرطة محافظة العاصمة بأن مجموعة إرهابية(!) قامت مساء ذلك اليوم بحرق

سيارة(!) في العاصمة المنامة بواسطة أسطوانة غاز نتج عنها انفجار دون وقوع أضرار(!)، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية تباشر عمليات البحث والتحري لكشف الجناة وتقديمهم للعدالة.

إرهاب 4

في 17 يوليو/تموز 2013، أعلنت الداخلية عن تفجير سيارة بواسطة أسطوانة غاز، في باحة خالية مواجهة لأحد المساجد في منطقة الرفاع دون وقوع أي إصابات. وصنّفت الفعل بأنه عمل إرهابي (!) فور وقوعه مباشرة، وصنّفت السيارة بأنها سيارة مفخّخة (!) قبل أن تقول إن الانفجار بواسطة إسطوانة غاز. وأعلنت وزارة الداخلية في اليوم نفسه عن قيام مجموعة من الإرهابيين بعمل إرهابي (!) بمنطقه عالي، تمثل في حرق ما يقارب 25 إطاراً في الشارع (!) تضرر على إثرها احد الأبراج الخاصة بإحدى شركات الاتصال الواقعة قريباً منه.

إرهاب 5

في 22 ابريل/نيسان 2013، أعلن رئيس الأمن العام أن «الشرطة أحبطت مخططات إرهابية استهدفت ترويع المواطنين». ما هي هذه المخططات الإرهابية؟ يجيب رئيس الأمن العام: من ضمن تلك الأعمال ما قام به عدد من الطلبة بمدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين بتاريخ 18،21 و22 ابريل/نيسان 2013م من أعمال فوضى وتكسير داخل المدرسة وخروجهم إلى الطرق والشوارع المحيطة بها وإغلاقها بالحواجز والتعدي على السيارات والمارة ورجال الشرطة (!).

إرهاب 6

في 12 يونيو/حزيران أعلنت الداخلية في مؤتمر صحفي أنه تم تحديد هوية ما أسمته بـ(تنظيم 14 فبراير الإرهابي)! ماذا فعل هذا التنظيم

الإرهـابي؟ تفيـد قائمـة التهـم المنسـوبة لعـدد مـن أبـرز النشـطاء المتهمـين في التنظيـم: 1) تأسـيس جماعـة بهـدف إسـقاط النظـام. 2) تسـيير مسـيرات في جميـع مناطـق البحريـن. 3) يتواصلـون مـع بعـض مـن أجـل تصعيـد الأعـمال الاحتجاجيـة.

والآن، ما الفرق بين الشغب والإرهاب؟

يجـري تعريـف الشّـغب عـلى أنـه اضطـراب في حالـة الأمـن يسـببه عـدد مـن الأشـخاص، يجتمعـون ويتخـذون قـرارات مـع وجـود رغبـة مشـتركة لتنفيـذ مشـاريع مشروعـة أو غـير مشروعـة بطريقـة عنيفـة وعدوانيـة. غالبـاً مـا تحـدث أعـمال الشـغب كـرد فعـل عـلى الضيـم، ولاعتقـاد بعـض الفئـات أنهـا لا تتمتـع بفـرص عادلـة ومتسـاوية مـع الآخريـن في أي تقـدم اقتصـادي أو سـياسي أو اجتماعـي.

أمـا الإرهـاب، فيعـرّف بأنـه الاسـتخدام المحسـوب للعنـف (أو التهديـد بالعنـف) ضـدّ المدنيّـين، لتحقيـق أهـداف ذات طبيعـة سياسـيّة أو دينيّـة أو أيديولوجيّـة؛ ويتـمّ ذلـك مـن خـلال التّرهيـب أو الإكـراه أو زرع الخـوف.

يؤكـد موقـع جوريسـبيديا (موسـوعة القانـون الجامعيـة)[1]، إجـماع فقهـاء القانـون عامـة عـلى صعوبـة محاولـة تعريـف الإرهـاب، وأشـارت أن «هنـاك مشـاكل كثـيرة ومتنوعـة تحـول دون التوصـل لمثـل هـذا التعريـف. مـن أهمهـا أنّـه ليـس لهـذا المصطلـح محتـوى قانـوني محـدد».

عـادة مـا تسـتخدم الـدول العظمـى مفـردة الإرهـاب في تسـمية الأعـمال المعاديـة لهـا، وذلـك لتبريـر شـن حـروب ضـد دول بعينهـا لأهـداف غـير معلنـة. أمـا الحكومـات العربيـة فتقـوم بوصـم معارضيهـا بالإرهابيـين لتسـهيل عمليـة ارتـكاب مجـازر لا تقبلهـا الإنسـانية ضدهـم، ولتجنيـب نفسـها الإدانـة الدوليـة.

(1) موقع جوريسبيديا (موسوعة القانون الجامعية) http://urlmin.com/4qm2b.

الحكومة البحرينية صنّفت احتجاجات الشارع البحريني أنها إرهاب، وراحت تحاكم آلاف المحتجين الذين تقوم باعتقالهم تحت قانون الإرهاب، سواء أكان هذا العمل حرق إطارات، أو سدّ شارع، أو مواجهات غاضبة مع رجال الأمن الذين يقمعون المسيرات الاحتجاجية، أو إلقاء زجاجات حارقة أو ما تسميه الجهات الرسمية بالقنابل اليدوية الصنع، أو تفجير أسطوانة غاز، أو حرق سيارة أو أي عمل احتجاجي غاضب آخر. كلّها إرهاب.

«نحن لا نواجه احتجاجات في البحرين، ما نواجهه هو إرهاب»: بهذه العبارة يتم الرد على جميع المنظمات والجهات التي تستنكر على النظام البحريني (وتوابعه)، القمع العنيف للاحتجاجات في الشارع البحريني، وعدد المعتقلين السياسيين الضخم بالنسبة لعدد السكان (تجاوز 4000 معتقلٍ)، والأحكام القضائية الخيالية الصادرة في حقهم، وبها تبرر السلطة قمعها وتعذيبها الوحشيين داخل السجون، وتمنع تدخل الجهات الحقوقية العالمية في متابعة سلامة إجراءات التحقيق المستخدمة ضد المتهمين في هذه القضايا.

«نحن نواجه إرهاباً»: هذه العبارة تستخدم من أعلى سلطة في الدولة، حتى أقلها نفوذاً، بدءاً من الملك ورئيس الوزراء والوزراء ونواب البرلمان والمسؤولين والإعلام الرسمي والداخلية والنيابة العامة، لقد تم استهلاكها بشكل فاقع ومبالغ فيه كما سنرى في الحلقات القادمة، بحيث لم تعد تترك فرصة للشك أنها واحدة من الإجابات المعلبة الجاهزة التي تعمّم من رأس الهرم إلى قاعدته، بمثابة إلزام رسمي بالاستخدام والنشر والتداول والتثبيت.

ما الفرق بين الشغب والإرهاب؟

الشَغب: اضطراب في حالة الأمن يسببه عدد من الأشخاص، يجتمعون ويتخذون قرارات مع وجود رغبة مشتركة لتنفيذ مشاريع مشروعة أو غير مشروعة بطريقة عنيفة وعدوانية. غالبا ما تحدث أعمال الشغب كرد فعل على الضيم، ولاعتقاد بعض الفئات أنها لا تتمتع بفرص عادلة ومتساوية مع الآخرين في أي تقدم اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي.

الإرهاب: الاستخدام المحسوب للعنف (أو التهديد بالعنف) ضدّ المدنيّين، لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسيّة أو دينيّة أو أيديولوجيّة؛ ويتمّ ذلك من خلال الترهيب أو الإكراه أو زرع الخوف.

قانون التجمهر والشغب

المادة 178

تنص المادة ١٧٨ والخاصة بقانون التجمهر والشغب، أن "كل من اشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل، الغرض منه ارتكاب الجرائم أو الأعمال المجهزة أو المسهلة لها أو الإخلال بالأمن العام ولو كان ذلك لتحقيق غرض مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

المادة 179

وتنص المادة ١٧٩ من القانون نفسه "إذا شرع واحد أو أكثر من المتجمهرين في استخدام العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها كان ذلك شغبا وعوقب كل من اشترك في هذا الشغب وهو عالم به بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين".

لماذا ؟

لماذا استخدام قانون الإرهاب بدلاً من قانون الشغب والتجمهر؟

عقوبات الشغب والتجمهر لا تزيد عن سنتين في حين عقوبات الإرهاب مفتوحة.

2 القضاء وذرائع الإرهاب: كل احتجاج إرهاب

في 16 مايو/أيار 2013، حكم على المعتقل (ياسر خمدن) من المنامة، بالسجن لمدة 10 سنوات مع النفاذ. ما هي تهمة خمدن؟ الجواب: الحرق الجنائي. ما هو الحرق الجنائي الذي قام به خمدن؟ الجواب: حرق (تانكي) ماء!!!

لقد تم تكييف القضية لمحاكمة خمدن وفق قانون الإرهاب، وليس وفق قانون التجمهر والشغب العاديين. كيف؟ هذا ما سنسعى لإبرازه في هذا الفصل.

التجمهر والشغب

تنص المادة 178 والخاصة بقانون التجمهر والشغب، أن «كل من اشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل، الغرض منه ارتكاب الجرائم أو الأعمال المجهزة أو المسهلة لها أو الإخلال بالأمن العام ولو كان ذلك لتحقيق غرض مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تجاوز مئتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وتنص المادة 179 من القانون نفسه «إذا شرع واحد أو أكثر من المتجمهرين في استخدام العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها كان ذلك شغباً وعوقب كل من اشترك في هذا الشغب وهو عالم به بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمس مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

بداية التكييف

مع بدء محاكمات أحداث 2011، كانت (معظم) القضايا التي ويحاكم

عليها المعتقلون من المحتجين يتم تصنيفها على أنها قضايا جنح والتعامل معها وفق قانون التجمهر والشغب: المسيرات غير المرخصة، حرق اطارات السيارات، إغلاق الشوارع وحيازة واستخدام الزجاجات الحارقة. وبشكل عام فإن هذا النوع يشكّل النسبة الأكبر من القضايا التي يحاكم وفقها المحتجون في البحرين. وبسبب الكم الهائل من هذه القضايا التي أغرقت محاكم الجنح، فقد ارتفع عدد المحاكم الصغرى من 6 قبل أحداث 2011، إلى 10 محاكم في نهاية 2011.

كان تجرؤ عدد من المحتجين الشباب في المنامة، بالتقدّم إلى مسافة قريبة من مدخل وزارة الداخلية (القلعة) وقيامهم بحرق مجموعة من اطارات السيارات[1]، وإغلاق الشارع الرئيسي المواجه لمدخل القلعة في 16 مايو/أيار 2012، هي الأولى من ذلك النوع التي تم التعامل معها كجناية. حكم على المتهمين بالسجن 3 سنوات. تواصل بعدها التصعيد في الأحكام على هذا النوع من الأفعال الاحتجاجية، وبدأت اللعبة في تغيير تكييف القانون لتغليظ الأحكام القضائية التي لا تتجاوز السنتين في حال قانون التجمهر والشغب. كيف حدث هذا التكييف؟

أشكال الشغب والاحتجاج

غالباً ما يقود قمع السلطة غير المبرر للفئات المحتجة إلى مواجهات مع قوات أمن النظام، وبشكل عام فإن الشغب يصدر من أفراد ينتمون إلى فئات تعتقد أنها مهمشة ومستثناة من المشاركة العادلة والمتساوية في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يشعر هؤلاء الأفراد أن الدولة ومؤسساتها وأفرادها الرسميين يسيئون معاملتهم. «بذلك يصبحون متبرمين لشعورهم أنهم لايستطيعون اتخاذ القرارات الكبرى التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعهم. وغالبًا يصبح الأشخاص الذين أهمِلت مظالمهم متحدين، ويمكن أن تنفجر مشاعرهم في أي

(1) اغلاق مدخل وزارة الداخلية المنامة: http://urlmin.com/4qspr.

لحظـة».

يتـم تصنيـف الشـغب إلى نوعـين: ذرائعـي، وتعبيري. تنسـب إلى النـوع الأول معظـم حـوادث الشـغب عـبر التاريـخ، يحـدث بسـبب مناهضـة نظام/وضع/واقع/قانـون سـيىء قائـم، والنضـال مـن أجـل إصلاحـه أو تغيـيره. أي أن هنـاك ذريعـة أو غـرض يسـعى المحتجـون إلى الوصـول إليهـا في نهايـة المطـاف أو الضغـط باتجاههـا.

أمـا الشـغب التعبـيري، فيحـدث عندمـا يسـتخدم أفـراد ينتمـون إلى فئـات معينـة مـن الشـعب العنـف، للتعبـير عـن سـخطهم وعـدم رضاهم عـن نظام/وضع/واقع/قانـون/ حـدث مـا، غالبـاً مـا يكـون هـذا الوضـع مرتبطـاً بحياتهـم ووجودهـم والاعـتراف بهـم. وتسـتخدم السـلطة القـوة المفرطـة في مواجهـة الشـغب وتواجههـا بأعـداد كبـيرة مـن قواتهـا، مـا يجعـل الشـغب يصبـح أكـثر عنفـاً[2].

(البحريـن) قضـت محكمـة التمييـز بشـأن طعـون مـن عـدد مـن العاملـين بالمجـال الطبـي، أدانتهـم المحكمـة العسـكرية ثـم أيـدت حكمهـم محكمـة اسـتئناف مدنيـة أدنى درجـة. وقـد اختـارت محكمـة التمييـز، دون تقديـم الكثـير مـن الحيثيـات الموضوعيـة في حُكمهـا، تأييـد إدانـة المدعـى عليـه سـعيد السـماهيجي بتهمـة التحريـض عـلى «كراهيـة طائفـة مـن النـاس وعـلى الازدراء بهـا». التهمـة التـي اسـتخدمتها السـلطات البحرينيـة بشـكل متواصـل في الملاحقـة القضائيـة للخطـاب السـياسي السـلمي. كـما لم تنـازع محكمـة التمييـز في الحُكـم بالذنـب عـلى ضيـاء جعفـر التـي أدينـت بالمشـاركة في مسـيرات و«تدمـير ممتلـكات عامـة» بعـد أن وطـأت صـورة لرئيس وزراء البحريـن. كـما أيـدت محكمـة التمييـز إدانـة اثنـين مـن المدعـى عليهـم بتهمـة ارتـكاب «جريمـة الترويـج لقلـب نظـام الحكـم» ورأت أن «تغيـير النظـام السـياسي للدولـة» يشـكل «جريمـة».

هيومـن رايتـس ووتـش/ تجريـم المعارضـة وترسـيخ الافـلات مـن العقـاب. مايو/أيـار 2014.

(2) http://urlmin.com/4qsps.

عـادة مـا تكـون تلـك هـي أغـراض الاحتجاجـات وإن تطـور بعضهـا إلى حـوادث عنـف وشـغب، في البحريـن نشـهد النوعـين: الذرائعيـة منهـا والتعبيريـة. فمـن جهـة تسـهتدف الاحتجاجـات الضغـط عـلى السـلطة باتجـاه إصـلاح الوضـع السـياسي الـذي نخرتـه أدوات الفسـاد والاسـتبداد والتفـرّد بالقـرار السـياسي والتمييـز والتهميـش والقبليـة (احتجـاج ذرائعـي)، ومـن جهـة نشـهد في أشـكال مـن الاحتجاجـات تعبـير عـن سـخط الشـارع عـلى تـردي الوضـع القائـم واسـتمرار تعنّت السـلطة في عـدم الاسـتجابة لأي مطلـب مـن مطالـب الشـعب الديمقراطيـة والمشروعـة (احتجـاج تعبـيري).

اللعب على الذرائع

مـا الـذي فعلتـه السـلطة البحرينيـة لتجريـد فعـل الاحتجـاج اليومـي الـذي يحـدث في الشـارع البحرينـي مـن شـكله الطبيعـي وتلبيسـه شـكلاً إرهابيـاً؟ باختصـار، لقـد لعبـت في (ذرائـع) هـذا الفعـل. كيـف؟

اسـتخدمت السـلطة لعبـة تلويـث الفعـل الاحتجاجـي، باللعـب في ذرائعـه الاحتجاجيـة. السـلطة البحرينيـة لوّثـت (أغـراض) هـذه الاحتجاجـات، أسـقطت عنهـا ذريعتهـا المطالبـة بوقـف الانتهـاكات والاعتقـالات وإصـلاح الوضـع السـياسي المـتردي ومحاسـبة المفسـدين والمنتهكـين وتمكـين الشـعب مـن المشـاركة في القـرار السـياسي وإطـلاق الحريـات الدينيـة والسياسـية، ونسـبتها (الاحتجاجـات) إلى أغـراض ذرائـع أخـرى: ذرائـع إرهابيـة.

وضعـت السـلطة أمـام كل فعـل احتجاجـي غرضـاً (ذريعـة) إرهابيـة: «حرق الإطـارات بغـرض ترويـع الآمنـين وإرهابهـم»، و«حيـازة المولوتـوف بغـرض الـشروع في قتـل الشرطـة»، وأطلقـت عـلى (المولوتـوف) الـذي يسـتخدمه المحتجـون في كل أنحـاء العـالم تسـميات تضخيميـة مثـل «قنابـل محليـة الصنـع لاسـتخدامها في غـرض إرهـابي»، وأدخلـت أغـراض أخـرى تمـس المواطنـين مثـل «تعريـض حيـاة النـاس وممتلكاتهـم للخطـر»، و«الاعتـداء عـلى الحريـة الشـخصية للمواطـن والإضرار بالوحـدة الوطنيـة»، و«تعطيـل

أحكام القانون»، ووظّفت مفردات غريبة على المجتمع البحريني مثل (سيارات مفخخة) في وصف أعمال غامضة المصدر تتمثل في تفجير سيارات خالية في أماكن مفتوحة دون وقوع إصابات. تم بذلك تحويل كل القضايا المشابهة من جنح إلى جنايات تحت قانون الإرهاب مباشرة.

محاكمة الذرائع

سنورد هنا عدد من المحاكمات التي صدرت في العام 2013 فقط، مع بعض تصريحات النيابة العامة لنرى كيف استخدمت السلطة لعبة «الغرض» أو «الذريعة» الإرهابية، للنيل من المحتجين ومحاكمتهم تحت قانون الإرهاب، بدلاً من قانون التجمهر والشغب:

في 22 مارس/آذار، صدرت أحكام بالسجن لمدة 15 عامًا بحق 16 مواطنًا، زعمت السلطة أن التهمة المنسوبة إليهم هي «القيام بأعمال إرهابية»، وقال وكيل النيابة في المحافظة الشمالية إن المواطنين الـ16 أدينوا بـ«بشروعهم في قتل عدد من أفراد الشرطة أثناء تأديتهم لوظيفتهم، وإشعال حريق في سيارة مملوكة لوزارة الداخلية والاشتراك بالتجمهر في مكان عام مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص، (الغرض) منه إخلال بالأمن العام، والتعدي على أفراد الشرطة وحيازة وإحراز عبوات قابلة للاشتعال»[3].

وفي 2 ابريل/نيسان، صدر الحكم بالسجن مدة 15 سنة لـ7 متهمين، و10 سنوات لـ9 آخرين من قرية بني جمرة، زعمت السلطة أن التهمة المنسوبة إليهم هي الشروع في قتل شرطيين وحيازة مفرقعات لاستخدامها في (غرض) إرهابي.

وفي 20 مايو/أيار، صدر الحكم بسجن رجل الدين سيد أحمد الماجد

(3) السجن 15 عاماً لـ16 مواطنا بتهمٍ بينها «القيام بأعمال إرهابية»: .http://urlmin.com/4qsqz

وآخر لمدة 15 عامًا وسجن 7 متهمين آخرين لمدة 10 سنوات، زعمت السلطة أن التهمة المنسوبة إليهم هي تأسيس جماعة (الغرض) منها «تعطيل أحكام القانون»!

وفي 3 يونيو/حزيران، صدر الحكم بسجن 3 بحرينيين لمدد تتراوح بين 5-15 سنة، زعمت السلطة أن التهم المنسوبة إليهم هي «الشروع في قتل موظف عام أثناء وبسبب تأديته لوظيفته وحيازة وإحراز مواد قابلة للاشتعال». وأضاف «كذلك اشتركوا وآخرون مجهولون في تجمهر بمكان عام الغرض منه الإخلال بالأمن العام وقد استخدموا العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من اجلها وأيضا حازوا وأحرزوا مواد قابلة للاشتعال بقصد استعمالها بتعريض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر»[4].

وفي 3 أكتوبر/تشرين الأول، صدر الحكم بالسجن المؤبد لأربعة مواطنين من منطقة الدير، زعمت السلطة قيامهم بتصنيع عبوة محلية في 17 مارس/ آذار الماضي، في منطقة الدير، ونقلت «بنا» عن القائم بأعمال رئيس نيابة المحرق عبدالله الدوسري قوله «عقد المتهمون العزم وبيتوا النية على استهداف رجال الشرطة والمقيمين بأن أعدوا لذلك عبوة متفجرة محلية الصنع على شكل أنبوب معدني»، لافتاً إلى أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين تهم «الشروع عمداً في قتل المجني عليه ورجال الشرطة وإحداث تفجير بقصد ترويع الآمنين، وصناعة وحيازة قنبلة تنفيذاً لغرض إرهابي»[5].

وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول، صدر الحكم بالسجن 10 سنوات لـ6

(4) انظر صحيفة الوسط: السجن من 5 الى 15 سنة بقضية شروع بقتل شرطة والتجمهر.
http://urlmin.com/4qspv

(5) الحكم بحق أربعة متهمين شرعوا عمداً في قتل أحد العمّال الآسيويين في منطقة الدير.
http://urlmin.com/4qspw

مواطنين، زعمت السلطة أنهم قاموا بـ «الشروع في قتل رجال أمن وإحراق سيارة دورية والتجمهر»، قرب قرية جد حفص وقبيل كوبري السيف. وقالت النيابة العامة «الواقعة وبحسب ما جاء بالأوراق تتحصل في اتفاق المتهمين مع آخرين مجهولين على مهاجمة دوريات حفظ النظام المتمركزة بالقرب من قرية جد حفص وقبيل كوبري السيف (قاصدين) من ذلك قتل رجال الشرطة»[6].

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، صدرت أحكام بالسجن على 5 مواطنين بحرينيين، تراوحت بين المؤبد و15 عامًا، زعمت السلطات أنهم قاموا بـ(تفجير) سيارة بالمفرقعات في منطقة الرفاع. ورغم أن (التفجير) حسب زعمها قد تم في منطقة خالية ولم تنجم عنه وقوع أية إصابات، إلا أن النيابة أسندت الى المتهمين كتلة من التهم هي: تأسيس جماعة على خلاف أحكام القانون، الغرض منها تعطيل أحكام القانون ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن والإضرار بالوحدة الوطنية، وترويع الآمنين لغرض إرهابي، وأنهم «استعملوا عمداً المفرقعات استعمالاً من شأنه تعريض حياة الناس للخطر، وحازوا وأحرزوا المفرقعات «العبوة الناسفة» من دون ترخيص من الجهة المختصة وذلك تنفيذاً لغرض إرهابي وتدربوا على استعمال الأسلحة والمفرقعات بقصد ارتكاب جرائم إرهابية»[7].

ما سبق، نماذج لمحاكمات صدرت في العام 2013 ومثلها مئات القضايا اليومية التي لا تزال مستمرة بكثافة حتى اليوم. نلاحظ كيف أن «القصد» أو «الغرض» أو «الهدف» أو «الذريعة»، هي ما تمّ تحريكه،

(6) المحكمة الكبرى الجنائية تحكم بالسجن 10 سنوات على ستة متهمين لشروعهم في قتل رجال أمن وإتلاف دورية.

http://urlmin.com/4qspu

(7) انظر صحيفة الوسط: السجن المؤبد لمتهمَين و15 عاماً لثلاثة بواقعة «تفجير الرفاع».

http://urlmin.com/4qspt

لتحويـل الفعـل الاحتجاجـي إلى جريمـة إرهابيـة، وذلـك مـن أجـل تغليـظ الأحـكام الصـادرة في حـق المحتجـين، فيـما تعتقـد السـلطة أنـه سـيكون الـرادع النهـائي للحركـة الاحتجاجيـة، والـضرب بيـد مـن حديـد عليهـا.

كيف حملت السلطة الاحتجاجات ذرائع إرهابية؟

تكييف الفعل الاحتجاجي إلى إرهابي	نماذج للتوصيفات التي تستخدمها السلطة
وضعت أمام كل فعل احتجاجي غرض (ذريعة) إرهابية.	• حرق اطارات بغرض ارهاب المواطنين وترويع الأمنين. • حمل مولوتوف بغرض الشروع في قتل الشرطة.
أطلقت على (المولوتوف) المستخدم في الاحتجاجات في كل انحاء العالم تسميات تضخيمية.	• قنابل محلية الصنع لاستخدامها في غرض إرهابي.
أدخلت أغراض تمس المواطنين بدلاً من المواجهات مع رجال الأمن.	• تعريض حياة الناس وممتلكاتهم للخطر. • الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين. • الإضرار بالوحدة الوطنية. • تعطيل أحكام القانون.
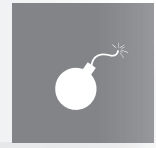 وظّفت مفردات غريبة على المجتمع البحريني.	• زرع قنابل. • سيارات مفخخة.

3 أنف السلطة التنفيذية في السلطة القضائية: قانون الإرهاب

كيف سار مخطط إطلاق مسمّى «الإرهاب» وأغراضه على جميع أشكال الاحتجاج في البحرين، والذي شمل المعارضين والمحتجين، ولم تسلم منه الجمعيات السياسية المعارضة التي ما زالت تؤكد على خيارها السلمي؟

لم يقتصر الأمر عند وسم أعمال الشغب التي تتضمّن بعض أشكال العنف بالإرهاب، بل كل دعوة لأي نوع من الممارسات الاحتجاجية السلمية تم إحالتها إلى مسميات إرهابية. كان الحدث الأبرز الذي حمّى وتيرة السلطة بتكثيف استخدام مفردة الإرهاب، وتصعيد حملات الاعتقالات وتغليظ الأحكام الصادرة بحق المعتقلين هو الدعوة لحركة (تمرّد). انطلقت في 1يوليو/تموز 2013 دعوات لإقامة فعالية (تمرّد)، تتضمن مسيرات احتجاجية سلمية في جميع مناطق البحرين في 14 أغسطس/آب. ورغم أن السلطة كانت ماضية في تصعيدها الأمني دون توقف، إلا أن هذه الدعوة جعلتها ترتعب من إمكانية العودة إلى مربع احتجاجات فبراير/تشرين الأول 2011، الأمر الذي جعلها تمارس تصعيداً أقرب إلى الهستيري في التهديد والوعيد وحصار المناطق وإغلاقها والمداهمات والاعتقالات والمحاكمات، وبالطبع الجرائم الإرهابية هي التهم التي تنتظر المعتقلين.

في 10 يوليو/تموز 2013 بدأت أولى جلسات «المحكمة الجنائية الرابعة»، وهي المحكمة التي ستكون موضوع حلقاتنا القادمة بالتفصيل، وستتولى إصدار الأحكام في جميع القضايا السياسية التي ستحوّل إليها فيما بعد تحت مسميات الإرهاب.

وفي 13 يوليو/تموز، أصدرت وزارة الداخلية بياناً تهديدياً، حذرت فيه

مـن الاسـتجابة لمـا أسـمته «الدعـوات التحريضيـة التـي يتـم تداولهـا عـبر بعـض الفعاليـات السياسـية ووسـائل التواصـل الاجتماعـي تحـت مسـمى «تمـرد 14 أغسـطس»، وحـذّرت مـما دعـت لـه ب«القيام بمسـيرات وأنشـطة غـير قانونيـة تهـدد الأمـن والنظـام العـام وتـضر بالسـلم الأهـلي وحريـات ومصالـح المواطنـين» وفـق زعمهـا.

لم يكـف وزارة الداخليـة أن يقـف تهديدهـا عنـد هـذا الحـد، بـل راحـت تهـدّد بمـا هـو أبعـد مـما لم تتطـرق لـه دعـوات حركـة تمـرد بالأصـل، وذلـك مـن أجـل إسـباغ (غـرض) الإرهـاب عـلى الحركـة، أضافـت: «كـما يجـب الإشـارة إلى أن التحريـض عـلى العنـف وارتـكاب أعـمال مخالفـة، جريمـة قائمـة بذاتهـا (...) كـما قـرر المـشرع في قانـون الإرهـاب عقوبـة الحبـس مدة لا تزيـد عـن خمـس سـنوات للمحـرض حتـى ولـو لم يترتـب عـلى فعلـه أثر». يوضّـح هـذا التهديـد، الخطـة التـي انتهجتهـا أجهـزة السـلطة في (ترهيـب) كل أشـكال التحـرك الاحتجاجـي في البحريـن[1].

وفيـما كان واضحـاً أنـه تصعيـد مخطـط لـه يسـتهدف القضـاء عـلى كل أشـكال الاحتجاجـات في البحريـن، عـن طريـق إطـلاق القبضـة الأمنيـة وتغليـظ العقوبـات، شـهد شـهرا يوليو/تمـوز وأغسـطس/آب حملـة مكوكيـة مـن التصريحـات والزيـارات واللقـاءات والاجتماعـات قادهـا ونفذهـا بشـكل علنـي رئيـس الـوزراء وأتباعـه بدعـم مـن الملـك.

ففـي 20 يوليو/تمـوز، اجتمـع وزيـر الخارجيـة برئيـس مجلـس النـواب بشـأن إعـادة نظـر السـلطة التشريعيـة في القوانـين الموجـودة لدعـم الأجهـزة الأمنيـة في عملهـا لمواجهـة مـا أسـماه الطرفـان بـ «تصاعـد الأعـمال الإرهابيـة مؤخـراً»، اتفـق الطرفـان خلالهـا أن «هنـاك بعـض القوانـين التـي قـد تحتـاج

(1) انظـر صحيفـة الوسـط: الداخليـة تحـذر مـن الاسـتجابة للدعـوات التحريضيـة التـي يتـم تداولهـا تحـت مسـمى «تمـرد 14 أغسـطس».

http://urlmin.com/4qm2m

إلى إعادة نظر وهناك بعض المواد والمشاريع الموجودة تحتاج فقط الى التفعيل»[2].

وفي 22 يوليو أصدرت وزارة الداخلية ما أسمته بياناً توضيحاً قانونياً بشأن القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن «حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية». ومن الواضح أن استحضار هذا القانون في ذلك الوقت تحديداً، يكشف أن خطة السلطة قد حسمت بإحالة كل قضايا الاحتجاجات إلى إرهاب. قالت وزارة الداخلية في توضيحها: «تأسيساً على أن رجال الأمن يواصلون أداء مهامهم في إطار من القانون، يلزم الإشارة إلى أنه وفق القانون رقم (58) لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية؛ فإن الجريمة الإرهابية هي من الجنايات المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر، إذا كان (الغرض) من ارتكابها

(البحرين) تم توثيق العديد من الملاحقات القضائية بتهمة «إهانة الملك». في 12 مارس/آذار 2013 أوقفت الشرطة علي الشوفة (17 عاماً)، والحكم عليه بالسجن عاماً بزعم إهانته الملك حمد على تويتر. في مايو/أيار 2013 حكم على ست نشطاء بالسجن عاماً، بزعم إهانة الملك حمد على تويتر. وفي فبراير/شباط 2014 صدق الملك حمد على تعديل لقانون العقوبات من شأنه تغليظ عقوبة مثل هذه الاتهامات إلى السجن من عام إلى سبعة أعوام، وغرامة تتراوح بين 1000 و10 آلاف دينار بحريني. تمكنت هيومن رايتس ووتش من الوصول إلى التصريحات والأقوال المزعوم أنها مسيئة، فوجدتها سياسية تماماً، دون أية إشارة إلى «الحياة الخاصة» للملك بأي شكل من الأشكال.

هيومن رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب، مايو/أيار 2014.

(2) انظر صحيفة الوسط: بنا: الظهراني يؤكد أن الواجب الوطني يُملي على السلطة التشريعية دعم الأجهزة الأمنية لمواجهة تصاعد الارهاب.
http://urlmin.com/4qm2n

إرهابيـاً».

يتضح هنا، أن (الغرض) الذي تحدثنا عنه بالتفصيل في الحلقة السابقة، هو المنهج الذي ستستخدمه السلطة لتكييف القانون. تكمل الداخلية في بيانها أن هذا التعريف مبني على تعريف محدد للإرهاب، وهو «استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة تشكل جريمة يعاقب عليها قانوناً، يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة البلاد وأمنها للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو أمن المجتمع الدولي، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص وبث الرعب بينهم وترويعهم وتعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو المرافق أو المنشآت أو الممتلكات العامة أو الاستيلاء عليها وعرقلة أدائها لأعمالها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم عن ممارسة أعمالها». المادة (1).

ستكون العقوبات تحت هذا القانون مختلفة تماماً عن تلك الأحكام الواردة تحت قانون التجمهر والشغب. ستصل شدّة الأحكام هنا إلى الإعدام والسجن المؤبد[3].

بعد تهديد وزارة الداخلية، وبيانها المتوعد باستخدام قانون الإرهاب، وإنشاء المحكمة الجنائية الرابعة، والتقاء وزير الخارجية برئيس مجلس النواب بشأن تغيير ما أسموه بـ(القوانين التى قد تحتاج الى إعادة نظر)، كان لا بد من جعل كل ذلك يبدو وكأنه قد انطلق من (إرادة الشعب)، متمثلة في إرادة المؤسسة التشريعية المتمثلة في المجلس الوطني. وهو الدور الذي أنيط بما سُمي بـ(الجلسة الطارئة للمجلس

(3) انظر صحيفة الوسط: «الداخلية» تصدر توضيحاً بشأن قانون «الإرهاب».
http://urlmin.com/4qm2o

الوطنـي) في 28 يوليو/تمـوز.

أصـدرت الجلسـة الطارئـة 22 توصيـة عنوانهـا الأبـرز «مراسـيم بقوانـين لمواجهـة الإرهـاب واتخـاذ إجـراءات مسـتعجلة للحفـاظ عـلى أمـن الوطـن واسـتقراره»، داعيـة إلى إسـقاط الجنسـية عـن المتورطـين في الإرهـاب والمحرضـين عليـه، كـما دعـت إلى فـرض عقوبـات مشـددة عـلى كافـة جرائـم العنـف والإرهـاب، وتجفيـف مـا أسـمته «كافـة منابـع الإرهـاب» ومنـع الاعتصامـات والتظاهـرات في العاصمـة المنامـة، واتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لحفـظ الأمـن والسـلم الأهـلي. كـما دعـت الجلسـة إلى اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة ضـد بعـض الجمعيـات السياسـية التـي تشـجع العنـف والإرهـاب» وفـق قولهـا[4].

بـدوره، نفـذ رئيـس الـوزراء خـلال شـهر أغسـطس/آب 2013 حـراكاً مكوكيـاً عـبر سلسـلة مكثفـة مـن الزيـارات واللقـاءات والاجتماعـات مـع الجهـات الرسـمية والأهليـة. وذلـك مـن أجـل تثبيـت مسـمّى «الإرهابيـين» عـلى جميـع المعارضـين دون اسـتثناء وإفـزاع الـرأي العـام ضدّهـم، وتبريـر العقويـات المشـدّدة التـي سـتصدر (اسـتجابة لتوصيـات المجلـس الوطنـي الـذي يمثـل شـعب البحريـن)!

ففـي 2 أغسـطس/آب، زار رئيـس الـوزراء بيـت التجـار، مخاطبـاً إياهـم: «افزعـوا لتجارتكـم واحموهـا بالوقـوف جنبـاً إلى جنـب مـع الحكومـة في تنفيذهـا لتوصيـات «المجلـس الوطنـي»، «هنـاك مـن يسـعى مـن خـلال أعـمال العنـف والإرهـاب إلى زعزعـة الاسـتقرار، والإضرار بالاقتصـاد الـذي لـن تتأثـر بـه الحكومـة فحسـب». وأضـاف «مـا يحـدث في البحريـن ليـس بمطالـب إصلاحيـة وحياتيـة، بـل اسـتهداف خارجـي يُنفـذ للأسـف بأيـادٍ

(4) التوصيـات الكاملـة لـ «المجلـس الوطنـي»: سـحب جنسـية «المحرضـين»... وإجـراءات ضـد «بعـض الجمعيـات».

http://urlmin.com/4qsqi

محليـة لزعزعـة اسـتقرارنا عـبر العنـف والإرهـاب، لكننـا مـع ذلـك لـن ننجـرَّ للمجابهـات والمواجهـات، بـل (سنشـدد العقوبـات)، ونطبـق القانـون كـما أراده شـعب البحريـن»[5].

وفي 6 أغسـطس/آب، زار مقـر تجمـع الوحـدة الوطنيـة، وبالفزاعـة نفسـها قـال: «مثلـما فزعتـم لوطنكـم لمنـع اختطافـه، افزعـوا اليـوم لوقـف الإرهـاب بالتضامـن مـع الحكومـة في خطواتهـا لمكافحـة الإرهـاب و(تشـديد العقوبـات) لحمايـة المجتمـع مـن بـؤر الإرهـاب والمحرضـين عليـه»[6].

نلاحـظ هنـا أن الفزعـة التـي يدعـو إليهـا رئيـس الـوزراء تتمثـل باختصـار في تأييـد «تشـديد العقوبـات» المقبلـة، وهـي محـور كل زياراتـه ولقاءاتـه التي توالـت بشـكل مكثـف خـلال تلـك الفـترة. بـل إنـه سيسـتخدم عبـارات تتضمـن مـا هـو أبعـد مـن تشـديد العقوبـات، سـيتحدث عـن (اجتثـاث)، وهـو الأمـر الـذي بـدا واضحـاً في توجـه السـلطة.

ففـي 16 أغسـطس/آب، زار رئيـس الـوزراء معسـكر الوحـدة الخاصـة في (سـافرة)، وأكّـد أن «الحكومـة لـن تنتظـر جماعـة تفتقـر للإحسـاس بالمسـؤولية والخـبرة السياسـية وذلـك عـلى حسـاب الأمـن والسـيادة الوطنيـة، فقـد تعلمنـا مـن دروس المـاضي مـا يكفـي وأول الـدروس الواجـب تطبيقهـا الآن هـو (اجتثـاث) كل مـا يعـوق الاسـتقرار»[7].

وفي 17 أغسـطس/آب، زار ممثـلي المجالـس الأهليـة بمدينـة حمـد وعـدد مـن النـواب الحاليـين والسـابقين ورجـالات المنطقـة، وقـال: «إن أقـصى مـا

(5) رئيـس الـوزراء للتجـار: افزعـوا لتجارتكـم.. وادعمـوا توصيـات «المجلـس الوطنـي».. و«مدهـوس السـهلة» لا زال في العنايـة.

http://urlmin.com/4qsqj

(6) صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء يزور مقر تجمع الوحدة الوطنية http://urlmin.com/4qm2q.

(7) انظر صحيفة الوسط: رئيس الوزراء: البحرين لا تعيش أزمة... ولا تهاون مع العابثين.

http://urlmin.com/4qm2p

نعانيه في مملكة البحرين هو فكر مريض يستتر خلف الإصلاح لتمرير أجندات خارجية، وحينما تقفلت الأبواب أمامه، اتخذ من الإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافه السقيمة لتفتيت المجتمع، غير مُدرك لتاريخ وطنه وطبيعة شعبه الذي يشهد تاريخه المشرف بمواقفه البطولية في دحض المؤامرات»[8].

الملك الأبعد عن مطالب شعبه وحاجتهم، لم يكن يوماً بعيداً عن تسمية المعارضين بالإرهابيين ودعوته لتشديد العقوبات عليهم واجتثاثهم. ففي 19 أغسطس/آب، استقبل بقصره كل من رئيس الوزراء وولي العهد ووزير الداخلية، وأكد دعمه المطلق: «لا تهاون مع من يحرض على الإرهاب ويسعى لشق الصف الواحد والعمل على ترويع المواطنين، وذلك وفق القانون وانطلاقاً من الإرادة الوطنية لشعب البحرين لنبذ الإرهاب ومن خلال التوصيات التي أقرها المجلس الوطني»[9].

كان ذلك بمثابة اعتماد مطلق لنهج السلطة في ترهيب المعارضين (أي اتهامهم بالإرهاب)، وإطلاق يد وزارة الداخلية في اجتثاث المعارضين والمحتجين، وهو ما عبّر عنه رئيس الوزراء بثقة في اليوم نفسه عندما استقبل مسؤولين وبرلمانيين ومواطنين في مجلس القضيبية، وأكّد لهم: «البحرين ستطوي قريباً صفحة من تاريخها وتبدأ أخرى»[10].

وفي 21 أغسطس/آب، أكد خلال اجتماع أمني ومدني رفيع المستوى: «أهمية تشديد العقوبات على المحرضين على ارتكاب الجرائم الإرهابية

(8) انظر صحيفة الوسط: رئيس الوزراء: لن نقبل بزعزعة الأمن... ومن يسخِّر نفسه لتخريب وطنه لا يستحق أن ينتمي له.
http://urlmin.com/4qm2r

(9) انظر صحيفة الوسط: العاهل: لا تهاون مع من يحرض على الإرهاب ويسعى لشق الصف.
http://urlmin.com/4qm2s

(10) انظر صحيفة الوسط: رئيس الوزراء: البحرين ستطوي قريباً صفحة من تاريخها وتبدأ أخرى.
http://urlmin.com/4qm2t

وإعـادة النظـر في تمتعهـم بالأهليـة الوطنيـة»، وفيـما يفهـم منـه وجـود نيـة بسـحب جنسـيات عـدد آخـر مـن المعارضـين أضـاف «لا يسـتحق شرف الانتـماء لهـذا الوطـن مـن يحرقـه ويدمـره بأعـمال العنـف والإرهـاب»[11].

وفي 22 أغسـطس/آب، التقـى السـفير البريطـاني، وأكـد لـه أن « الحكومـة ماضيـة دون تـردد في تشـديد الخنـاق عـلى الإرهـاب ومرتكبيـه والمحرضـين عليـه» وفـق قولـه[12].

(11) انظر صحيفة الوسط: رئيس الوزراء يؤكد أهمية إعادة النظر بتمتع «المحرضين» بالأهلية الوطنية.
http://urlmin.com/4qsqk

(12) انظـر صحيفـة الوسـط: رئيـس الـوزراء: ماضـون في تشـديد الخنـاق عـلى الإرهـاب ومرتكبيـه والمحرضـين عليه .

http://urlmin.com/4qsqm

"نحن لا نواجه احتجاجات في البحرين، ما نواجهه هو إرهاب"
اللازمة التي تستخدمها السلطة في تبرير محاكمتها للنشطاء السياسيين والمحتجين

كيف يُكيَّف القانون لإصدار أحكام مسيسة؟

4 قانون الإرهاب البحريني وشبكة صيد السمك الفضفاضة

«تعريف الإرهاب جاء فضفاضاً كشباك جر السمك، يصطاد أيما يشاء من سمك كبير أم صغير»

العبارة السابقة ليس لمعارض سياسي في البحرين، بل وردت في تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين (الأمم المتحدة)، حول قانون الإرهاب في مملكة البحرين وتحديداً المادة رقم (1) من قانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.

الشيخ (علي المسترشد) هو المتهم رقم 3 في القضية المعروفة «بخلية قطر». بدأت بوقوع خلاف بين مواطنين بحرينيين مع رجال الجمارك في الدوحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لتقوم الأخيرة بتسليمهم للأمن البحريني، وليفاجأ الجميع بإعلان الداخلية عن خلية تابعة للحرس الثوري الإيراني خططت للقيام بأعمال تفجير واستهداف شخصيات سياسية!!

كان ذلك عقب صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق التي وثّقت: «لا دليل على تورط إيران في البحرين». وبعد استنفار السلطة وعلى رأسها الملك، وتأكيد الأخير أنه يملك الكثير من الدلائل لإثبات التدخل الايراني المباشر في أحداث البحرين.

التهم التي وجهت لمتهمي خلية قطر هي التالي:

1. التخابر مع دولة أجنبية (مسؤولي الحرس الثوري في إيران) للقيام بأعمال عدائية ضد مملكة البحرين كاستهداف المنشآت الحيوية والحساسة وضرب مقر وزارة الداخلية، وجسر الملك فهد، ومبنى سفارة المملكة العربية السعودية بالمملكة.

2. تشـكيل تنظيـم سري الغـرض منـه الدعـوة إلى تغيـير النظـام السـياسي في الدولـة بالقـوة وتعطيـل أحـكام الدسـتور والقوانـين ومنـع السـلطات العامـة مـن ممارسـة أعمالهـا والاعتـداء عـلى الحريـات الشـخصية والحقـوق العامـة والخاصـة.

مـا هـي الأدلـة التـي توصلـت إليهـا تحريـات النيابـة العامـة لتثبيـت قائمـة التهـم السـابقة عـلى الشـيخ المسترشـد؟

هـل ضبـط متلبسـاً بعمـل إجرامـي إرهـابي وفـق النحـو المذكـور في قائمـة الاتهـام؟ لا

هل تم ضبط سلاح أو متفجرات معه؟ لا

هل وجدت بحوزته مراسلات استخباراتية؟ لا

هـل ضبطـت مكالمـات هاتفيـة أو رسـائل نصيـة أو رسـائل الكترونيـة أو أي نـوع مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي تتضمّـن إثبـات الإعـداد أو التخطيـط لأي مـن الأغـراض المشـارة في لائحـة الاتهـام؟ لا..

عجـزت التحريـات عـن إثبـات الركـن المـادي للاتهـام بـأي طريقـة، بـل عـلى العكـس أثبتـت التقاريـر الفنيـة عـدم صلـة المسترشـد بموضـوع الاتهـام جملـة وتفصيـلاً، فتقريـر أجهـزة المسترشـد لم يقـدم دليـلاً عـلى حـدوث اتصـال بـأي جهـات خارجيـة ولا وجـود لأي اتصـالات مـن خلالهـا. إذن مـا دليـل الإثبـات التـي اسـتندت إليـه النيابـة واطـمأن لهـا القضـاء فيـما بعـد؟

كل مـا وجـده التقريـر الفنـي وجهـود التحريـات هـي عمـلات إيرانيـة لـدى المتهـم الثالـث وهـي عبـارة عـن مبلـغ «50 ألـف تومـان» أي مـا لا يتجـاوز «10 دنانـير بحرينيـة»!!!

ورغـم تأكيـد المسترشـد نفيـه للاتهامـات المسـندة إليـه وعـدم صلتـه

بموضوع الاتهام، تمت محاكمته تحت قانون الإرهاب، وأصدرت المحكمة في 27 مايو/أيار 2012 الحكم بالسجن 15 عاماً دون أن تطلع على دفاع المتهمين أو تقرأ مذكرة الدفاع.

قبل إصدار الحكم، وتحديداً في 15 ابريل/نيسان 2011، تقدم الدفاع إلى المحكمة الكبرى الجنائية الأولى عن موكله المسترشد، بمذكرة شارحة تدفع بعدم دستورية قانون الإرهاب البحريني، استند فيها إلى تقرير لجنة الحقوقيين في الأمم المتحدة الذي أشرنا إليه في بداية حلقتنا، وإلى تفاسير آخرين من خبراء القانون، وكان يهدف بهذه المذكرة الدفع ببطلان قانون الإرهاب البحريني بصورته الحالية، وبطلان المحاكمات الواردة تحته. لكن الحكم القضائي كان يعرف أي جهة يريد الذهاب إليها.

ما هو تعريف الإرهاب في المادة رقم (1) من قانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية؟ وما مدى

(البحرين) الملاحقات القضائية القليلة لأفراد الأمن الضالعين في انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق وثقتها لجنة تقصي الحقائق، تركزت بشكل شبه تام على رجال الأمن من رتب صغيرة، وحتى تلك أسفرت عن أحكام براءة وأحكام مخففة على نحو غير ملائم. على سبيل المثال توصلت اللجنة أن الشرطة أطلقت النار من مسافة قريبة على هاني عبد العزيز في مارس/آذار 2011 ما أدى إلى مقتله. نسبت النيابة اتهامات إلى رجل شرطة، ثم خلصت المحكمة إلى أن رجل الشرطة أطلق دون مبرر طلقتين من مسافة متر واحد، ما أدى إلى إصابة قاتلة. وبرغم ما ذُكر وما يضم من تجاوز بيّن، فقد رأت المحكمة أن رجل الشرطة مذنب بالاعتداء فقط، وذكرت أنه لم يكن يقصد القتل. حكم بالسجن سبع سنوات، خففتها محكمة الاستئناف إلى ستة أشهر.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الإفلات من العقاب، مايو/أيار 2014.

دستوريته؟ وكيف جرت صياغة نصّه بحيث يكون مثل شبكة جر السمك التي تصطاد أيما شاءت من سمك كبير أو صغير؟

يعرّف المشرّع في القانون البحريني الإرهاب بأنه: «استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها أو أي وسيلة أخرى غير مشروعة تشكل جريمة معاقب عليها قانوناً، يلجأ إليها الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بغرض الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المملكة وأمنها للخطر أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو أمن المجتمع الدولي، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص وبث الرعب بينهم وترويعهم وتعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة العامة أو الاقتصاد الوطني أو المرافق أو المنشآت أو الممتلكات العامة أو الاستيلاء عليها وعرقلة أدائها لأعمالها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم عن ممارسة أعمالها».

لن يكون صعباً أن يجد القارئ العادي كم أن هذا التعريف الغامض والفضفاض لا يعدو أن يكون مجرّد شبكة صيد كبيرة، وأن ضحايا هذه الشبكة هي الأسماك بكل الأنواع والأحجام التي يريدها (الصيّاد). اللعبة في نصب هذه الشبكة لغوية بحتة، لكنها ليست ذكية بما يكفي لتخفي هشاشة خيوطها. تناول كل من تقرير لجنة حقوقي الأمم المتحدة، والمذكرة التي تقدم بها المحامي الجشي عن موكله هذه التعابير بالدحض الدستوري، سنلخّص أهمها ثم سنحللها عبر خيوط شبكة صيد السمك.

لماذا هذا التعريف غير دستوري؟

تنص (المادة 20/أ من الدستور) على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون. يترتب على ذلك أن تكون النصوص العقابية واضحة البيان محددة الأركان. « فالهدف من مبدأ الشرعية هو ضمان إخطار الجمهور بما يعد جريمة وبالعقاب المترتب عليها وبالقيود الواردة على الحرية،

وهـو مـا يسـتلزم وضـوح قصـد الشـارع. وكل غمـوض في النـص مـن شـأنه أن يـؤدي الى التحكـم القضـائي الخطـر» (الدكتـور فتحـي سرور- القانـون الجنـائي الدسـتوري، ص91)

الأصـل في النصـوص العقابيـة أن تصاغ في حـدود ضيقـة narrowly tailored تعريفـاً بالأفعـال التـي جرمهـا المـشرع، وتحديـداً لماهيتهـا، لضـمان أن لا يكـون التجهيـل بهـا، مكانـاً للإخـلال بحقـوق كفلهـا الدسـتور للمواطنـين. فيـما غمـوض النـص العقـابي يـؤدي إلى جهـل الجمهـور بالأفعـال موضـع التجريـم، فـلا يكـون بيانهـا جليـاً، ولا تحديدهـا قاطعـاً أو فهمهـا مسـتقيماً، بـل مبهـماً خافيـاً، ومـن ثـم يلتبـس معناهـا عـلى النـاس.

قائمة صيد السمك باستخدام نصّ تعريف قانون الإرهاب:

لماذا هو شبكة صيد؟	نـصّ تعريـف الإرهـاب في القانـون البحرينـي
لم يبـين الخـط الفاصـل بـين جرائـم الإرهـاب وجرائـم المسـاس بأمـن الدولـة المنصـوص عليهـا في قانـون العقوبـات	النصّ كاملاً
اسـتخدام القـوة لا تخـصّ الإرهـاب فقـط بـل تكـون في معظـم الجرائـم الواقعـة عـلى الأشـخاص.	"اسـتخدام القـوة أو التهديـد با سـتخد ا مها "
كيـف نميـز بـين الجريمـة لغـرض إرهـابي أو غـير إرهـابي؟	"أو أي وسـيلة أخـرى غـير مشروعـة تشـكل جريمـة معاقـب عليهـا قانونـاً"
التعبـير ينـصرف إلى كافـة صـور النشـاط التـي تحتـاج إلى جهـود منظمـة لتحقيـق غـرض معـين. تعبـير «المـشروع» أقـرب لتعبـيرات القانـون التجـاري، وغـير واضـح في قانـون العقوبـات. كيـف نميـز تعلـق الجريمـة بهـذا المـشروع الفردي أو الجماعي؟	«يلجـأ إليهـا الجـاني تنفيـذاً لمـشروع إجرامـي فـردي أو جماعـي»

لماذا هو شبكة صيد؟	نـصّ تعريـف الإرهـاب في القانـون البحرينـي
الغـرض هـو أن ينـصرف الجـاني إلى تحقيـق واقعـة معينـة، لا بـد مـن تحديدهـا. الأغـراض المشـار إليهـا لا تعـد مـن الوقائـع المحـددة التـي تصلـح لأن تشـكل قصـداً جنائيـاً خاصـاً بجرائـم الإرهـاب. تعبـيرات تتسـم بالمرونـة والاتسـاع والغمـوض وتسـتعصي عـلى التحديـد. كيـف يمكـن إثبـات أن المتهـم اسـتهدف بفعلـه الإخـلال بأمـن وسـلامة المجتمـع أو أنـه أخـل بنظامـه العـام؟ تنـدرج تحتهـا الكثـير مـن الجرائـم العاديـة مثـل التظاهـرات والسـطو المسـلح عـلى المحـال والبنـوك.	«بغـرض الإخـلال بالنظـام العـام أو تعريـض سـلامة المملكـة وأمنهـا للخطـر أو الإضرار بالوحـدة الوطنيـة أو أمـن المجتمـع الـدولي.....»
الرعـب والترويـع يتـم تحديـده وفـق الأثـر النفـسي الـذي أصـاب المجنـي عليـه. مدلولهـا يختلـف مـن شـخص لآخـر ومـن العسـير اسـتخلاصها وبيانهـا. جميـع هـذه التعبـيرات تنطبـق عـلى الجرائـم العاديـة مثـل التظاهـرات أو السـطو المسـلّح عـلى المحـال والبنـوك	«بـث الرعـب بـين الأشـخاص وترويعهـم وتعريـض حياتهـم أو حرياتهـم أو أمنهـم للخطـر»
نصـوص التشريـع يجـب أن تبتعـد عـن التعابـير المكـررة والمترادفـات وتصـاغ في حـدود ضيقـة ومقيـدّة.	حشـد مترادفـات مكـررة مثـل «القـوة أو العنـف» ، «التهديـد أو الترويـع»

بهـذا يمكـن لـ «قانـون حمايـة المجتمـع مـن الأعـمال الإرهابيـة» أن يبسـط سـلطانه عـلى كافـة الجرائـم العاديـة التـي يسـتخدم فيهـا العنـف أو التهديـد، كجرائـم السـطو المسـلح أو قطـع الطـرق مـن عصابـات مسـلحة

أو التظاهـر للمطالبـة بحـق مـن الحقـوق أو الإضراب احتجاجـاً عـلى أوضـاع سـيئة للعمـل وغيرهـا مـن جرائـم عاديـة.

وباختصـار، فـإن العموميـة التـي اتسـمت بهـا كتابـة النـصّ التعريفـي للإرهـاب، إمـا تكشـف عـن عـدم قـدرة (المـشرّع) عـلى تقييـم الحـد الفاصـل بـين فعـل الإرهـاب وغـيره مـن أعـمال، أو أنـه أراد بهـذا التمويـه أن يكـون شـبكة صيـد واسـعة وفضفاضـة عمـداً.

بالعـودة إلى قضيـة «خليـة المسترشـد»، كان الـ(قصـد) الإرهـابي الذي ألبسـته النيابـة للمتهمـين، هـو مـا حوكمـوا عليـه. في حـين لم يكـن هنـاك فعـل (جريمـة)، ولم يتـم ضبـط أيـة أسـلحة أو أدلـة ماديـة تشـير إلى هـذا القصـد، لم يكـن لـدى المحكومـين غـير تذاكـر سـفر لإيـران وحواسـيب وبضعـة تومانـات. النيابـة العامـة وضعـت القصـد الإرهـابي بالمقيـاس الـذي يوّفـر لهـا عقوبـة مغلّظـة وفـق قانـون الإرهـاب. أعلنـت: عـن تشـكيل خليـة «بقصـد إنشـاء تنظيـم للقيـام بعمليـات إرهابيـة مسـلحة بالبحريـن ضـد بعـض المنشـآت الحيويـة والأشـخاص».

لكـن الغريـب أن النيابـة أخفـت ملـف القضيـة الـذي زودتهـا بـه دولـة قطـر، والـذي تضمّـن التحقيـق مـع المتهمـين. والسـؤال لمـاذا؟ يقـول المحامـي محمـد الجـشي: إنـه ووفـق تصريـح الداخليـة عـبر التعـاون الأمنـي قامـت قطـر بتزويـد البحريـن بـكل المعلومـات، في حـين أن النيابـة لم تقـدم في ملـف القضيـة أي ورقـة بشـأن الإجـراءات التـي تـم اتخاذهـا تجـاه المتهمـين وبالتـالي جـزء كبـير مـن القضيـة مفقـود يتمثـل في أهـم الإجـراءات بخصـوص القبـض والتفتيـش معهـم في دولـة قطـر».

الفرق في تعاطي النيابة العامة مع القضايا الأمنية إذا كان المتهمون:

موالون/
متطرفون

محتجون/
سياسيون

تحت قانون العقوبات	المحكمة	تحت قانون الارهاب
مجموعة من الأشخاص / متهمون	النعت	عناصر خلية إرهابية / إرهابيون
• يحوزتهم أسلحة وذخائر بدون ترخيص. • تواجدوا بسوريا مؤخراً ويشتبه باتصالهم.	الذريعة المعلن عنها	• يحوزتهم أسلحة وذخائر معدة للاستخدام. • خططت لضرب أمن واستقرار البحرين. • تستهدف مواقع مدنية وعسكرية حساسة. • يتنقلون بين إيران والعراق ولبنان للحصول على الدعم المادي والمعنوي والتدريب على الأسلحة.
يشتبه في تورطهم / اتصالهم	حجم التورط	متورطون خططوا / استهدفوا / نفذوا جرائم خطيرة
لا أسماء ولا صور ولا تفاصيل.	تفاصيل النشر على الإعلام	صور المعتقلين وأسمائهم وبياتهم الشخصية.
صفحة القضايا والمحاكم ضمن خبر مقتضب.	مساحة النشر	الصفحة الأولى + مساحة صفحة أو صفحتين في الداخل.
موقوفون / غير موقوفين	وضعهم قيد المحاكمة	معتقلون

5 المحكمة الجنائية الرابعة: مشنقة المُشرّع

«العدالة تخضع للموضة مثلها مثل الفتنة..»

في رواية «الشيطان والآنسة بريم»، تتفاجأ القرية الصغيرة بمشرِّعها الجديد (أهاب)، وهو يستقدم نجارين من قرية مجاورة، ويعطيهم تصميما سرِّياً يعملون عليه. بعد أيام متواصلة من العمل، كان نصب ضخم قد تشكل وسط الساحة، وقد حُجب عن الأنظار بغطاء كبير.. في اليوم الأخير، دعى المُشرِّع سكان القرية للاحتفاء بنصب القرية الجديد. وقف الجميع مترقبين ومتحفزين لمعرفة وجه قريتهم الذي ستعرف به منذ الآن فصاعداً، فالنصب الذي يتصدّر المكان هو علامة ذلك المكان. كان أهل القرية متحمسين لرؤية علامة قريتهم الجديدة.

وقف المُشرِّع (أهاب) قبالة أهل القرية الذين خرجوا عن بكرة أبيهم، وبحركة احتفالية، ودون أية خطبة تمهيدية، جذب الغطاء عن النصب التذكاري. تسمَّر أهل القرية واجمين في أماكنهم. لم يكن النصب سوى منصّة مشنقة كاملة التجهيز، مع حبل وفتحة أرضية، وقد طُليت بشمع النحل لكي تقاوم الزمن.

ووسط حالة الذهول التي جمّدت أهالي القرية في أماكنهم، وقف المشرّع يقرأ قوانينه الجديدة، وبعد أن أنهى قوانينه، حذّر أهالي القرية إما الالتزام بها أو المغادرة إلى قرية أخرى. يكتفي بهذا الإعلان. لا يضيف كلمة واحدة. ثم يغادر الجميع تاركاً إياهم وسط وجوم ورعب كثيفين.

صار أهالي القرية مكرهين جميعاً على النظر إلى المشنقة الواقفة وسط الساحة وهي تحملق في أعناقهم طوال الوقت، وصارت موضوع حديثهم وعينهم المرتبكة وموضع تلمّس رقابهم. في كل شيء يرى الأهالي

مشـنقة تحملـق. مـع الوقـت اسـتحالت شـجاعة المتمردیـن إلى خـوف. بقیـت المشـنقة في مكانهـا عـشر سـنوات. بقـي الخشـب صامـداً، لكـن الحبـل اسـتُبدِل مـراراً.

لم تُسـتعمَل المشـنقة طـوال تلـك المـدة، كان وقوفهـا المنتصـب في وسـط القریـة، كافیـاً للتهدیـد حـد الـضرب بیـد مـن حدیـد، عـلى كل مـن تسـوّل لـه نفسـه مخالفـة قوانـین المـشرّع (أهـاب). صـارت في داخـل كل واحـد مـن أهـل القریـة مشـنقته الخاصـة، التـي تجعلـه مطیعـاً وتجعـل المـشرِّع أهـاب مهابـاً. غـادر البلـدة مـن غـادر، والتـزم باقـي الأهـالي بقوانـین (أهـاب) الجدیـدة.

یمكننـا أن نقـول، إن «المحكمـة الجنائیـة الرابعـة» التـي نصبهـا المـشرّع (الملـك) في یولیو/تمـوز 2013، هـي ذاتهـا مشـنقة المـشرّع (أهـاب). وإن كان كل (القضـاء البحرینـي في شـقّه السـیاسي لا یعـدو أن یكون مشـنقة السـلطة المنصوبـة، فإننـا نخـص هـذه المحكمـة، لأنهـا اسـتحدثت خصیصـاً، وحدیثـاً، مـن أجـل دور محـدد موكـول إلیهـا، هـو عینـه دور مشـنقة المـشرّع أهـاب. ثمـة فرقـان اثنـان بـین المشـنقتین، الأول أن المشـنقة (النُّصـب) لم تُفعّـل، بینـما تـم تفعیـل مشـنقة (المحكمـة الجنائیـة الرابعـة) بحدهـا الأقـصى كـما سـنرى. والفـرق الثـاني أن المشـنقة النُّصـب تمكنـت مـن السـیطرة عـلى أهالي القریـة وأحالـت شـجاعة المتمردیـن منهـم إلى خـوف، بینـما الثانیـة، ورغـم كل أحكامهـا التـي صـدرت في حـق المعارضـین السیاسـیین والمحتجـین والتـي وصلـت إلى الحكـم بالإعـدام والمؤبـد وأحـكام تجـاوزت عنـد البعـض 100 عـام مـن السـجن، لم تتمكـن مـن لجـم الحـراك الاحتجاجـي في البحریـن أو إیقافـه.

قدمنـا فیـما سـبق سـیاق التصعیـد الأمنـي الـذي أُنشـئت فیـه «المحكمـة الجنائیـة الرابعـة»، ففـي 2013 صـار توجـه السـلطة محسـوماً بمـا أسـماه رئیـس الـوزراء «اجتثـاث» الحـراك الاحتجاجـي الشـعبي، وراح یكـرّر في

لقاءاتـه: «البحريـن سـتطوي قريبـاً صفحـة مـن تاريخهـا وتبـدأ أخـرى»، تعتقـد السـلطة أن الطريـق إلى ذلـك يكمـن في «تغليـظ الأحـكام» الصـادرة في حـق المحتجـين و«تشـديد العقوبـات»، و»المـضي دون تـردّد في تضييـق الخنـاق» عـلى الحـراك الاحتجاجـي الشـعبي وصـولاً إلى «الاجتثـاث».

كانـت المحاكـم الجنائيـة في البحريـن قبـل 2010 اثنتـين، الأولى والثانيـة فقـط. في 2010 تـم تأسـيس المحكمـة الجنائيـة الثالثـة لتغطيـة كـم القضايـا السياسـية الأمنيـة المتزايـدة بسـبب الاحتجاجـات في تلـك الفـترة. عرفـت الثالثـة بأنهـا مـن المحاكـم الشـديدة. نظـرت في عـدد مـن القضايـا الكبـيرة حينهـا منهـا مـا عـرف بقضيـة 14 أغسـطس/آب 2010 ومـا عـرف بقضيـة تفجـير الديـه. لم تسـتطع هـذه المحكمـة الانتهـاء مـن جميـع القضايـا التـي كانـت منعقـدة لديهـا بسـبب أحـداث 2011 ومـا تبعهـا مـن الإفـراج عـن المعتقلـين السياسـيين. عـادت بعـد فـترة السـلامة الوطنيـة وكانـت معظـم القضايـا المرفوعـة إليهـا قضايـا جنـح.

بتحويـل قضايـا الجنـح (تجمهـر، إغلاق الشـوارع، حـرق إطـارات، مولوتوف) إلى قضايـا جنائيـة (إرهـاب)، لم يعـد ممكنـاً للمحاكـم الكـبرى الجنائيـة 1-3 اسـتيعاب الأعـداد الهائلـة مـن القضايـا التـي يتـم تحويلهـا إليهـا. كـما أن القضايـا الجنائيـة التـي تتولاهـا هـذه المحاكـم كانـت تسـتغرق شـهوراً حتـى إصـدار الأحـكام. صـارت الحاجـة ملحـة لإنشـاء محكمـة جنائيـة جديـدة تحقـق الأغـراض التاليـة:

1. تقديـم أكـبر عـدد مـن النشـطاء والمحتجـين إلى المحاكمـة، واسـتيعاب الكـم الهائـل مـن القضايـا التـي تتكاثـر بشـكل يومـي.
2. إصـدار أحـكام قاسـية ومشـدّدة تجـاه النشـطاء والمحتجـين تصـل إلى حـد الإعـدام.
3. تسريـع المحاكـمات وإصـدار الأحـكام القضائيـة عـلى النشـطاء والمحتجـين في فـترة قياسـية.

4. تثبيت/إثبات أن من يتم التعامل معهم من المحتجين هم إرهابيون.
5. إنذار النشطاء والمحتجين الآخرين، بما سيؤول اليه مصيرهم من أحكام مغلّظة، في حال استمرار نشاطهم وحراكهم.

تحت هذه الأغراض، أُنشئت المحكمة الجنائية الرابعة التي بدأت أولى جلساتها في 10 يوليو/تموز 2013. أقر مجلس القضاء الأعلى تشكيلها لمحاكمة النشطاء السياسيين وبالأخص محاكمة المتهمين في تنظيم 14 فبراير/تشرين الثاني. يعتبرها محامون وقانونيون بأنها إعادة العمل بمحاكم «الطوارئ»، رغم الأزمة الكبيرة التي أثارتها المحاكم العسكرية في فترة السلامة الوطنية، والتي لطخت سمعة النظام وأدانته في جميع المحافل الدولية، فضلاً عما تضمنه تقرير بسيوني بخصوصها وإعادة العديد من المحاكمات التي تمت خلالها.

وتماما كما أسست محاكم السلامة الوطنية (المحاكم العسكرية) بشكل «استثنائي» ولكن مؤقت (فترة الطوارئ مارس/آذار 2011 حتى يونيو/حزيران 2011)، تنعقد هذه المحكمة الجديدة فترة الإجازة القضائية، بشكل «استثنائي»، وتختص بالنظر في قضايا تمس أمن الدولة، رغم أن قانون تنظيم القضاء لا يسمح بانعقاد المحاكم في الإجازة القضائية (العطلة الصيفية) إلا للنظر في الدعاوى المستعجلة فقط وهو ما لا ينطبق على المحاكمات السياسية التي تعقدها المحكمة.

ولكي تنفي السلطة عن المحكمة الجنائية الرابعة طابعها السياسي الذي شُكّلت من أجله، فإنه تم تطعيمها بعدد من القضايا الجنائية (غير السياسية) لا يتجاوز حسب محامين الـ5٪ من مجموع القضايا.

وضع على رأس المحكمة الجنائية الرابعة القاضي علي الظهراني نجل مجلس النواب البحريني خليفة الظهراني (المقرب جداً من النظام

الحاكم)، وهو أحد قضاة محكمة السلامة الوطنية، تميزت أحكامه بطابع انتقامي، وكان شهود عيان قد أكدوا أنه كان يبتسم في وجوه المعتقلين بعد النطق بالأحكام عليهم.

القاضي الآخر إلى جانب الظهراني، هو الشيخ حمد آل خليفة، أحد القضاة المعروفين بالتشدد في القضايا الأمنية، يلجأ دائماً لأشد العقوبات دون الأخذ بالمعطيات الموضوعية، مستغلاً السلطة التقديرية المعطاة للقاضي.

القاضي الثالث هو جاسم العجلان، وهو قاض حديث التعيين لم يتجاوز تعيينه مدة عامين، وقد كان في المحكمة الصغرى ونقل للمحكمة الكبرى الرابعة الجنائية في فترة قياسية بقرار من المجلس الأعلى للقضاء في تجاوز واضح لمتطلبات النقل وعدم استيفائه متطلبات القضاء في المحكمة الكبرى.

منذ القضية الأولى لهذه المحكمة بدا واضحاً الدور الذي كان مقرراً لها أن تضطلع به. بدأت جلستها

(البحرين) بعد تبرئته، قابل المقدم مبارك بن حويل المرّي رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة. وكما ينعكس من مقطع فيديو تم تسجيله للاجتماع ونُشر على يوتيوب، فإن المري قال لرئيس الوزراء «الأمور... إن كبرت فحلها عندك». رد عليه رئيس الوزراء: «أي شيء، من القوانين... لا أحد يطبقها عليكم. ما يُطبق عليكم يُطبق علينا. نحن... واحد». التناقض البيّن بين نتائج محاكمة أفراد الأمن والملاحقة على «جرائم» لا تستند إلا لممارسة التعبير عن الرأس سلمياً وأنشطة على صلة بالتجمع السلمي، هو اتهام قاسٍ موجه إلى نظام العدالة الجنائية البحريني.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب، مايو/أيار 2014.

الأولى في 10 يوليو/تموز 2013 برئاسة القاضي علي الظهراني، بالقضية التي عرفت بـ»شوزن كرزكان»، اتهم فيها 3 شباب بحرينيين بالشروع بقتل رجال الشرطة وإصابة عدد منهم وحيازة أسلحة وذخائر محلية الصنع في مزرعة بكرزكان، بالإضافة إلى تهمة أخرى وهي استعمال القوة والعنف مع الموظفين العامين «رجال الأمن» والاشتراك في تجمهر مؤلف أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه الإخلال بالامن العام.

صحيفة الوطن المملوكة للديوان الملكي نشرت خبر بدء جلسات المحاكمة متعجلة تثبيت تهمة الإرهاب على المتهمين الذين للتو بدأت محاكمتهم، جاء عنوان الخبر المنشور: «بدء محاكمة 3 إرهابيين استخدموا «شوزن» محلية الصنع لقتل الشرطة»[1].

شهدت جلسات المحكمة تناقضات مخلة وفاقعة في رواية شهود الإثبات مع رواية الداخلية، فالشاهد الرئيسي في القضية نفى ما قالته وزارة الداخلية من تعرض رجال أمن لإصابات في منطقة كرزكان جراء إطلاق من سلاح شوزن ضدهم. صرّح المحامي عبدالله زين الدين حينها: «أقر أهم شاهد في القضية، والذي من المفترض أن يكون مصاباً حسب رواية وزارة الداخلية أمام القاضي بأنه لم يتعرض لأي إصابة، كما لم يتعرض أي رجل أمن ممن كانوا معه لأي نوع من الإصابات، ومن جهة أخرى أكد بأن متظاهرين مجهولين كان يحملون المولوتوف والحجارة»، مؤكداً أنه بهذه الشهادة تتأكد أن حادثة إطلاق «الشوزن» في كرزكان هي مجرد خرافة.

وأضاف زين الدين: «الأكثر من ذلك فإن بقية شهود الإثبات الذين قاموا بإلقاء القبض على الأبرياء الثلاثة والذين من المفترض كما هو ثابت بالأوراق بأنهم هم تحفظوا على الأسلحة المزعومة تضاربت

(1) انظر صحيفة الوسط: بدء محاكمة 3 إرهابيين استخدموا «شوزن» محلية الصنع لقتل الشرطة
http://urlmin.com/4qm2u

أقوالهم، وبدا التخبط وواضحاً وجلياً في شهادتهم فهم لم يتفقوا حتى على عدد الأسلحة المزعوم ضبطها».

وأشار زين الدين إلى أن شهود الإثبات لم يستطيعوا تحديد مكان إلقاء القبض على المتهمين الثلاثة لا في أوراق الدعوة، ولا حتى في شهادة شهود الإثبات.

وقال زين الدين إن «ما يؤكد خرافية وكيدية قضية «شوزن كرزكان» هو عدم وجود أية بصمات على الأسلحة المزعومة مع العلم أن المتهمين لم يكونوا مرتدين لأي قفاز، كما يؤكد على خرافية حادثة إطلاق الشوزن هو أن الطلقات التي تم التحفظ عليها هي مستخدمة من قبل وزارة الداخلية».

وتابع: «تجدر الإشارة أنه بعد فحص ملابس المتهمين تبين عدم وجود أي آثار للبارود أو ما يدلل على حيازتهم لأسلحة»، مؤكداً أن كل تلك الأدلة، بالإضافة إلى الأدلة الأخرى تجعل من القاضي أمام نتيجة واحدة، وهي براءة المتهمين.

ودفعت المحامية زينب عبد العزيز ببطلان اعترافات المتهمين المنسوبة لهم، وذلك لتعرضهم لإكراه مادي، فضلاً عن تناقض أقوال شهود الإثبات، والشيوع في الاتهام على أساس احتمالية غياب المتهمين عن أعين رجال الأمن، بالإضافة إلى أن التقارير الفنية لم تقدم ما يفيد صلة الواقعة بالمتهمين، الأمر الذي يقضي ببراءة المتهمين.

وقالت: «انتزعت اعترافات المتهمين تحت الإكراه، وكان القبض خلافاً للقانون، وهو من شأنه أن يبطل كافة الاتهامات، ولو افترضنا أن هناك بصمات على السلاح، نلاحظ خلو ملف الدعوى من أية أدلة إثبات ضد المتهمين، وإن كان ذلك لا يرقى إلى يقين المحكمة، لكنه يثير الشك». وقد أنكر المتهمون ما نُسب إليهم في جلسة ماضية وبيّنوا

أنهـم هـم مـن تعرضـوا للـضرب مـن قبـل مجموعـة كبـيرة مـن قـوات مكافحـة الشـغب وليـس هـم مـن ضرب رجـال الأمـن الذيـن كان عددهـم كبـيراً مقابـل أنهـم 3 أشـخاص فقـط.

ورغـم جميـع هـذه التناقضـات بـين أقـوال الشـهود وروايـة النيابـة العامـة، ورغـم تأكيـد المتهمـين عـلى تعرضهـم للتعذيـب وانتـزاع اعترافاتهـم تحـت التعذيـب، إلا أن المحكمـة برئاسـة القـاضي الظهـراني أصـدرت في 15 سـبتمبر/ أيلـول حكمهـا عـلى المتهمـين بالسـجن عـشر سـنوات. أي أن كامـل جلسـات المحاكمـة والنطـق بالحكـم اسـتغرقت مـدة شـهرين فقـط، في حين تسـتغرق مثـل هـذه القضايـا في العـادة بـين سـتة أشـهر إلى عـام. وفي 27 يناير/كانـون الثـاني أيـدت محكمـة الاسـتئناف الحكـم الصـادر بحـق المتهمـين الثلاثـة.

كيف توجّه النيابة العامة أحكام القضاء؟

6 الجنائية الرابعة: على خطى محاكم السلامة الوطنية

«مشكلة البحرين لا تكمن في نظام عدالة لا يعمل بشكل جيد، بل في نظام ظلم يعمل بشكل جيد تمامًا»

«جو ستورك»، نائب مدير منظمة رايتس ووتش لشؤون الشرق الأوسط

في الفصل السابق، أوضحنا كيف أُنشئت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة، لخدمة القرار السياسي المتمثّل بـ «تشديد العقوبات» و «اجتثاث» الحراك الاحتجاجي بتقديم أكبر عدد من النشطاء والمحتجين إلى المحاكمة تحت قانون الإرهاب، وإصدار أحكام قاسية ومشدّدة تجاههم، مع تسريع المحاكمات وإصدار الأحكام القضائية في فترة قياسية.

في هذا الفصل، سنعرض نموذجاً آخر لقضية هي ثالث ما به دُشّنت جلسات المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة، وسوف لن يتطلب الكثير، لشدّة فظاعة الخروق القانونية التي تضمنت الجلسات، التأكد من طبيعة الدور المنذور لهذه المحكمة القيام به.

القضية، هي المعروفة بـ «خلية 14 فبراير»، ادعت السلطة كشفها في 12 يونيو/ حزيران 2013. خمسون مواطناً بحرينياً تمت محاكمتهم دفعة واحدة في (11 يوليو/ تموز 2013) تحت هذه القضية، شملت عدداً من النشطاء السياسيين والحقوقيين المعروفين.

النيابة العامة وجّهت إلى المتهمين مجموعة من التهم، أُحيلت وفق الأغراض التي ذُيِّلت بها إلى قانون الإرهاب. تضمّنت التهم تأسيس جماعة على خلاف القانون (الغرض) منها الدعوى إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون، وتدريب وإعداد عناصر لممارسة العنف والقيام

بأعمال التخريب والاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة، والتعدي على رجال الأمن، وكان الإرهاب من الوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الغاية، والتخابر مع دولة أجنبية».

بدا واضحًا منذ الجلسة الأولى، النظام الذي ستسير عليه المحاكمة. تجاهلت المحكمة متمثلة في رئيس الجلسة القاضي علي الظهراني الإستماع إلى مزاعم التعذيب التي أدلى بها المتهمون[1]. الناشط الحقوقي ناجي فتيل قام بنزع قميصه لتظهر آثار التعذيب الواضحة على جسده، لكن القاضي علي الظهراني سرعان ما نقل فرصة الحديث لمعتقل آخر. بدورها تحدثت المعتقلة ريحانة الموسوي عن تعريتها خلال فترة احتجازها وتهديدها بالاغتصاب والصعق الكهربائي على يد ضباط من الذكور، اكتفى القاضي بأن أمر بتدوين أن ريحانة تلقت «معاملة معنوية غير لائقة» في محضر الجلسة. أما المعتقل حميد عباس الصافي الذي تعرّض إلى ضرب رجال الشرطة له بالهراوات في أماكن متفرّقة من جسده خلال اعتقاله، وكانت الآثار واضحة على يده ورجله، فقد رفض القاضي تدوين ذلك في محضر الجلسة. كذلك فعل باقي المعتقلين مثل محمد السنكيس الذي حضر المحكمة ويده متدلية إضافة إلى شج واضح في رأسه وآلام في الرقبة كان لا يزال يعاني منها، والمعتقل عيسى الغيص الذي رفض أن تقوم محاميته بتقديم شكوى تعذيب خشية أن يتم تعذيبه من جديد، لكنه تجرأ أمام المحكمة وتحدث عن نزر يسير مما تعرض له قبل أن يقاطعه القاضي الظهراني ويضطر للسكوت.

عقب هذه الجلسة، عقدت هيئة الدفاع مؤتمراً صحفياً بينت فيه العديد من الخروقات القانونية التي شابت جلسة المحاكمة:

(1) البحرين: الجلسة الأولى لخلية ائتلاف 14 فبراير،محكمة تفتقر لأبسط مقومات المحاكمة العادلة
http://urlmin.com/4qsqn

الرقم	الخرق القانوني
1	قضية خلية ائتلاف 14 فبراير هي القضية الأولى التي تحال للمحكمة مباشرة بعد 60 يومًا من التوقيف.
2	المتهمين في القضية 50، حضر منهم في المحكمة 9 و12 منهم خارج البحرين وآخرون في سجن جو المركزي.
3	تم طرد ذوي المعتقلين والمراقبين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنعهم من حضور المحاكمة وكأنها محكمة سرية على غرار محاكم السلامة الوطنية
4	من ضمن التهم التي وجهت للمتهمين تعطيل العمل بأحكام الدستور وحل البرلمان –الذي يرأسه والد القاضي علي الظهراني- وهو ما يشكل تضارب مصالح.
5	من ضمن التهم التي وجهت للمتهمين السعي لإسقاط نظام الحكم المتمثل بالعائلة الحاكمة آل خليفة –التي ينتمي لها عضو اليمين حمد آل خليفة- وهو ما يشكل تضارب مصالح.
6	لم يستمع القاضي لإفادات المعتقلين التي يتحدثون فيها عن تعرضهم للتعذيب.
7	لم يستمع القاضي لإفادات المحامين وتعقيبهم على إفادات المعتقلين ولم يسمح للمحامين بالحديث.
8	لم يدون القاضي الطلبات كما جاءت على لسان المحامين.
9	تضييق القاضي على المعتقلين عند حديثهم عن تفاصيل التعذيب الذي تعرضوا له، لا يترك أكثر من دقيقتين، وعند التدوين يكتب اختصارات عامة ويصف التعذيب بالتهديد.
10	القاضي لم يوجه التهم للمعتقلين مباشرة واكتفى بتحديد أرقام المتهمين والتهمة المنسوبة لكل رقم.
11	رفضت المحكمة إية إدانة يوجهها المعتقلون للنيابة العامة ولم يوافق القاضي الظهراني على تدوين هذه الشكاوى في محضر الجلسة.

الرقم	الخرق القانوني
12	المعتقلون التسعة الذين مثلوا أمام المحكمة لم يتم إبلاغهم بتهمتهم وهي الانتماء لخلية غئتلاف 14 فبراير، وتفاجؤوا بضمهم للقضية ونشر صورهم على أنهم أعضاء في ائتلاف شباب 14 فبراير.
13	القضايا لا تتوفر لها دعوة مشكلة بشكل صحيح ويخشى أن يتم استغلال المحامين ليكونوا مجرد شهود على قضايا كبيرة وشكل تدعي به الحكومة التزامها بتوفير محامين للمتهمين.
14	لم يتم التحقيق في شكاوى التعذيب التي تقدم بها معظم المعتقلين في قضية خلية ائتلاف شباب 14 فبراير
15	لم يسأل القاضي المعتقلين عن وجود محامٍ لهم ولم يتحدث بالتالي عن انتداب محامين في الجلسات القادمة، كما حدث مع ريحانة الموسوي التي لم يُسمح لها بتوكيل محام منذ اعتقالها.

تم تأجيل الجلسة إلى 25 يوليو/تموز 2013 دون الموافقة على طلب المحامين بالحصول على أوراق القضية.

وفي الجلسة التالية، شهدت المحكمة صراخاً من قبل المتهمين بسبب رفض القاضي الاستماع لهم. كتبت المحامية منار مكي على صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي تويتر إن «القاضي صادر حق المتهمين بالإدلاء بأي دفع وذلك انتهاك لقانون الإجراءات الجنائية الذي ينص على أن المتهم آخر من يتكلم»[2].

بعدها قامت هيئة الدفاع بتقديم مذكرة شارحة إلى هيئة المحكمة طالبة منها الرد، كما سلمت المجلس الأعلى للقضاء نسخة من طلب رد هيئة المحكمة، إلا أن المحكمة تجاهلت الطلب المقدّم وقامت برفع الجلسة وتأجيل القضية حتى 5 سبتمبر/ أيلول للاستماع لشهود الإثبات.

(2) القضاء يرفض الاستماع لإفادات معتقلين تعرضوا للتعذيب بعد فضيحة «تعرية ريحانة»
http://urlmin.com/4qsqo

أوردت هيئة الدفاع تجاهل الطلب في نصّ الخطاب الموجه إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وأشارت إلى عدم صلاحية القضاة (علي الظهراني وحمد الخليفة) لنظر الدعوى، وذلك لوجود تضارب مصالح استناداً لنص المادة (211) من قانون الإجراءات الجنائية البحريني. وطالبت بـ «إحالة ملف الدعوى لمحكمة أخرى تستقل بنظرها»[3].

في 3 سبتمبر/ أيلول أصدر المتهمون بياناً أعلنوا فيه قرار مقاطعتهم حضور جلسات المحكمة، وأوضحوا أن قرارهم مبني على ظروف الاعتقال غير القانوني، وتجاوزات المحققين أثناء التحقيق معهم وتلفيق التهم ضدهم، وأكدوا في بيانهم «أن النيابة العامة غير مستقلة، وثبت لنا ذلك من خلال إجبارنا على الإقرار بالتهم الملفقة ضدنا في التحقيقات من قبل رئيس النيابة «أحمد بو جيري»، مشددين

(3) انظر صحيفة الوسط: المتهمون بـ «خلية 14 فبراير» يمتنعون عن حضور المحكمة... وإصدار الحكم 29 سبتمبر
http://urlmin.com/4qm2v

(البحرين) في 15 مارس/آذار 2011 أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة المرسوم الملكي 2011/18 القاضي بفرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وقد وصفت حالة الطوارئ في المرسوم بـ «حالة السلامة الوطنية». ومن بين إجراءات قمعية أخرى، فإن المرسوم قضى بإنشاء محاكم عسكرية خاصة، تُسمى محاكم السلامة الوطنية، والتي بدأت على الفور في التحقيق والمقاضاة بما يمس حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وهي الحقوق المحمية.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب، مايو/ أيار 2014.

عـلى أن «ظـروف المحاكمـة في الجلسـات أكـدت عـدم اسـتقلالية القضـاء».

وخلـص المعتقلـون إلى القـول إن «الأحـكام معـدة مسـبقًا وإن المحاكمـة ليسـت سـوى غطـاءً شرعيـا لهـذه الأحـكام»، رافضـين أن يكونـوا «جـزءًا مـن مسرحيـة يـراد منهـا إيهـام الـرأي العـام باسـتقلالية القضـاء»، كـما دعـا المعتقلـون هيئـة الدفـاع إلى «عـدم اتخـاذ أي اجـراء بمنـأى عـن إرادتنـا»[4].

لم يلـق طلـب هيئـة الدفـاع أي رد مـن أي مـن الأطـراف، ولم يحـرّك قـرار المتهمـين بمقاطعـة الجلسـات سـاكناً، اسـتمرت المحكمـة برئاسـة القـاضي الظهـراني في عقـد جلسـاتها، في 5 سـبتمبر/ أيلـول لم يحـضر أي مـن المتهمـين والمحامـين وشـهود الإثبـات، أربعـة مـن المحامـين حـضروا قبـل بدء الجلسـة، وأخـبروا أن موكليهـم يرفضـون المثـول أمـام المحكمـة، خصوصـاً أن هيئـة الدفـاع تقدمـت بخطـاب للمجلـس الأعـلى للقضـاء تطالـب فيـه بتغيـير الهيئـة التـي تنظـر القضيـة.

لم يكـن ذلـك ليعنـي المحكمـة في شيء، فمهمتهـا واضحـة تمامـاً وهـي ماضية فيهـا بـأسرع مـا يمكـن مـن وقـت وجهـد، والجلسـات تعقـد وفـق تسلسـل مفـروض عليهـا: جلسـة إلقـاء الاتهامـات، ثـم جلسـة شـهود الإثبـات، ثـم شـهود النفـي، ثـم جلسـة الدفـاع، ثـم النطـق بالحكـم المطلـوب.

أتمـت المحكمـة جلسـاتها دون متهمـين، مـدّة شـهرين كانـت كافيـة لإنجـاز مهمّـة إصـدار الحكـم، في 29 سـبتمبر/ أيلـول أدانـت المحكمـة الـ 50 متهـماً جميعهـم، قضـت بسـجن 16 منهـم لمـدة 15 سـنة، و4 لمـدة 10 سـنوات، كـما أدانـت 30 مـن بينهـم السـيدة البحرينيـة الوحيـدة ضمـن «الخليـة» وسـجنهم لمـدة 5 سـنوات. وقالـت المحكمـة إنهـا عاقبـت المتهمـين بـ

(4) معتقلو «خلية 14 فبراير» يجددون رفضهم المحاكمة ويطلبون من محاميهم عدم اتخاذ أي قرار
http://urlmin.com/4qm2w

«قانـون حمايـة المجتمـع مـن الأعـمال الإرهابيـة والمرسـوم بقانـون رقـم 14 لسـنة 2001 بشـأن حظـر ومكافحـة غسـيل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب».

أمـا عـن الدلائـل التـي اسـتندت اليهـا النيابـة وحكمـت وفقهـا المحكمـة، فحددهـا المحامـي العـام للنيابـة الكليـة أحمـد الدوسري بــ: «الأدلـة القولية المتمثلـة في شـهادة الشـهود وأقـوال المتهمـين أنفسـهم، بالإضافـة إلى مـا قـام لديهـا مـن أدلـة ماديـة تدعـم هـذه الاتهامـات وتؤكـد اقترافهـم الجرائـم المنسـوبة إليهـم».

وأضـاف «ثبـت تخابرهـم مـع دولـة أجنبيـة هـي الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة، بـأن تواصلـوا مـع مسـؤولين رفيعـي المسـتوي وعنـاصر مـن الحرس الثـوري واتفقـوا معهـم عـلى مدّهـم بمعلومـات تتعلـق بالأوضـاع الداخليـة بالمملكـة وتلقـوا منهـم توجيهـات للتدريـب والإعـداد لارتـكاب أعـمال تخريـب وشـغب بالبـلاد بقصـد إحـداث اضطرابـات وإشـاعة الفـوضى».

وهكـذا فقـد تـم إصـدار الحكـم عـلى المتهمـين في قضيـة خطـيرة بالمسـتوى الـذي سـاقته الاتهامـات في مـدة لم تتجـاوز الشـهرين ونصـف. الأمـر الـذي اعتبرتـه هيئـة الدفـاع «عسـكرة أكـثر مـن المحكمـة العسـكرية».

في اليـوم التـالي، عقـدت هيئـة الدفـاع عـن المتهمـين مؤتمـراً صحافيـاً نوجـز أهمه:

1. القـاضي عـلي الظهـراني تعـرض لمتهمـين بالإهانـة أثنـاء المحاكمـة خلافًـا لوظائـف القـاضي.
2. القـاضي الظهـراني أخـل بعدالـة المحكمـة مـن خـلال منـع المتهمـين مـن الحديـث فضـلًا عـن التعـرض إلى أحدهـم بالإهانـة.
3. تعجـب المحامـون مـن إدانـة جميـع المعتقلـين في «خليـة» ائتـلاف 14 فبرايـر الخمسـين رغـم أن كثـيرًا منهـم لا يعـرف بعضهـم البعـض.
4. تعجـب المحامـون مـن صـدور الحكـم عـلى المتهمـين في 3 جلسـات

فقـط، جلسـتين بـدون محامـين ومتهمـين!

5. القبـض عـلى 97٪ مـن المتهمـين في الفـترة الأخـيرة دون إذن قضـائي أو أمـر قبـض.
6. أكـثر مـن 90٪ مـن الأحـكام التـي صـدرت في المحكمـة هـي الإدانـة. أمـا حـالات الـبراءة فهـي معـدودة وهـذا يؤكـد إخـلالاً بالعدالـة.
7. منـع المحامـين مـن حضـور جلسـات التحقيـق أو دخـول مراكـز التوقيـف، وباسـتخدام أسـاليب تضليليـة وإخبـار المعتقـل أن محاميـه لم يحـضر لإظهـار المحامـين بالكـذب أمـام موكليهـم.
8. اسـتمرار ممارسـات الإكـراه والتعذيـب وأخـذ الاعترافـات تحـت الضغط والإكـراه كدليـل إدانـة ضـد الموقوفـين في المحكمة.

وكان الخـرق الأكـثر إثـارة الـذي طرحـه المحامـون هـو أن «ضابـط التحقيـق هـو مـن يقـرر إن كانـت القضيـة وفـق قانـون الإرهـاب أم لا وليسـت النيابـة العامـة أو القضـاء». أي إن المحكمـة تقـرّر حيثيـات عقوبتهـا وفـق مـا يمـرره لهـا ضابـط التحقيـق!

كـما أوضـح المحامـون أن «النيابـة العامـة دائمـاً مـا تطمـئن إلى تحقيقـات الأمـن الوطنـي أو التحقيقـات الجنائيـة قبـل لقـاء المتهـم، وهـذا مـا يشـير إلى أن التحقيـق مـع المتهـم شـكلي وصـوري».

وتسـاءل المحامـون «كيـف للقضـاء أن يطمـئن إلى تحريـات الضابـط في حـين أنـه متهـم بالتعذيـب، ويدعـو القـاضي للتحقيـق في ادعـاءات أخـذ الاعترافـات تحـت وطـأة التعذيـب مـع اسـتمرار إجـراءات الدعـوة ضـد المتهمـين الذيـن يتعرضـون لأبشـع أشـكال التعذيـب؟!».

بهـذا النمـوذج نـرى كيـف تسـير هـذه المحكمـة في إنجـاز المهمـة المرسـومة لهـا بشـكل جيـد تمامـاً، وكيـف أن «مشـكلة البحريـن لا تكمـن في نظـام عدالـة لا يعمـل بشـكل جيـد، بـل في نظـام ظلـم يعمـل بشـكل جيـد تمامًـا» كـما يقـول جـو سـتورك.

المحكمة الجنائية الرابعة

الهدف من تأسيس المحكمة الجنائية الرابعة في 2013

01 تقديم أكبر عدد من النشطاء والمحتجين إلى المحاكمة، واستيعاب الكم الهائل من القضايا التي تتكاثر بشكل يومي.

02 إصدار أحكام قاسية ومشدّدة تجاه النشطاء والمحتجين تصل إلى حد الإعدام.

03 تسريع المحاكمات وإصدار الأحكام القضائية على النشطاء والمحتجين في فترة قياسية.

04 تثبيت/إثبات أن من يتم التعامل معهم من المحتجين هم إرهابيون.

05 إنذار النشطاء والمحتجين الآخرين، بما سيؤول اليه مصيرهم من أحكام مغلّظة، في حال استمرار نشاطهم وحراكهم.

7 القاضي علي بن خليفة الظهراني: الأحمق الحموس

المحكمة هي القاضي، وحين تقوم السلطة بإنشاء محكمة الهدف منها اجتثاث النشطاء والمحتجين وتغليظ العقوبات عليهم تحت مسمّى الإرهاب، فإنها بحاجة لقاض لديه الاستعداد للتخلي عن واجبه القانوني وضميره الأخلاقي وتبنّى الدور المطلوب وتنفيذه بالشكل الأمثل، باختصار هي بحاجة لأجير منحاز على شكل قاضٍ.

صفات القاضي:

بعض صفات القاضي كما توردها المسلّمات القانونية:

1. مؤهل ومتخصص ودارس وملم بمبادئ القانون الذي يحكم به.
2. واسع الصدر محيط بكافّة ملابسات القضية التي يحكم فيها بالعدل.
3. بطيء الغضب ولاسيّما حين سماعه لمرافعة المدّعين.
4. ذو روح عالية لا تجعله يخشى أصحاب القوّة والسطوة.
5. عزيز النفس، بعيداً عن أطماع الدنيا، مترفّعاً عن الرشوة.
6. من أهل التأمّل والتحقيق ولا يمرّ بسهولة على القضايا، ولا يقضي دون دليل وعلم، ولا يكتفي بسماع الأقوال في إصداره لأحكامه.
7. إذا اشتبهت عليه الأُمور وبدت له صعوبتها لم يفقد القدرة على الاحتياط والتأمّل، ولا يتخلّى عن كشف الواقع على أساس الأدلّة والبراهين.
8. طلق الوجه مع الخصوم، لا يكلّ عن سماع الخصوم - في نطاق الدعوى -.
9. الاحتياط لعدم الانخداع بأساليب المكر والحيلة ولا يستهويه التملّق والإطراء.

10. أن يكـون صارمـاً في إصـدار الأحـكام العادلـة إذا تكشّـفت الحقائـق وليـس هنالـك مـن يعيقـه، فليـس في حكمـه محابـاة لأحـد ولا بخـس لآخـر.

صفات الظهراني

القـاضي عـلي الظهـراني، ابـن رئيـس مجلـس النـواب خليفـة الظهـراني المقـرّب الحكـم ورئيـس الـوزراء. خريـج جامعـة القاهـرة في تخصـص القانـون، عُـين سـنة 2002 في النيابـة العامـة وكيـل نيابـة. وفي 2006 نقـل إلى المحكمـة الصغـرى الجنائيـة الثالثـة حتـى 2009، ومنهـا عـين قـاضي يمـين في المحكمـة الكـبرى الجنائيـة الثانيـة حتـى 2013. في 2011 شـارك في محاكـم السـلامة الوطنيـة سـيئة الصيـت محليـاً وعالميـاً، كان الظهـراني هـو مـن أصـدر الحكـم عـلى قضيـة الـ21 المعروفـة بقضيـة الرمـوز، أكّـد المحامـون المتواجـدون في القاعـة وأهـالي الرمـوز أنـه كان يضحـك، بينـما يتلـو الأحـكام القاسـية الصـادرة بحقهـم. وفي يوليـو/ تمـوز 2013 تـم تشـكيل المحكمـة الجنائيـة الرابعـة وكان مطلوبـاً لهـا قضـاة لديهـم الاسـتعداد لإصـدار الأقـصى مـن العقوبـات ضـد النشـطاء والمحتجـين، فجـاء اختيـار الظهـراني رئيسـاً.

سـنقارن فيـما يـأتي بـين بعـض صفـات القـاضي كـما تراهـا كل الدسـاتير والتشريعـات الحقوقيـة في العـالم، مقابـل مـا يتمتـع بـه رئيـس المحكمـة الجنائيـة الرابعـة القـاضي عـلي الظهـراني مـن صفـات.

في صفة القاضي: ملم بمبادئ القانون الذي يحكم به.

في صفـة الظهـراني: يفتقـد الخـبرة القانونيـة، ولديـه ضعـف في الدرايـة بقانـون الإجـراءات الجنائيـة وقانـون المرافعـات. عـلى سـبيل المثـال: يجيـز القانـون للمحامـي المتـدرب الحضـور نيابـة عـن محـام مشـتغل، لكـن الظهـراني لا يجيـز ذلـك، ويأمـر بخـروج المحامـين المتدربـين الحاضريـن نيابـة عـن محامـين مشـتغلين. وهـو مـا يعـد جهـلاً بالقانـون أو مخالفـة صريحـة لـه. مـن جهـة أخـرى يصنّـف المحامـون الأحـكام الصـادرة عـن الظهـراني

بأنها ركيكة من الناحية القانونية خالية من السبب والسند، على خلاف الناحية القانونية لأحكام القاضي ابراهيم الزايد الذي سنخصص له حلقة خاصة.

في صفة القاضي: طلق الوجه مع الخصوم، لا يكلّ عن سماع الخصوم في نطاق الدعوى.

في صفة الظهراني: يتعامل مع المحاكمين كخصوم لا كمتهمين، يتعمّد الاستهزاء بالمتهمين ويناديهم بأرقامهم بدلاً من أسمائهم. وعندما يقوم المتهمون بسرد وقائع ما تعرضوا له من تعذيب فإنه يشيح بنظره عن وجوههم ويقطع عليهم حديثهم باستدعاء التالي، ثم يثبت في محضر الجلسة عبارات مختصرة لا تعبّر بدقة عما ذكره المتهمون، فيما قانون الإجراءات الجنائية يقضي تثبيت كامل التفاصيل بألفاظ المتهم (راجع الحلقة السابقة).

وعندما يترافع المحامي عن موكله المتهم في قضية أمنية أو سياسية، فإن القاضي الظهراني لا ينظر إليه، بل يتلفت في أرجاء القاعة وينظر في السقف» حسب المحامين، ويؤكد هؤلاء بأن الظهراني يبدو كما لو أنه: «يحاكم المحامي قبل المتهم، ويعتبر المحامي والمتهم في قفص واحد». ويضيفون: «ينظر إلى المتهمين على أنهم إرهابيون، وإلى المحامين على أنهم موكلو إرهابيين خونة».

في إحدى جلسات قضية المتهمين بحرق سيارة بالقرب من موقع الفورمولا 1، كان أحد شهود الإثبات، وقبل جلسة شهود النفي، يتلفّظ على المتهمين الذين لم تثبت إدانتهم بعد بأنهم «خونة»، اعترض المحامون على تلفظه ذلك لكن القاضي الظهراني ردّ عليهم: «ليس في كلامه شيء». وعندما انسحب المحامون احتجاجاً، ثبّت الظهراني في محضر الجلسة أن المتهمين قاموا بعمل فوضى بمساعدة وتحريض

المحامين، ورفع الجلسة. في الوقت نفسه عقد جلسة أخرى واستمع إلى شهود الإثبات دون حضور المتهمين وهو أمر غير قانوني.

كذلك فعل مع المتهم سجاد العلوي الذي قام بطرده من قاعة المحكمة ولم يسمح له بحضور جلسات محاكمته، في حين لا يحق منع المتهم قانونياً من حضور جلسات محاكمته.

في صفة القاضي: واسع الصدر محيط بكافّة ملابسات القضية التي يحكم فيها بالعدل.

في صفة الظهراني: ضيّق الصدر، يتغافل عن النظر في الملابسات المتضاربة التي تقع فيها النيابة وشهود الإثبات الذين تحضرهم، ويتجاهل شكاوى تعذيب المتهمين ونزع اعترافاتهم تحت التعذيب، ولا يصدر أمره بعرض المتهمين على الطبيب الشرعي إلا بعد مرور فترة طويلة على تعذيبهم بهدف زوال أثره. ويعتمد على أدلة سمعية (شهود إثبات مصدرهم وزارة الداخلية)، رغم عدم وجود أدلة مادية تدين المتهمين غير الشهادات السماعية والاعتراف المنزوع تحت التعذيب.

في القضية المعروفة بـ «خلية جيش الإمام» والمتهم فيها 10 من المواطنين البحرينيين مع 12 آخرين مطلوبين، تمت محاكمتهم بموجب قانون الإرهاب المدان دولياً. وكانت التهمة تأسيس/قيادة/ الانضمام إلى/ دعم/ تمويل «خلية إرهابية تسعى لتسليح وتدريب أعضائها للقيام بأعمال الإرهاب التي تستهدف الممتلكات والعامة والشرطة» و «التآمر مع إيران في التخطيط لهجمات إرهابية في البحرين - إقامة علاقات مع الحرس الثوري الإيراني وتزويدهم بالمعلومات العسكرية والأمنية عن المنشآت الحيوية في البحرين»، و «تلقي التدريب للقيام بأعمال إرهابية».

كانت هذه هي التهمة فما الأدلة التي استندت إليها النيابة العامة

وأيدتها المحكمة برئاسة القاضي الظهراني فيما بعد في إصدار الحكم؟ لم تقدم النيابة العامة أية أدلة مادية على ربط أي من المتهمين بأي نوع من الأنشطة الإرهابية. فضلاً عن أن جميع شهود الإثبات هم موظفون في وزارة الداخلية التي هي تمثّل جهة الادعاء. وأدلة النيابة العامة التي وردت في محاضرها هي: «ذاكرات فلاش مشفرة، تحويل أموال، أجهزة هواتف نقالة وأجهزة كمبيوتر محمول، كاميرات، أقراص مدمجة، بوق أحمر، إسعافات أولية، بعض المسامير، وطفاية حريق»، بالإضافة إلى وثائق حول ثورة 14 فبراير بما في ذلك «ميثاق اللؤلؤ» المنشور على الإنترنت منذ فبراير/ شباط 2012. استندت الأدلة بشكل رئيسي على اعترافات المتهمين الذين زعموا تعرضهم للتعذيب.

لجلستين متتاليتين (الثانية في 15 أغسطس/ آب)، رفض القاضي الظهراني الاستماع لأقوال المتهمين

(البحرين) خدمت محاكم السلامة الوطنية بالأساس كأداة لإدانة المدعى عليهم على جرائم مزعومة، منشأها ممارسة المدعى عليهم لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. هذه الحقوق مكفولة بوضوح في القانون الدولي، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ينص العهد الدولي على أن «لكل إنسان حق في حرية التعبير»، بما في ذلك «حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها». وقد ورد في دستور البحرين أن «حرية الضمير مطلقة» و«حرية الرأي... مكفولة» كما يقر الدستور بالحق في التجمع وفي تكوين الجمعيات.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب، مايو/ أيار 2014.

أو إعطاءهـم فرصـة للتحـدث عـن الانتهـاكات التـي تعرضـوا لهـا أثنـاء الاعتقـال والاحتجـاز والتحقيـق. المتهـم السـيد فيصـل العلـوي رفـع صوتـه ليقـول: «لـدي الحـق في الـكلام، فأنـا أعـاني مـن تكبيـل يـدي وعـزلي في الحبـس الانفـرادي منـذ ثلاثـة أسـابيع، كـما أننـي محـروم مـن الزيـارات والاتصـال بعائلتـي، لا توجـد حقـوق إنسـان في البحريـن». وقـال المتهـم الآخـر عـلي صنقـور للمحكمـة: «لدينـا الحـق في الـكلام، وهـذه هـي المـرة الثانيـة التـي يتـم إحضارنـا إلى هنـا ولا يسـمح لنـا بالحديـث». لكـن الظهـراني اكتفـى بتسـجيل أسـماء مـن تحدثـوا عوضـاً عـن تسـجيل مـا تحدثـوا بـه. تجاهـل الظهـراني أيضـاً طلـب المحامـين بعـرض المتهمـين عـلى لجنـة طبيـة محايـدة لفحـص آثـار الإصابـات التـي قـد تعرضـوا لهـا أثنـاء فـترة احتجازهـم.

في الجلسـة الثالثـة بتاريـخ 20 أغسـطس/ آب، انسـحب 6 محامـين مـن أصـل 9 تعبـيراً عـن اعتراضهـم عـلى تجاهـل طلبهـم بإحالـة القضيـة لمحكمة أخـرى تسـتقل بنظرهـا. ذلـك أن المتهمـين يحاكمـون بقضيـة تعطيـل العمـل بأحـكام الدسـتور وحـل البرلمـان الـذي يرأسـه والـد القـاضي عـلي الظهـراني، مـا يشـكل تضـارب مصالـح، كذلـك يحاكمـون بتهمـة السـعي لإسـقاط نظـام الحكـم المتمثـل بالعائلـة الحاكمـة التـي ينتمـي لهـا عضـو اليمـين حمـد آل خليفـة، وهـو مـا يشـكل تضـارب مصالـح أيضـاً.

قـدم المحامـون المنسـحبون مذكـرةً إلى المحكمـة أفـادوا فيهـا أنـه وفقـاً للقانـون، فإنـه يسـتوجب عـلى الهيئـة القضائيـة التوقـف عـن البـت في القضيـة حتـى يتخـذ المجلـس الأعـلى للقضـاء قـراراً في طلـب المحامـين.

لم يكـترث الظهـراني بـكل مـا ذكر أعـلاه بل شرع في الاسـتماع لشـهود الإثبات. الشـاهد الأول محمـد خالـد السـعيدي قـال إن «المصـادر السريـة»(!) دفعته للاسـتنتاج (!) الـذي يؤكـد مشـاركة المتهمـين في تأسـيس «خليـة إرهابيـة». وأضـاف أن المتهمـين كانـوا يتواصلـون مـع بعضهـم باسـتخدام برامـج

التواصل الحديثة كالفايبر وسكايب والبريد الإلكتروني، كما كان لديهم شرائح اتصال عمانية وإيرانية!!

لم يستطع الشاهد الإجابة على جميع أسئلة المحامين بشأن تفاصيل القضية، وكانت إجاباته إما «مذكور في محضر التحقيق»، أو «لقد نسيت» أو «المصادر السرية». كما كان رده على أحد أسئلة المحامين متضارباً مع أقواله في محضر التحقيق. فهل أوقف هذا الخلل في ملابسات شهادة شاهد الإثبات القاضي الظهراني؟ الجواب: لا.

المفاجأة، عندما قال أحد المتهمين للمحكمة، إن شاهد الإثبات الضابط محمد خالد السعيدي هو من قام بتعذيبه أثناء التحقيق معه في مبنى التحقيقات الجنائية، كما ذكر بأنه تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي وأن اعترافاته غير حقيقية. هل حرّك ذلك شيئاً عند القاضي الظهراني؟ الجواب: لا[1].

وفي نهاية الجلسة، صرخ فيصل العلوي قائلاً إنه تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي في مبنى التحقيقات الجنائية وإنه لا يزال محتجزاً في زنزانة انفرادية بسجن أسري. وأضاف بأنه يتعرض لسوء المعاملة في محبسه فالحراس دائماً ما يشتمون السجناء وطائفتهم الشيعية. كما أن أحد الضباط هناك وهو الرائد أحمد الخالدي دائماً ما يصف الشيعة بالإرهابيين. لا إجابة. تم تأجيل الجلسة إلى 29 أغسطس/ آب 2013.

وفي 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 أصدر الظهراني الحكم بالسجن المؤبد لـ4 متهمين و15 عاماً لـ6 وبراءة 14، بعد أن تم التشهير بهم ونشر صورهم في الصحافة والتلفزيون.

(1) المحكمة المنحازة تستمع لشهادة معذب ضد ضحاياه:

http://urlmin.com/4qsqp

في صفة القاضي: بطيء الغضب ولاسيّما حين سماعه لمرافعة المدّعين.

في صفة الظهراني: يوصف بالأحمق الغضوب، فهو سريع الغضب والانفعال حين يتعلّق الأمر بجانب المحكومين السياسيين أو محاميهم. في العامية يقال للشخص إنه أحمق حين يغضب سريعاً من الآخرين بناء على تفسيرات عجولة أو شخصية، ويميل إلى تفسير الأمور بشكل انفعالي لا بشكل متوازن. الأحمق لديه مواقف مسبّقة أو انحيازات يفسّر بها مواقف الآخرين، هذه الانحيازات توجه أحكامه التي يصدرها في حقهم. يكفيه لإصدار حكمه على الآخرين أن يستمع لطرف واحد فقط، ليس لديه صبر على التأمل والتدبر والاحتياط. عادة ما يكون الأحمق الغضوب ضعيف الثقة بالنفس، ولا تميل الناس لمصادقته لأنه يفتقد اللياقة الشخصية ومهارات التواصل، وغالباً ما ترتبط هذه الصفة بضعف الثقة بالنفس.

قد يكون الأمر مقبولاً لشخص عادي، لكن أن يكون قاضياً ورئيساً لمحكمة فذلك أمر منكر إلا في محاكم تخون العدالة. يعرف الظهراني بسرعة غضبه على المتهمين السياسيين ومحاميهم، وسرعة رفعه للجلسة كلما توّرط ولم يعرف كيف يتصرّف، وطرده للمتهمين والمحامين أيضاً. تكاد تكون هذه علامة تنفرد بها جلساته بشكل خاص. كما يعرف الظهراني بأنه يسير في المحكمة متلفتاً، ولديه اعتقاد ثابت أن الآخرين يتكلمون عنه، وأن المحامين لا يعترفون به. فيما تكفي أية ابتسامة بين شخصين في قاعة المحكمة ليهدد بطردهم منها اعتقاداً منه بأنهم يضحكون عليه.

في الجلسة الثانية لقضية ما عرف بخلية (14 فبراير) سمح للمتهمين بالحديث عما تعرضوا له بعد أن منعهم في الجلسة الأولى، لكنه عمل على تثبيت الكلام دون أية تفاصيل، وعندما تحدثت ريحانة الموسوي

عـما تعرضـت لـه مـن تعذيـب وتعريتهـا مرتـين على يـد ضبـاط ذكـور، ثبّت في المحـضر كلمـة تهديـد بـدلاً مـن تعذيـب وتعريـة، احتـج المحامـون مـن أجـل تثبيـت التفاصيـل بألفـاظ المتهمـة. رفـض و(حَمِـس) ورفـع الجلسـة. ومنـذ ذلـك الحـين صـار يرفـض نهائيـاً الاسـتماع للمتهمـين في الجلسـات التاليـة. وعندمـا يـصرّ أحـد المتهمـين عـلى الـكلام يغضـب ويرفـع الجلسـة أو يطـرده مـن قاعـة المحكمـة. تواصـل الوضـع عـلى المنـوال نفسـه في قضيـة جيـش الإمـام التـي رفـض الاسـتماع إلى أقـوال المتهمـين بتعرضهـم للتعذيـب.

وفي 18 فبرايـر/ شـباط 2014، قـام القـاضي الظهـراني بطـرد المحامـي محسـن العلـوي مـن قاعـة المحكمـة بعـد أن حَمِـس عليـه وشـهدت قاعـة المحكمـة مشـادة كلاميـة بينهـما. كانـت القضيـة حـول مـا عـرف بتشـكيل خليـة إرهابيـة للهجـوم عـلى القاعـدة الأميركيـة، بينهـم المعتقـل سـجاد العلـوي الـذي يترافـع عنـه محسـن العلـوي. أراد الظهـراني تأجيـل الجلسـة للمرافعـة الختاميـة، واعـترض العلـوي عـلى ذلـك في ظـل تقديمـه شـكوى ضـد رئيـس النيابـة وضابـط التحقيـق بتهمـة تعذيـب موكلـه سـجاد العلـوي، وطلـب مـن القـاضي معرفـة تطـورات الشـكوى أولاً. إلا أن الظهـراني تجاهـل طلـب العلـوي وهـم بالاسـتمرار في إجراءاتـه، فرفـض العلـوي ذلـك، وفيـما كان الأخـير يوضـح حيثياتـه تجاهلـه الظهـراني للمـرة الثانيـة وانتقـل للحديـث مـع محـامٍ ثـانٍ، فاعـترض العلـوي وطـرده القـاضي وصـارت مشـادة كلاميـة بـين الاثنـين. طلـب العلـوي مـن القـاضي تسـجيل انسـحابه لعـدم تسـجيل طلباتـه، فلـم يفعـل.

وتطـور الموضـوع في المحكمـة بطلـب بعـض المحامـين أيضـاً الانسـحاب، فـما كان مـن القـاضي الظهـراني إلا أن قـال لهـم: «إلي يبـي يمـشي يمـشي»، فـرد عليـه المحامـي العلـوي: ثبـت انسـحابنا ورفـض طلباتنـا». وأثنـاء ذلـك قـال المعتقـل سـجاد العلـوي للقـاضي: «أنـت عقبـة في الإصـلاح الـذي يسـعى لـه الكـواري (رئيـس المجلـس الأعـلى للقضـاء)، فأمـر الظهـراني بطـرده مـن

قاعـة المحكمـة، فـصرخ معتقـل آخـر، وارتفعـت الأصـوات، فرفـع القـاضي الجلسـة.

وفي 24 ابريـل/ نيسـان 2014، طـرد القـاضي الظهـراني متهمـين لعـدم وقوفهم لـه، وكتـب المحامـي محسـن العلـوي عـبر حسـابه الخـاص بـ «تيوتـر»: «المشـاكل تـزداد في المحكمـة الكـبرى الرابعـة بسـبب تعامـل القضـاة فيهـا، اليـوم رفـض شـباب القـدم الوقـوف للمحكمـة لشـعورهم بـأن العدالـة ضائعـة، فطردهـم القـاضي».

فـي صفـة القاضـي: ذو روح عاليـة لا تجعلـه يخشـى أصحـاب القـوّة والسـطوة. عزيـز النفـس، بعيـد عـن أطمـاع الدنيـا، مترفّـعٌ عـن الرشـوة. في صفـة الظهـراني: يشـيد بأصحـاب القـوة والسـطوة الذيـن يتولـون تعيينـه ويكافئونـه بترقيتـه في المناصـب القضائيـة. فبعـد ترقيـة عـدد مـن القضـاة ورؤسـاء النيابـة العامـة -بينهـم الظهـراني- لمناصـب قضائيـة أعـلى في يوليـو/ تمـوز 2010 بأمـر ملـكي، وبينـما كانـت المحاكـمات السياسـية تغلـظ في أحكامهـا المشـددة تجـاه المعتقلـين السياسـيين، أشـاد (المترقـون) بالأمـر الملـكي، واعتـبروه بمثابـة مكافـأة نهايـة السـنة القضائيـة. كـما أعربـوا عـن جزيـل شـكرهم عـلى الثقـة التـي أولاهـا لهـم الملـك، وتوجهـوا بالشـكر لرئيـس الـوزراء وولي العهـد ونائـب رئيـس المجلـس الأعـلى للقضـاء الشـيخ خليفـة بـن راشـد آل خليفـة.

وقـال عـلي الظهـراني: إن القـرار يرسـخ صرح القضـاء البحرينـي، مؤكـدًا أن الترقيـات توفـر مناخًـا للثقـة بـأن هنـاك تقديـرًا مسـتمرًا عـلى أعـلى المسـتويات ودافـع عـن القضـاة مـن أجـل بـذل مزيـد مـن العطـاء ومـن الجهـد لخدمـة العدالـة البحرينيـة. وأضـاف: «إن تقديـر صاحـب الجلالـة الملـك المفـدى للقضـاة يـأتي كحلقـة في سلسـلة المـشروع الإصلاحـي الـذي أرسى قواعـده ويسـتمر عـلى مـدار مسـتقبل البحريـن المـشرق في عهـده».

في صفة القاضي: أن يكون صارماً في إصدار الأحكام العادلة إذا تكشّفت الحقائق وليس هنالك من يعيقه، فليس في حكمه محاباة لأحد و لا بخس لآخر.

في صفة الظهراني: يوفّر الظهراني الحماية للمعذبين ووكلاء النيابة برفض أي إفادة من متهم أو محامٍ حول ممارسة أي طرف للتعذيب. وحين يصر المتهم يطرده أو يرفض التثبيت. كما أنه يرفض أي سؤال محرج يوجه للشهود من قبل هيئة الدفاع، أو أي سؤال من المرجّح أن يدين أي من منتسبي الداخلية.

أشار أحد المعتقلين إلى «مدّعٍ عام» كان حاضرًا في المحكمة بقوله: « لقد أجبرني على توقيع اعترافات كاذبة وعذبني»، فكان رد الظهراني طرد المتهم. وكان محسن العلوي قد طلب من «الظهراني» معاينة علامات التعذيب الموجودة على أجساد بعض المتهمين لكنه انتظر لأكثر من شهرين إلى أن اختفت معظم علامات التعذيب. وكان سجاد العلوي، وهو ضحية أخرى، قد أدين استنادًا الى اعترافات كاذبة كان قد وقّع عليها تحت وطأة التعذيب، وكان محاميه قد طلب من «القاضي» معاينة علامات التعذيب لكنه رفض ذلك.

وفي 12 يوليو/ تموز 2013 عرضت هيئة الدفاع في قضية ما عرف بـ «خلية ائتلاف 14 فبراير»، كشفت هيئة الدفاع في مؤتمر صحفي أن المحكمة الجنائية الرابعة «امتنعت عن تثبيت كل ما يدين النيابة برئاسة القاضي علي الظهراني، ابن رئيس مجلس النواب خليفة الظهراني، وكل ما يشير إليها بأصابع الاتهام في محضر الجلسة»، مشيرة إلى أن «القاضي رفض تثبيت إفادة المتهمين عن ممارسة أعضاء النيابة العامة وعلى الخصوص المدعو أحمد بو جيري الذين مارسوا التهديد والتعذيب في حق المتهمين»، لافتة إلى أن «المتهمين جميعاً أفادوا بأن الأخير هو من قام بتهديدهم وتعذيبهم وسب معتقداتهم بما فيها الإمام علي (ع)».

وأكـدت أن المحكمـة «رفضـت حضـور أحـد مـن أهـالي المعتقلـين إلى المحكمـة، حيـث تـم طـرد ذوي المعتقلـين والمراقبـين للمحكمـة وكأنهـا محكمـة سريـة عـلى غـرار محاكـم السـلامة الوطنيـة، كـما طـردت حقوقيـين حـضروا منـذ بـدأت جلسـاتها».

فـي صفـة القاضـي: مـن أهـل التأمّـل والتحقيـق ولا يـمرّ بسـهولة عـلى القضايـا، ولا يـقضـي دون دليـل وعلـم، ولا يكتفـي بسـماع الأقـوال فـي إصـداره لأحكامه.

في صفـة الظهـراني: معظـم المصـادر التـي يعتمـد شـهادتها سرّيـة، ويركـن إلى الاطمئنـان إليهـا!!، وجميعهـا شـهادات سـمعية لا عينيـة، أي إن الشـهود لا يـرون بأعينهـم المتهمـين يفعلـون مـا أدينـوا بـه، بـل ينقلـون عـن فـلان عـن فـلان مـن المصـادر السريـة. القضايـا الوحيـدة التـي فيهـا (تلبـس) هـي قضايـا التجمهـر.

مـا نسـبته 98% مـن القضايـا التـي حكـم فيهـا الظهراني صـدر بحقهـا أحكام إدانـات، وقـد عرفـت محكمتـه أنهـا تلـك التـي تصـدر منهـا أحـكام المؤبـد والإعـدام، يـكاد لا يمـر أسـبوع لا يُصـدر فيهـا أحكامـاً جماعيـة بالمؤبـد.

يرفـض التعاطـي مـع طلبـات المحامـين المتعلقـة بإثبـات بـراءة متهميهـم، يسـتمع للطلبـات الاعتياديـة فقـط. فقـد رفضـت المحكمـة برئاسـة القـاضي الظهـراني جلـب فيديـو الكامـيرات الأمنيـة في قضيـة «تفجـير الديـر»، رغـم أنـه يوجـد تصويـر عنـد وزارة الداخليـة وهـو دليـل بـراءة قـوي للمتهمـين، تـم تكـرار طلـب الفيديـو خـلال 3 جلسـات، لكنـه يرفـض مخاطبـة أي جهـة، يؤكـد المحامـون «أي طلـب فيـه إشـاره إلى بـراءة المتهـم يرفضـه».

وكان المحامـي عبدالله زيـن الديـن قـد قـال إن «المحكمـة رفضـت طلـب الدفـاع المتعلـق بجلـب تصويـر الكامـيرات الأمنيـة المبثتـة مـن قبـل وزارة الداخليـة والتـي تؤكـد قطعًـا وجزمًـا بـراءة المتهمـين مـن الاتهـام المسـند

إليهـم»، معتـبراً الرفـض «مخالفـة صريحـة لقانـون الإجـراءات الجنائيـة البحرينـي، ويعكـس نيـة القـاضي في إصـدار حكـم الإدانـة. وأضـاف: «للعلـم فـإن وزارة الداخليـة قامـت بنـشر مقطـع فيديـو متعلـق بالتفجير في وسـائل الإعـلام ووسـائل التواصـل الاجتماعيـة».

وأكـد زيـن الديـن أن «رفـض المحكمـة جلـب التصويـر يعـد إخـلالًا لحـق الدفـاع وإخـلالًا كذلـك لمبـدأ الإثبـات الحـر المعمـول بـه في المـواد الجنائية»، مشـيراً إلى أن نـشر الكاميـرات الأمنيـة مـن أحـد أهدافـه هـو الكشـف عـن الجرائـم حسـب تعبـير المسـؤولين».

وفي جلسـة سـابقة، اسـتمعت المحكمـة لشـهود الإثبـات، وهـم مجـرو التحريـات وشـاهدان آسـيويان، أحدهـما المجنـي عليـه الـذي حـضر وتبـيّن بـأن يـده اليـسرى كانـت قبـل دخـول المحكمـة مغطـاة، وعنـد دخولـه للاسـتماع لأقوالـه أزال الغطـاء عنهـا واتضـح أن بهـا إصبعـين فقـط.

أيضـاً، الوقـت الـذي يعطيـه الظهـراني للمحامـي لكتابـة المرافعـة لا يتجـاوز أسـبوع واحـد، وذلـك بسـبب اسـتعجاله لإصـدار الحكـم عـلى المتهمـين الذيـن لا تتجـاوز جلسـات محاكمتهـم شـهرين في الغالـب. المرافعـة تتضمـن قرابـة 50 صفحـة، وقبلهـا الاطـلاع عـلى ملـف المتهـم كامـلاً، ومـع ذلـك لا تتجـاوز المـدة التـي يعطيهـم إياهـا لإنجـاز المرافعـة سـوى أسـبوع واحـد في الغالـب.

هـذه هـي صفـات القـاضي الظهـراني كـما يُظهرهـا، وكـما تنقلهـا جلسـات محاكماتـه. لا يكـترث الظهـراني بصـورة القـاضي التـي عليـه أن يظهـر بهـا ولـو عـلى نحـو التمثيـل أو التصنّـع، لا يتكلّـف الحياديـة ولا يُظهـر احترامـاً، ولـو مصطنعـاً، للمحكومـين الذيـن يخالفـون توجهـه السـياسي. غالبـاً، لأنه لا يمتلـك مؤهـلات شـخصية تسـاعده عـلى ذلـك، وليسـت لديـه القـدرة عـلى الصـبر عليهـا، أيضـاً، هـو لا يجـد نفسـه مضطـرًا حتـى لمحاولـة فعـل ذلـك.

القاضي علي خليفة الظهراني

ابن رئيس مجلس النواب السابق

01 يفتقد الخبرة القانونية

02 لديه ضعف في الدراية بقانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات.

03 يتعامل مع المحاكمين كخصوم لا كمتهمين.

04 يتعمّد الاستهزاء بالمتهمين وبناديهم بأرقامهم بدلاً من أسمائهم.

05 عندما يقوم المتهمون بسرد وقائع ما تعرضوا له من تعذيب فإنه يشيح بنظره عن وجوههم ويقطع عليهم حديثهم باستدعاء التالي.

06 يتغافل النظر في الملابسات المتضاربة التي تقع فيها النيابة وشهود الإثبات الذين تحضرهم.

07 يتجاهل شكاوى تعذيب المتهمين ونزع اعترافاتهم تحت التعذيب.

08 سريع الغضب والانفعال حين يتعلق الأمر بجانب المحكومين السياسيين أو محاميهم.

09 يميل إلى تفسير الأمور بشكل انفعالي لا بشكل متوازن.

10 يوفّر الحماية للمعذبين ووكلاء النيابة برفض أي إفادة من متهم أو محامي حول ممارسة أي طرف للتعذيب.

11 حين يصر المتهم على توجيه اتهام لمعذب ما أو وكيل نيابة يطرده من القاعة أو يرفض التثبيت.

12 يرفض أي سؤال محرج يوجه للشهود من قبل هيئة الدفاع، أو أي سؤال من المرجّح أن يدين أي من منتسبي الداخلية.

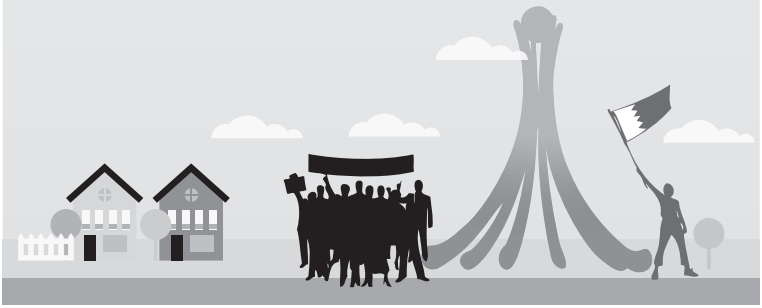

8 قضاء يُمعن في إهانة المحامين

في الفصل السابق، عرضنا صفات القاضي علي الظهراني، يعرفه المحامون بالقاضي الحموس، وتنطبق عليه صفات الأحمق الغضوب. اشتهر الظهراني بانحيازه الفاقع ضد المحاكمين في قضايا أمنية وسرعة غضبه وحمسانه وطرده للمحكومين ومحاميهم كذلك. مع تصاعد عدد حالات الطرد وإساءة معاملة المحامين داخل بيت القضاء، رفع 90 محامياً في 20 فبراير/ شباط 2014، شكوى إلى المجلس الأعلى للقضاء، شرحوا فيها ما يتعرضون له من مضايقات واستخدام القوة ضدهم، ومعاملة غير لائقة داخل قاعات المحاكم من قبل بعض القضاة وبعض منتسبي وزارة الداخلية، كما أعلنوا أنهم في حالة يأس لعدم توافر أدنى ضمانات الدفاع.

استنكر المحامون في شكواهم «ما يجري من معاملة غير لائقة»، وصفوها بأنها «تسيء للسلطة القضائية قبل أن تسيء إلى المحامين»، وأشاروا لما تعرض له زميلهم المحامي جاسم سرحان في بتاريخ 17 فبراير/ شباط 2014، عندما وكزه أحد رجال الأمن من الخلف أثناء إحدى مرافعاته طالباً منه السكوت، حدث ذلك أمام جميع المتواجدين في قاعة المحكمة بمن فيهم هيئة المحكمة التي لم تتدخل لوقف ذلك التعدي، «وهو ما يعد مساساً بهيبة السلطة القضائية وتطاولاً على المحامين» حسب الشكوى.

كما أعرب المحامون عن استيائهم من طرد زميلهم عبد الله زين الدين في الجلسة نفسها دون وجود أي سبب، كان حاضراً كمتدرب مع مكتب المحامي محمد التاجر. وأنه «لدى استفسار الزميل عن سبب طرده من الجلسة صرخ القاضي عليه طالبًا من الشرطة إخراجه من قاعة المحكمة وبالفعل تم سحبه من قبل الشرطة واخراجه بالقوة!»

وأورد المحامون ما حدث في تاريخ 18 فبراير/ شباط 2014 أثناء نظر إحدى القضايا أمام المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة، «رفض رئيس المحكمة ـ كما هو دأب هذه المحكمة ـ تثبيت طلبات الزميل المحامي محسن العلوي في المحضر على قول إن لرئيس المحكمة الحق في رفض تثبيت طلبات المحامين، وعندما اعترض الزميل على ذلك وأصر على تثبيت طلباته باعتبار ذلك حقًا له بموجب القانون، أشاح رئيس المحكمة بوجهه عنه وانتقل لمحام آخر متجاهلًا حق الزميل في تسجيل طلباته بما يمثله ذلك من مخالفة للقانون وعلى الأخص المادة 226 من قانون الإجراءات الجنائية وما ينطوي عليه من إساءة للمحامي وتعريض بحق موكله في الدفاع». وأبدى المحامون أسفهم لما يتعرضون له من تصرفات في تلك المحكمة، مؤكدين بأنها ليست هي المرة الاولى التي تحدث فيها مثل هذه التصرفات. وأن تلك الحادثة انتهت بإصدار رئيس المحكمة أمره بإخراج المحامي العلوي من القاعة، وقام أحدهم بإمساكه من ذراعه لإخراجه بالقوة وهو ما رفضه العلوي واضطره إلى تسجيل طلب انسحابه من القضية.

وأضافت الشكوى: «هذا فضلاً عن ما شهدناه من حالات قيام رجال الأمن بمعاملة المتهمين اثناء المحاكمات وأمام ناظر القضاة بطريقة قاسية وغير إنسانية وتمس بالكرامة، وكل ذلك وما سبق ذكره أعلاه يقلل من شأن المحامين ومكانتهم أمام موكليهم كما يحط من كرامة المحامين والمهنة بل إنه يقلل من هيبة القضاء ومكانته في نفوس الناس والمحامين وشعورهم بضياع العدالة في مجلس العدالة.

وامتعض المحامون قائلين: «بل إنه حتى دخول المحامين لقاعات المحاكم تحولت إلى فرصة لتعريضهم لمزيد من المضايقات من قبل رجال الشرطة عبر وضع حواجز معدنية تمنع التنقل من محكمة إلى أخرى أو عن طريق قفل أبواب المحاكم من الداخل بمجرد حضور

القـاضي، مـما يضطـر المحامـون إلى الـتردد مـراراً عـلى المحكمـة ذاتهـا عـلى مـدى أكـثر مـن سـاعة في انتظار عقـد الجلسـة بسـبب منعهـم مـن الدخـول الى قاعـة المحكمـة».

وأضافـوا «والأسـوأ مـن ذلـك، هـو تدخـل رجـال الأمـن باسـتخدام القوة لمنـع دخـول المحامـين وتدخلهـم لإخراجهـم مـن المحاكـم». كـما أوضحـوا «مـن المهـم في هـذا الصـدد الإشـارة إلى أن مـن مسـببات تكـرار حـالات سـوء التفاهـم بـين المحامـين والقضـاة هـو وصـول المحامـين الى حالـة اليـأس أحيانًـا لعـدم مقدرتهـم عـلى توفـير أدنى ضمانـات الدفـاع خصوصـاً مـع رفـض الشرطـة والنيابـة تمكينهـم مـن حضـور التحقيـق مـع المعتقلـين في القضايـا ذات الخلفيـة السياسـية عـلى وجـه الخصـوص ورفـض قضـاة المحاكـم تقديـم أي دفـاع جـدي أو الاسـتماع للمعتقلـين أو الكشـف عـلى آثـار التعذيـب أو حتـى الحديـث عنـه أو التحقيـق فيـه كـما أنهـم لا يـرون في العديـد مـن القضـاة الرغبـة في الاسـتماع إلى

(البحريـن) يسـمح القانـون الـدولي لحقـوق الإنسـان بقيـود عـلى التعبـير عـن الـرأي الـذي يرقـى إلى مسـتوى «دعـوة إلى الكراهيـة القوميـة أو العنصريـة أو الدينيـة تشـكل تحريضـا عـلى التمييـز أو العـداوة أو العنـف». لكـن فهـم محكمـة الاسـتئناف العليـا في البحريـن لمـا يشـمل تحريضـاً، يقـع خـارج نطـاق مـا يسـمح بـه القانـون الـدولي. إن المحكمـة ببلوغهـا اسـتنتاجات متعسـفة عـلى هـذه الشـاكلة حـول الفـرق بـين «المنتقـد» و«المحـرض» كأسـاس لإدانـات جنائيـة، وأحـكام مطولـة بالسـجن، هـو أمـر يجعـل حريـة التعبـير بـلا معنـى، ويجعـل أي خطـاب أو قـول تقريبـاً ناقـد للسـلطات الحاكمـة ضمـن نطـاق مـا يمكـن ملاحقتـه جنائيـاً.

هيومـان رايتـس ووتـش/ تجريـم المعارضـة وترسـيخ الافـلات مـن العقـاب، مايـو/ أيـار 2014.

طلباتهم مما جعل عملهم في الدفاع عن المتهمين في تلك القضايا عملًا غير ذي معنى أو جدوى، فقد حدث أن حجزت دعاوى للحكم دون تقديم شهود نفي ودون حتى مرافعة مكتوبة بالرغم من تمسك الدفاع بتقديمهما».أثارت الشكوى التي تقدّم بها المحامون موجة استياء عامة في الأوساط الشعبية، خاصة أن الـ90 محامياً هم موكلون عن متهمين في قضايا أمنية وسياسية، فيما تضمّنت تفاصيل تكشف عن انحياز ظاهر يمارسه القضاء البحريني ضد المحاكمين في مثل هذه القضايا، وضد محاميهم بالمثل، وهي تفاصيل لم نشهد لها مثيلاً في القضايا الجنائية المدنية الأخرى[1].

مذكّرة توضيحية بشأن الشكوى قدمها عدد من المحامين لرئيس المجلس الأعلى للقضاء سالم الكواري في 26 فبراير/ شباط 2014، المحامون هم: حسن رضي، محمد أحمد، جليلة السيد، سامي سيادي، محسن العلوي، عبدالهادي القيدوم، محمد التاجر، جاسم سرحان، دعاء العم، منار مكي، وخلال لقائهم بالكواري تم تبادل الحديث حول مآزق القضاء البحريني والقضاة.

لم ينف الكواري ما ورد في الشكوى ولم يفنّده. فكل ما ورد من شواهد وحالات حدثت على مرأى ومسمع جميع الحضور في قاعات المحاكم وتم نشره إعلامياً وتناقلته وسائل التواصل الاجتماعي.

بل يمكننا القول إن الكواري أكّد ما ذكره المحامون وربما زاد عليه، قال للمحامين مواسياً «أنتم أعلم بما ورثناه»، في إشارة منه لتركة سيئة للقضاء والكثير من المشاكل التي حُل بعضها، وما زال بعضها عالقاً حتى الآن وفق ما ذكر.

لكن الأكثر خطورة، هي تلك العبارة التي قال فيها الكواري للمحامين

(1) محامون يرفعون شكوى للـ"الأعلى للقضاء" لما يتعرضون له من مضايقات واستخدام للقوة ضدهم
http://urlmin.com/4qm2y

الذيــن التقــوه: «بعــض القضــاة نزعــوا عنهــم رداء القــاضي، وأصبحــوا كموظفـين عموميـين». وهـي شـهادة أو اعـتراف أو إقـرار مـن أعـلى سـلطة قضائيــة في الدولــة، بالفســاد الحاصــل في الجهــاز القضــائي، كونــه يســمح لقــاض نــزع رداء عدالتــه ولبــس رداء الموظــف العمومــي الأجــير في يــد الســلطة، أن يســتمر في محاكمــة المتهمــين.

وإذا مـا أخذنـا بعـين الاعتبـار أن العبـارة التـي قالهـا الكـواري، هـي عبـارة (مخففـة)، نظـراً لحساسـية منصبـه وموقعـه في الدولـة، وكونـه يتكلّـم مـن موقـع رسـمي مسـؤول، يمنعـه مـن البـوح بالحقيقـة كاملـة، فإنـه يمكننـا التكهـن بمسـتوى تحـوّل القضـاة إلى موظفـين عموميـين في يـد السـلطة.

وأضـاف الكـواري أن المجلـس الأعـلى للقضـاء سـعى إلى تقديـم عمـل قضـائي نقـي بعيـد عـن السياسـة والقبليـة والطائفيـة، وقـال: «إن ذلـك هـو مـا يجـب أن يرسـخ في ذهـن القـاضي أثنـاء أدائـه لعملـه ودون المـزج بـين الأمـن والعدالـة، فـلا يجـب أن يفكـر القـاضي بطريقـة أمنيـة، وإنمـا مهمتـه العدالــة والتفكــير بأســلوب حقوقــي وقانــوني لتحقيــق العدالــة». ولعــلّ هـذه العبـارة تنبـئ بالحقيقـة التـي يعرفهـا الجميـع بمـن فيهـم الكـواري، وهـي حقيقـة مـزج عـدد مـن القضـاة بـين الأمـن والعدالـة، لكـن مـا لا يمكـن للكـواري قولـه هـو أن رقـاب المعارضـين السياسـيين وحرياتهـم في يـد هـؤلاء القضـاة الذيـن يحكمـون في النـاس بالأمـن لا بالعدالـة.

وحــول واقــع القضــاء البحرينــي قــال الكــواري: «إن المجلــس يواجــه مجموعـة مـن المشـاكل العمليـة، وتـم حـل معظمهـا بينـما يتـم العمـل عـلى إيجـاد حلـول لـكل المعوقـات التـي تواجـه المواطنـين والمحامـين، مضيفـاً أن «تشـخيصي المبـدئي هـو أن السـلطة القضائيـة لم يتـم تطويرهـا لفـترة زمنيـة مـما انعكـس عـلى أفرادهـا سـلباً»[2].

(2) محامون يرفعون شكوى للـ"الأعلى للقضاء" لما يتعرضون له من مضايقات واستخدام للقوة ضدهم
http://urlmin.com/4qsqr

بعـد تقديـم هـذه الشـكوى ولقـاء المحامـين برئيـس المجلـس الأعـلى للقضـاء، بـدأت بعـض التغيـيرات الشـكلية تظهـر في جلسـات المحاكـمات في المحكمـة الجنائيـة الرابعـة. أُزيلـت الحواجـز التـي كان يتـم وضعهـا لتقييـد الدخـول لجلسـات المحاكمـة، وبـدأ القـاضي الظهـراني يسـمح للمتهمـين بـالإدلاء بشـهادات التعذيـب التـي تعرضـوا لهـا وتدوينهـا، لكـن لم يلبـث الأمـر طويـلاً حتـى عـادت الأمـور إلى مـا كانـت عليـه.

9 القاضي إبراهيم الزايد: الأقصى في العقوبة ضد السياسيين، الأقصى في التبرئة لصالح الجلادين

الأقصى، هو ما يُعرف به قاضي المحكمة الجنائية الرابعة إبراهيم الزايد؛ الأقصى في البحث عن أدلّة الإدانة حين يتعلّق الأمر بالمحكومين السياسيين، مقابل الأقصى في البحث عن أدلّة البراءة حين يتعلّق الأمر بالمعذّبين والقتلة. أيضًا، الأقصى في إصدار الأحكام الأشد قسوة ضد المتهمين السياسيين، مقابل الأقصى في تبرئة القتلة والمعذّبين.

يعرف الزايد بصوته (الناعم)، وطريقته اللينة في الكلام، يصفها مقربوه بأنها (مائعة)، بالإضافة إلى حركات جسده ونرجسيته البارزة وإعجابه الشديد بنفسه إلى الحد الذي يشبهه المقربون بأنه: «بنت معجبة بنفسها»، لكن قد يبدو غريبًا أن هذه الليونة تقابلها بشكل شاذ وغريب، تلك القسوة المفرطة في إصدار أقصى الأحكام القانونية ضد محكومي القضايا الأمنية والسياسية، لكن الغرابة تصبح أقل شذوذًا، بالنسبة لنا، حين نتذكر أننا نتحدث عن القضاء البحريني المعروف بميوعة عدالته ونزاهته واستقلاليته، مقابل صلافته المفرطة في تعامله مع المعارضين السياسيين.

الأقصى في العقوبة..

فيما يلي نماذج لأحكام قصوى في القسوة للقاضي الزايد، ضحاياها جملة من المحكومين السياسيين:

- كان إصابة سيارة شرطة بزجاجات حارقة كافيًا لإصدار الزايد حكمًا بسجن متهمَين لمدة 10 سنوات في مايو/ أيار 2013.[1]
- وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2013، أصدر الزايد أحكامًا بالمؤبد في حق 9 مواطنين و10 سنوات أخرى لأربعة منهم، وذلك في القضية المعروفة بـ(5 طن)[2].

(1) انظر صحيفة الوسط: سجن متهمَين 10 سنوات بقضية حرق جنائي http://urlmin.com/4qm2z

(2) انظر صحيفة الوسط: المؤبَّد لـ 9 متهمين بقضية الـ «5 طن» http://urlmin.com/4qm30

- وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2013 أيضًا، أصدر حكمه على 37 شابًا بحرينيًا بالسجن من 5 إلى15 سنة، في القضية التي عرفت بـ«تفجير الدراز»[3].
- وفي 19 فبراير/ شبط 2014 أصدر حكمًا بالإعدام ضد مواطن من منطقة السهلة، إلى جانب الحكم بالسجن المؤبد لستة مواطنين آخرين، بتهمة قتل شرطي[4].
- وفي مارس/ آذار 2014 ، أصدر حكمه بالسجن المؤبد لـ 16 شابًا بحرينيًّا والسجن 10 سنوات لاثنين آخرين وجهت إليهم تهمة الشروع في قتل شرطة، وهي التهمة التي صارت عنوانًا لأي مواجهة بين المحتجين ورجال الأمن[5].
- وفي أبريل/ نيسان 2014، أصدر حكمه بالسجن المؤبد على 12 متهمًا وسجن آخرين لمدة 15 سنة بتهمة التخابر مع إيران[6]!

الأقصى في الميوعة..

السابق، نماذج من أحكام أصدرها الزايد ضد محتجين، ومقابل هذا الأقصى من القسوة، تنقلب الأحكام إلى ميوعة مفرطة، حين يكون المتهم قاتلًا أو معذّبًا من منتسبي وزارة الداخلية.

-فقد برّأ الزايد كل من مبارك بن حويل ونورة بنت عبدالله، المعذبين المشهورين والمعروفين بتعذيب 6 أطباء والإساءة لهم، وذلك في يوليو/ تموز 2013.[7]

(3) الحكم في «تفجير الدراز» على المتهمين بالسجن ما بين 5 سنوات إلى 15 سنة و بالحبس 6 شهور وغرامة خمس مئة دينار وتبرئة متهمين http://urlmin.com/4qm31

(4) البحرين تصدر أحكاماً بالإعدام والمؤبد على مواطنين انتزعت اعترافاتهم تحت التعذيب القاسي http://urlmin.com/4qm32

(5) المؤبد لـ16 والسجن 10 سنوات لاثنين شرعوا في قتل شرطيين وأحرقوا سيارة للداخلية http://urlmin.com/4qm33

(6) انظر صحيفة الوسط: المؤبد لـ 12 متهم و15 سنة لآخرين وتغريمهم ألف دينار بتهم التخابر مع إيران والتدريب مع الحرس الثوري وحزب الله العراقي http://urlmin.com/4qm34

(7) انظر صحيفة الوطن: براءة مبارك بن حويل ونورة بنت عبدالله من إساءة معاملة 6 أطباء ://http

كـما بـرأ في سـبتمبر/ أيلـول 2012، شرطيـين مـن قضيـة مقتل الشـهيدين عـلي المؤمـن وعيـسى عبدالحسـن رغـم وجـود عـدد مـن الشـهود الذيـن رأوا حادثـة القتـل رأي العـين بينهـم الصحافيـة نزيهـة سـعيد، فيـما لم يحـضر الشرطيـان جلسـة النطـق بالحكـم، إذ إنهـما مخـلى سـبيلهما[8].

علـمًا أن معظـم المتهمـين بقضايـا القتـل حسـب المحامـي التاجـر «لم يدخلـوا السـجن حتـى يـوم الحكـم، في حـين أنـه مـن المفـترض أن يكونـوا مسـجونين منـذ اليـوم الأول»، مضيفًـا «لم يكونـوا موجوديـن داخـل السـجن».

وكان أقـصى حكـم صـدر مـن قبلـه ضـد منتسـب لـوزارة الداخليـة، هـو الصـادر في سـبتمبر/ أيلـول 2012 ضد قاتـل الشـهيد هـاني عبـد العزيـز بالسـجن 7 سـنوات فقـط، وهـي العقوبـة الأقـصى عـن تهمـة «الـضرب

(البحريـن) راجعـت هيومـن رايتـس ووتـش تعليقـات عـلي سـلمان المعنيـة، والتـي تمثـل أقـوالاً سياسـية غـير عنيفـة الطابـع. قـال سـلمان إن «ثـورة» البحريـن مسـتمرة إلى حـين «الوصـول إلى دولـة محترمـة تعمـل لصالـح جميـع البحرينيـين دون اسـتثناء، ودون تقسـيم ودون تمييـز». وتحـدث عـن «إخضـاع النـاس» و»الانتهـاكات ضـد المتظاهريـن» أثنـاء كلمتـه التـي شـكر فيهـا منظمـو المعـرض. كـما لفـت إلى أن المعـرض يصـور مختلـف انتهـاكات حقـوق الإنسـان، ومنهـا عـدة انتهـاكات «تحـدث عنهـا السـيد بسـيوني [رئيـس اللجنـة البحرينيـة المسـتقلة لتقـصي الحقائـق]». أن تتهـم سـلطات البحريـن شـخصاً بنـاء عـلى هـذه التعليقـات، فهـذا يشـير إلى اعتبارهـا لأي خطـاب ترفضـه لأي سـبب إجراميـاً.

هيومـان رايتـس ووتـش/ تجريـم المعارضـة وترسـيخ الافـلات مـن العقـاب، مايـو/ أيـار 2014.

urlmin.com/4qm35

(8) انظر صحيفـة الوسـط: بـراءة شرطيـين مـن قتـل المؤمن وعبدالحسـن
http://urlmin.com/4qm36

المفضي إلى الموت»، والتي يتم استبدالها بدلاً من تهمة «القتل العمد» لتمييع العقوبات وتسويفها.

وفي مايو/ أيار 2013، أمر الزايد بإخلاء سبيل شرطيين متهمين بقضية مقتل الشاب حسين الجزيري، الذي فارق الحياة في 14 فبراير/ شباط 2013، بكفالة 500 دينار لكل منهما، ومن ثم تبرئتهما.

المفارقات المائعة..

المفارقة المائعة، أن الزايد الذي أخلى سبيل منتسبي وزارة الداخلية المتهمين بالقتل، رفض إخلاء سبيل مواطنة بحرينية متهمة بالاعتداء على شرطية، علمًا أن المواطنة حامل في أشهرها الأخيرة وتعاني وضعًا صحيًّا قلقًا[9].

وبشكل عام، فإن الزايد هو أكثر القضاة المعروفين بإصدار الأحكام الجماعية المتشدّدة دون الأخذ بتفاوت الأدوار والحيثيات، كما عرف عنه أنه يستثمر كل ثغرة يمكن أن تستخدم ضد المتهم السياسي.

وفي حين تعتمد محاكمات الزايد في إدانة المتهمين من المعتقلين السياسيين على (الاطمئنان) إلى التحريات السرية والشهود المجهولين «وما استقر في يقينها واطمأن إليه وجدانها»، فإن هذا الوجدان والطمأنينة تنتفي حين يستمع إلى أصحاب الشهادات الحيّة فيما يتعلّق بالقتلة والمعذبين وفيما يكشف له المعتقلون عن آثار التعذيب الباقية على أجسادهم.

فقد رفض الزايد عرض فيديو يظهر عملية قتل الشهيد فاضل المتروك عند مستشفى السلمانية على يد أحد منتسبي وزارة الداخلية في 15 فبراير/ شباط 2011، تقدم به الشاب محمد المحاسنة الذي أشار إلى القاتل في قاعة المحكمة قائلاً: «هذا هو القاتل». ثم قدم أمام

(9) المحكمة ترفض الإفراج عن مواطنة حامل متهمة بالاعتداء على شرطية وسبهم
http://urlmin.com/4qm37

المحكمة التي يرأسها الزايد تسجيل فيديو صوره بنفسه لعملية مقتل الشهيد فاضل المتروك بدءًا من لحظة هجوم قوات الداخلية على جنازة الشهيد علي مشيمع، ووصولاً للحظة تصويب السلاح ثم اللحظة المأساوية الكبرى بتهاوي الشهيد فاضل المتروك على الأرض بسبب تلك الطلقة الغادرة. رفض الزايد عرض هذا الفيديو في قاعة المحكمة، وكان الحكم الذي صدر في حق القاتل فيما بعد هو البراءة.

المفارقة المائعة الأخرى، أن الزايد نفسه، هو من حكم على محمد المحاسنة، الشاهد الوحيد على مقتل الشهيد المتروك، بالسجن المؤبد فيما بعد، وبتهمة كيدية خسيسة[10].

قبل 2011

الحكم بالأقصى عند الزايد ليس وليد أحداث 2011، هو سابق لهذا بكثير، فقد اشتهر قبلها بعدد من القضايا التي أصدر فيها أحكامًا قاسية ضد نشطاء ومحتجين، ربما واحدة من أشهرها القضية المعروفة باسم «قضية المطار». وكان تجمعًا احتجاجيًّا، حدث بشكل تلقائي في مطار البحرين في 25 ديسمبر/ كانون الأول 2005 إثر إلقاء القبض على الشيخ محمد سند العائد من دراسته في إيران حينها، طالب قبلها بشهرين باستفتاء على شرعية النظام في البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة.

كان الزايد حينها قاضيًا في المحكمة الصغرى الجنائية الثانية، وأصدر حكمه بحبس 12 متهمًا من معتقلي المطار مدة سنتين مع النفاذ وذلك بتهمة التجمهر، بعد أن أخفقت النيابة في تقديم دليل يثبت قيام أي من المتهمين بالتخريب والإتلاف، التهمة الثانية التي نسبتها لهم.

الحكم الذي أصدره الزايد بحق متجمهري المطار حينها، هو الأقصى

(10) محمد المحاسنة، الظلامات إذا ما اجتمعن: هذا هو قاتل فاضل المتروك
http://urlmin.com/4qm38

في قانـون العقوبـات الخـاص بالتجمهـر. المـادة 179/178 تقـضي بـأن حكـم التجمهـر هـو الحبـس لمـدة لا تزيـد عـن سـنتين. وقـد كان واضحًـا الدوافـع السياسـية لهـذا الحكـم مـع مـا كانـت تشـهده البلـد مـن اضطرابـات حينهـا. ولـو أن هـذا التجمهـر حـدث بعـد 2011، لأضيفـت إليـه تهمـة الإرهـاب والتخريـب وإرعـاب المواطنـين كـما يحـدث الآن، ولمـا قلـت عـدد سـنوات العقوبـة عـن 10 سـنوات. هـذا الحكـم المائـع (المنحـاز سياسـيًّا) عنـد الزايـد، تلقفتـه السـلطة التـي تريـد قضـاة تسـتخدمهم في قمـع النشـطاء بمسـمّيات قانونيـة. تـم نقـل الزايـد إلى المحكمـة الكـبرى الجنائيـة الثانيـة عـام 2006.

بين حماقة الظهراني ومكر الزايد

يختلـف الزايـد (تـم تعيينـه في 2002) عـن زميلـه القـاضي الظهـراني الأحمـق الحمـوس. فـإذا كان الأخـير بسـبب حماقتـه، صريـح ومكشـوف بانحيـازه الظاهـر وانقيـاده التـام للسـلطة ضـد المحتجـين، وذلـك غالبًـا بسـبب ضعف شـخصيته وضعـف إمكاناتـه المهنيـة والقانونيـة، فـإن الزايـد يختلـف عـن الأول بمكـره ودهائـه، حيـث لديـه القـدرة عـلى اسـتخدام إلمامـه بالناحيـة القانونيـة، والقـدر الـذي يمتلكـه مـن اللباقـة لإخفـاء انحيـازه خـلال الجلسـات والظهـور بمظهـر القـاضي النزيـه والمسـتمع لجميـع الأطـراف، لكـن سريعًـا مـا ينكشـف زيـف ذلـك أمـام تعاطيـه المنحـاز مـع الأدلـة والأحـكام التـي يصدرهـا فيـما بعـد. عـلى كل حـال، هـذا المكـر يكفـي السـلطة لتعتمـد عليـه في المهـمات الأصعـب. كيـف[11]؟

يمكن تقسيم القضايا الأمنية والسياسية إلى نوعين:

1. قضايـا مهملـة: وهـي تلـك التـي يُحاكـم فيهـا مواطنـون غـير معروفـين مـن الناشـطين والمحتجـين، وهـي قضايـا لا تحظـى في العـادة بمتابعـة الـرأي العـام العالمـي مهـما صـدرت في حـق المتهمـين أحـكام قاسـية أو صاخبـة،

(11) القاضي علي بن خليفة الظهراني: الأحمق الحموس http://urlmin.com/4qm39

وعـادة مـا تسـتغل السـلطة ذلـك وتنسـب لهـؤلاء تهـم الإرهـاب لقطـع الحبـل عـلى أي مسـائلة حقوقيـة أو متابعـة خارجيـة.

2. قضايـا محـل الأنظـار: وهـي تلـك التـي تحاكـم فيهـا أسـماء بـارزة وشـهيرة تحظـى باهتـمام ومتابعـة الـرأي العـام المحـلي والعالمـي، وعـادة مـا ينـبري لهـا كتلـة مـن المحامـين المتطوعـين ويحـرص عـدد مـن النشـطاء والحقوقيـين الدوليـين وممثـلي سـفارات مـن أنحـاء العـالم عـلى حضـور جلسـات المحاكمـة ومراقبتهـا، مثـال عـلى ذلـك محاكمـة الحقوقـي البـارز نبيـل رجـب، والقيـادي في جمعيـة الوفـاق خليـل المـرزوق، وهـم عـادة ممـن لا يمكـن أن تلصـق بهـم تهـم اعتباطيـة كتهمـة الإرهـاب التـي يسـتخدمها النظـام مظلّـة لمحاكماتـه الأخـرى.

بطبيعـة الحـال، فإنـه في المحاكـمات (محـل الأنظـار) لا يمكن تمريـر الخروقات القانونيـة الفاقعـة التـي أشرنـا إليهـا في حلقـات سـابقة والتـي تحـدث في المحاكـمات (المُهملـة). إدارتهـا تحتـاج إلى مهـارة ماكـرة ومهنيـة مصطنعـة، الزايـد يوفـر للسـلطة المكـر المطلـوب لـذا تحـال القضايـا محـل الأنظـار اليـه.

مكر الزايد في محاكمة رجب

في محاكمـة الحقوقـي البـارز نبيـل رجـب، كان الزايـد يوظـف مكـره أمـام النشـطاء الذيـن جـاؤوا مـن كل مـكان لحضـور الجلسـة، فرغـم رفضـه إخـلاء سـبيل نبيـل لحضـور عـزاء والدتـه، راح يعظـم لـه الأجـر، ثـم يقـول لـه: «نبيـل مـاذا تريـد أن تقـول، تكلـم أريـد أسـمعك؟». وقبـل أن ينطـق حكمـه عـلى رجـب بالسـجن 3 سـنوات، كـرّر مـرارًا وتكـرارًا أنـه صديـق لعائلـة ابـن رجـب ولأبنائهـا في محاولـة لتبرئـة نفسـه.

نبيـل رجـب بـدوره أكّـد في تعليـق لـه عـلى الحكـم الصـادر، أن الحكـم الصـادر في حقّـه: «مـن كتابـة وزيـر العـدل شـخصيًا، وأن حيثيـات الإدانـة

التي استند إليها الزايد في الحكم هي بأسلوب الوزير ذاته»، كما أكّد أن الزايد «على علاقة قوية بوزير العدل وكان يعمل معه».

فيما أوضحت سمية رجب زوجة نبيل أن الزايد استدعى نبيل لمكتبه في المحكمة قبل دقائق من جلسة النطق بالحكم لتبرئة نفسه من الحكم الذي سينطق به، وأضافت «القاضي ابراهيم الزايد كان يعرف بأنه سينطق بحكم ظالم لذلك حاول في مكتبه تبرئة نفسه عبر التكرار بأنه صديق لعائلة رجب ولأبنائها»[12].

مكر الزايد في محاكمة المرزوق

القاضي الزايد أيضًا سمح للقيادي الوفاقي خليل المرزوق بإلقاء مرافعته التي شرح فيها كيفيّة اعتقاله واستدعائه إلى مركز الشّرطة والنّيابة، وأعطاه أمام الحضور الدوليين فرصة كاملة للحديث وهو يصف النّيابة العامة بأنها ليست حيادية، وحين قال المرزوق: «لو كان القرار بيدي لأسقطت القضية عن آخرها، ولوجّهت بدلاً من ذلك إلى حل سياسي حقيقي للخروج من أزمة البلد، بدلًا من تعميقه». أجابه الزايد في محاولة لتبرئة نفسه: «لا أحد يقرر إغلاق القضية إلا نحن الثلاثة الجالسين على المنصة لا أحد يستطيع التدخل، الملك فقط يقدر أن يعفو عنك، القضاء وأنا من يقرر أين تذهب هذه القضية». وفي نهاية الجلسة أصدر الزايد حكمه بالافراج عن المرزوق مع ضمان محل إقامته، وكانت تلك الإشارة التي فهم منها عدد كبير من المحامين أن قرارًا سياسيًا قد اتخذ لتبرئة المرزوق[13].

ورغم أن المرزوق تحدث عن عدم حيادية النيابة العامة، ولم يتطرّق إلى القضاء في مداخلته، فإن الزايد رأى أن يكرر تبرئة نفسه والقضاء أمام

(12) نبيل رجب: وزير العدل هو من أملى على عامله إبراهيم الزايد منطوق الحكم علي
http://urlmin.com/4qm3a

(13) هكذا جرت تفاصيل جلسة محاكمة المرزوق اليوم
http://urlmin.com/4qm3b

الحضـور والنشـطاء: «تأكـد مـن أن قرارتنـا مسـتقلة، ونحـن الثلاثـة فقـط مـن نأخـذ القـرارات، ولـو أن هنـاك مـن يتدخـل لكنـت قدمـت اسـتقالتي ولا أرضى بتدخـل أحـد في قـراراتي». لا يحتـاج القـاضي إلى التأكيـد عـلى نزاهتـه واسـتقلاله، ولا إلى تبرئـة نفسـه قبـل كل حكـم يصـدره، ولا إلى تكـرار ذلـك في قاعـة المحكمـة، النزيـه لا يحتـاج ذلـك، يحتـاج إلى الصـدق مـع نفسـه، فقاعة المحكمـة مـكان ليُـبرئ القضـاة المظلومـين، لا ليبرئـوا أنفسـهم!!!

القاضي ابراهيم الزايد

الأقصى في العقوبة مع المحتجين

01 كان إصابة سيارة شرطة بزجاجات حارقة كافيًا **لإصدار الزايد حكمًا بسجن متهمين** لمدة 10 سنوات في مايو 2013

02 في أكتوبر 2013، **أصدر الزايد أحكامًا بالمؤبد في حق مواطنين و 10 سنوات أخرى** لأربعة منهم، وذلك في القضية المعروفة بـ (5 طن).

03 في أكتوبر 2013 أيضًا، **أصدر حكمه على 37 شابًا بحرينيًا بالسجن** من 5 إلى 15 سنة، في القضية التي عرفت بـ«تفجير الدراز».

04 في 19 فبراير 2014 **أصدر حكمًا بالإعدام ضد مواطن من منطقة السهلة**، إلى جانب الحكم بالسجن المؤبد لستة مواطنين آخرين، بتهمة قتل شرطي.

05 في مارس 2014 ، **أصدر حكمه بالسجن المؤبد لـ 16 شابًا بحرينيًا** والسجن 10 سنوات لاثنين آخرين وجهت إليهم تهمة الشروع في قتل شرطة.

06 في أبريل 2014 ، **أصدر حكمه بالسجن المؤبد** على 12متهمًا وسجن آخرين لمدة 15 سنة بتهمة التخابر مع إيران!

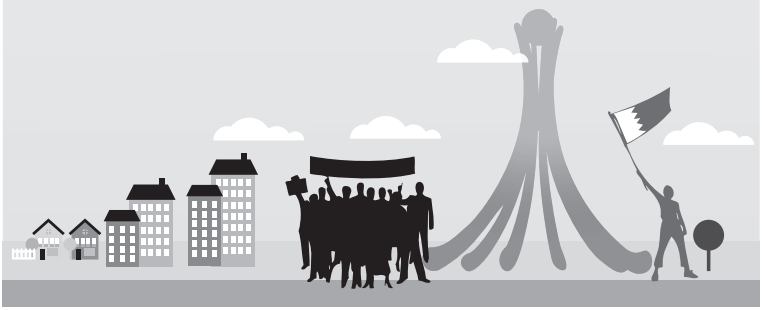

القاضي ابراهيم الزايد

الأقصى في الميوعة مع المعذبين

01

برّأ الزايد كل من مبارك بن حويل ونورة بنت عبدالله، المعذبين المشهورين والمعروفين بتعذيب 6 أطباء والإساءة لهم، وذلك في يوليو 2013.

02

برأ في سبتمبر 2012، شرطيين من قضية مقتل الشهيدين علي المؤمن وعيسى عبدالحسن رغم وجود عدد من الشهود الذين رأوا حادثة القتل رأي العين.

03

أقصى حكم صدر من قبله ضد منتسب لوزارة الداخلية، هو الصادر في سبتمبر 2012 ضد قاتل الشهيد هاني عبد العزيز بالسجن 7 سنوات فقط، وهي العقوبة الأقصى عن تهمة "الضرب المفضي إلى الموت"، والتي يتم استبدالها بدلاً من تهمة "القتل العمد" لتمييع العقوبات وتسويفها.

04

في مايو 2013، أمر باخلاء سبيل شرطيين متهمين بقضية مقتل الشاب حسين الجزيري، الذي فارق الحياة في 14 فبراير 2013، بكفالة 500 دينار لكل منهما، ومن ثم تبرئتهما.

10 ضمير القضاء البحريني رهين التسامع وضباط التحري والمصادر السرية (رجال المخابرات)

«يجوز للمحكمة أن تعوّل في تكوين عقيدتها على التحريات بحسبانها قرينة تعزز ما ساقته من أدلة، إلا أنها لا تصلح بمجردها أن تكون دليلاً كافياً بذاتها أو قرينة مستقلة على ثبوت الاتهام».

«وإن الأدلة غير اليقينية التي لا يجوز الاستناد إليها وحدها في إدانة المتهم، هي تحريات المباحث وأقوال مجري هذه التحريات بشأنها، وذلك لأنها لا تعبّر إلا عن رأي مجريها، فضلاً عن أنها تعد من قبيل الشهادة السمعية التي لا يؤخذ بها إلا بعد التحقّق من صحتها».

كتاب الطعن بالنقض. نقابة المحامين بالجيزة. حمدي خليفة. ص20

استناداً إلى المبادئ العامة في القانون، فإنه محظور على القاضي الجنائي أن يلجأ إلى الإثبات عن طريق الشهادة بالتسامع (الشاهد سمع من فلان، أو سمع من فلان عن فلان).

كما أن هناك قواعد عامة في القانون، منها أن الشك في الأدلة المقدمة يقضي ببراءة المتهم، وأن أي شك، يتم تفسيره لصالح المتهم لا عليه، وفيما لو تعادلت أدلة الإدانة مع أدلة البراءة فيجب تغليب أدلة البراءة لأن الأصل هو البراءة. تلك بدهيات معروفة في القانون.

لكن على خلاف البدهيات المعروفة، وعلى خلاف حظر القانون إثبات التهم عن طريق الشهادات السمعية باعتبارها أدلة غير يقينية، فإن القضاء البحريني يتعامل بأصل هو إدانة المتهمين الذين يحاكمون على خلفيات سياسية، ويعتمد تحريات المباحث وأقوال مجري التحريات والشهود السريين كأدلّة لإثبات إدانة المتهمين.

القضاة البحرينيون المعينون من قبل الملك، والذين اعتادوا تكييف القانون بما يخدم أحكامهم المسيّسة، يلجؤون إلى التلاعب بتطبيق مراحل اليقين القضائي باستخدام (الاطمئنان). فالقضاء الجنائي في البحرين يستخدم صلاحيته في (الاطمئنان) لأقوال المصادر السرية والشهود السريين لتثبيت الإدانة ضد المحكومين السياسيين وإدانتهم!

وفي الوقت الذي تسير فيه التشريعات الحديثة وخصوصاً التشريعات الفرنسية نحو عدم الاعتداد بأقوال المصادر السرية التي يستخدمها رجال التحريات لجلب المتهمين، فإن القضاء الجنائي البحريني يعتمد الاطمئنان لأقوال المصادر السرية التي عادة ما يرفض الضابط مجري التحريات التصريح عن أسمائها وهوياتها.

خلال جلسة المحكمة في 15 يناير/ كانون الثاني 2015، أفاد شاهد (ضابط بحث وتحرٍّ) -بقضية 61 متهماً بتشكيل جماعة إرهابية - أنه استقى معلوماته بالاستعانة بنحو 96 شخصاً من المصادر السرية متوزعين على عدة مناطق في البحرين، كما حصل على إذن من النيابة العامة للتحري عن بعض المتهمين، في حين لم يأخذ إذناً من النيابة في التحري عن آخرين، واكتفى بما يخوله له قانون حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية من إجراءات. وأكد أن مصادره السرية (المخابرات) موثوق بها، على اعتبار أنها مصادر تم التعامل معها منذ زمن طويل، إذ إن بعضهم زوّده بمعلومات عن تشكيل الجماعة وذلك بتكليف منه، إلا أن آخرين زودوه بمعلومات من دافع الواجب الوطني، على حدٍّ قوله. من جهة أخرى، اعترض أحد المتهمين في القضية، على ما ساقه الضابط من قول بأن «القضية قديمة، ولا أتذكر التفاصيل كافة، إلا أنه تم تشكيل جماعة إرهابية»، وقد حضر 4 شهود، غالبيتهم تحدثوا عن أنهم لا يتذكرون شيئاً عن تفاصيل القضية، كما حضرت هيئة الدفاع عن المتهمين وضمت نحو 20 محاميًا.

وقد انبرى أحد المتهمين قائلاً: «نحن لسنا إرهابيين، لدينا مطالب مشروعة، والإرهابي هو من قتل الشهداء»، فرفع القاضي الجلسة وقام بإخراج جميع المتهمين، قبل أن يعود للاستماع لشهود الإثبات بحضور هيئة الدفاع فقط. وطالبت الأخيرة تزويد المحكمة بأسماء المصادر السرية، من أجل استجوابهم في جلسة سرية، خصوصاً أن القضية تضم مجموعة كبيرة من المتهمين في قضايا كبيرة.

هكذا يسير حال معظم القضايا المتعلقة بجنايات المتهمين على خلفية أحداث سياسية. لا وجود لشهود يرون بأعينهم، بل شهود سريين ينقلون بالتسامع. وفيما عدا قضايا التجمهر التي يتم اعتقال بعض المحتجين متلبسين، فإن معظم القضايا الأخرى لا وجود لدليل مادي حقيقي غير ما يدلي به ضابط التحريات من نقل عن مصادره السرية التي لا يعرفها أحد ولا تتمكن هيئة الدفاع من استجوابها.

(البحرين) وفي ديسمبر/كانون الأول 2013 أفادت الحكومة البحرينية بأن وحدة التحقيقات الخاصة حققت في جميع حالات الوفاة الـ 46 المذكورة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، ومنها وفيات تُعزى لقوات الأمن بشكل غير محدد. كما أكدت الحكومة أن وحدة التحقيقات الخاصة «أحالت 39 قضية إلى المحاكم» تشتمل على ما مجموعه 95 مدعى عليهم. من بين هؤلاء المدعى عليهم أدين 13 شخصاً وتمت تبرئة 15 آخرين وما زالت هناك ما مجموعه «25 قضية» في المحاكم.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب، مايو/ أيار 2014.

لكـن مـن هـو مجـري التحريـات؟ ومـا هـي المصـادر السريـة؟ وما الشـبهات التـي تحـوم حـول مصداقيـة مـا يقدمونـه مـن شـهادات وتحريات؟

مجـري التحريـات، هـو الضابـط الـذي يتـولى تقديـم أسـماء بصفتهـم متهمـين في قضيـة مـا، وذلـك بعـد إجـراء التحريـات الكافيـة والوصـول إلى الأدلـة الماديـة للإدانـة والاسـتماع إلى الشـهادات، كـما يقـوم بالتحقيـق مـع المتهمـين وتحصيـل اعترافاتهـم. وتسـتمع المحكمـة لمجـري التحريـات باعتبـاره شـاهد إثبـات في القضيـة.

هناك شبهات قانونية تحيط بمجري التحريات، منها:

1. يهـدف شـاهد إثبـات مجـري التحريـات إلى تقديـم أسـماء بصفتهـم متهمـين مـن أجـل تقليـص عـدد البلاغـات التـي بحوزتـه خاصـة فيـما يتعلّـق بالقضايـا الأمنيـة.
2. يعمـد مجـري التحريـات إلى اسـتخدام كافـة أسـاليب الضغـط المعنـوي والمـادي مـن أجـل انتـزاع اعترافـات مـن المتهـم تؤكـد تحرياتـه.

أمـا المصـادر السريـة، فهـم مـن يعرفـون في المصطلـح الـدارج بالمباحـث أو المخابـرات، وهـم الشـهود السريـون الذيـن يعتمـد عليهـم ضابـط مجـري التحريـات للوصـول إلى المتهمـين.

هنـاك مجموعـة مـن الشـبهات القانونيـة، تجعـل اعتـماد المصـادر السريـة موضـع شـك بـدلاً مـن موضـع اطمئنـان:

1. المصـادر السريـة غالبـاً مـا يسـتعان بهـا مـن ذات المنطقـة التـي يلقـى فيهـا القبـض عـلى المتهـم، مـع احتماليـة وجـود علاقـة مـا بـين المتهـم والمصـدر، قـد تـؤدي للانتقـام والاضرار.
2. المصـدر الـسري يتقـاضى مبلغًـا ماليًّـا عـلى كل متهـم يجلبـه لقضيـة مـا، الأمـر الـذي يشـكك في مـدى مصداقيـة المصـدر مقابـل مصلحـة حصولـه عـلى المـال.

3. أقوال المصادر السرية تقوم على التواتر السماعي أي أنها تحريات سمعية وسمعية على سمعية، ينقلها مصدر سري لمصدر سري آخر.
4. المصادر السرية لا يمكن الجزم بوجودها أصلاً.

بهذه الشبهات، يصبح اعتماد القضاء البحريني لشهادة مجري التحريات والمصادر السرية باعتبارها أدلة، هي شبهة تطعن في نزاهة القضاء وعدالته واستقلاليته.

فيما يلي نقدّم نماذج لحالات قضائية تم الحكم فيها بإدانة المتهمين في قضايا أمنية جنائية، استناداً إلى اطمئنان القاضي إلى أقوال مجري التحريات وشهوده السريين، واعتمادها كدلائل إدانة، مع عدم وجود أدلة مادية يقينية.

حالة (1): تجمهر وإحراق إطارات

القضية/ التهمة	-حيازة مواد متفجرة وإحراز مولوتوف بقصد تعريض حياة الناس وأموالهم للخطر. -الاعتداء على سلامة أحد منتسبي الأمن. -إحراق إطارات سيارات. - إتلاف سيارات. -التجمهر في مكان عام.
المتهم	سيد ماجد علوي
المحاكمة	تحت قانون الإرهاب
وصف الحالة	تعرّض المتهم للإصابة برصاص حي في الجانب الأيمن من صدره خلال مشاركة له في تظاهرات بمنطقة «بوري» عشية الذكرى الثانية لانطلاق الثورة في 14 فبراير/ شباط 2013. الإصابة على يد مليشيات مدنية تابعة للنظام. استقرت الرصاصة في صدره وأجريت له جراحة عاجلة. منذ ذلك التاريخ أصبح عاجزاً عن مزاولة أي نشاط يتطلب أبسط مجهود. بقت الرصاصة تنتظر عملية جراحية أخرى لإزالتها كانت مقررة قبل أن يتم اعتقاله. ومع ذلك تم اتهامه بجرائم ارتكبت بعد تاريخ إصابته.

الحكم	في 27 مـارس/ آذار 2014 صـدر الحكـم بالسـجن 15 عامـاً بعـد أن اتهـم بــ6 تهـم ضمنهـا «الاعتـداء عـلى سـلامة رجـل أمـن»
دلائل الإدانة	- الاعتراف تحت التعذيب والذي أنكره المتهم في قاعة المحكمة - التحريات السرية.
حيثيات أخرى	-في حـين ضمـت قائمـة الاتهامـات الاعتـداء عـلى الشرطـي طاهـر النـوبي، إلا أن الطبيـب الشرعـي لم يقـدر عـلى تحديـد تاريـخ الإصابـة ونوعهـا وسـببها. كـما لم توجـد أيـة أوراق طبيـة تفيـد بذلـك. وهـو مـا دعـى النيابـة العامـة للعـدول عـن طلـب التقريـر الطبـي الخـاص بالشرطـي بعـد مـدة طويلـة مـن طلبهـا واسـتعجالها لطلبهـا. إلى أن عدلـت عـن اسـتيفاء التقريـر في 2 ينايـر/ كانـون الثـاني 2014. لكـن التهمـة ظلـت قائمـة. -اعتمـد مجـري التحريـات عـلى المصـادر السريـة التـي أوصلتـه للمتهمـين (بينهـم سـيد ماجـد) خـلال 72 سـاعة فقـط. قـام خلالهـا بجلـب اسـم المتهـم بمـا فيـه رقمـه الشـخصي. وتسـلّح بمقولـة المصـادر السريـة التـي لا يمكـن أن يكشـف عنهـا لتحصـين تحرياتهـا وإسـباغ الجديـة عليهـا. -جـل التحريـات التـي توصـل إليهـا مجـري التحريـات هـي سـمعية وسـمعية عـلى سـمعية. ومـع ذلـك تـم التعويـل عليهـا كدليـل أسـاس في القضيـة، رغـم أن التحريـات شـهدت تناقضـاً مـع مـا أدلى بـه الشـاهد مـن أقـوال أمـام المحكمـة. -القـاضي نطـق بالحكـم عـلى السـيد ماجـد العلـوي خـلال 48 سـاعة مـن تقديـم الدفـاع لمذكراتـه، وهـو أسرع مـن تحريـات ضابـط التحريـات التـي اسـتغرقت 3 أيـام.

حالة (2): قتل شرطي الدير

القضية/ التهمة	قتـل الشرطـي عامـر عبـد الخالـق باسـتخدام مـواد مفرقعـة في مواجهـة مـع الشرطـة في 7 نوفمـبر/ تشريـن الثـاني 2013. حازوا وأحرزوا مفرقعات محلية الصنع/ حازوا وأحرزوا مولوتوف. حرق إطارات. تجمهر في مكان عام بأكثر من 5 أشخاص.

المتهم/ون	8 متهمين من منطقة الدير
المحاكمة	تحت قانون الإرهاب
الحكم	صدر الحكم في 28 ابريل/ نيسان 2014 بالسجن المؤبد للمتهمين بقتل الشرطي، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في 25 سبتمبر/ أيلول 2014.
دلائل الإدانة	-الاعترافات تحت التعذيب والذي أنكرها المتهمون في قاعة المحكمة - المصادر السرية.
حيثيات	إطلاق الاتهام على الشيوع بأن المتهمين شاركوا في هذه الجريمة دون أن يحدد دور كل منهم المؤثم والمجرم قانونياً. مجرو التحريات لم يبين ماهية التحريات التي قام بها من أجل التحري عن الواقعة والمتهمين. اعتمد بشكل كلي على المعلومات التي وردت إليه من المصادر السرية. لم يحدد التحريات التي قام بها ولا إجراءات المتابعة. مدة التحريات استغرقت 3 أيام من وقت حدوث الواقعة حتى تسجيل محضر التحريات التي توصل فيها إلى هوية المتهمين. محضر التحريات لم يتضمن أي دلائل أو قرائن حقيقية يصح الاعتماد عليها في تأكيد معلومات المصادر السرية. ولم يتضمن ما يمكن به أن تنسب الجريمة إلى المتهمين أو الأفعال التي قام بها كل منهم أو دوره في الجريمة.

حالة (3): قضية راية العز

القضية/ التهمة	الشروع في قتل شرطة، ضمن ما يُعرف بقضية «راية العز» بتاريخي 23 و30 ديسمبر/ كانون الأول 2011.
المتهم/ون	28 متهماً من منطقة النويدرات
المحاكمة	تحت قانون العقوبات
الحكم	سجن 18 متهماً لمدة 5 سنوات وبراءة 10 متهمين. في قضية 28 متهماً بمنطقة النويدرات.
دلائل الإدانة	-الاعترافات تحت التعذيب والذي أنكرها المتهمون في قاعة المحكمة. - المصادر السرية.

حيثيات	في جلسة الاستماع إلى الشهود (مجرو التحريات الذين حققوا مع المتهمين ورجال الشرطة الذين تم الهجوم عليهم وفق ما ذكروا للمحكمة)، سأل المحامون: كيف توصل الأمن للمتهمين وقد كانوا ملثمين، فكان الجواب: المصادر السرية وعددهم 15. ورفض الشاهد أن يدلي بأي معلومات عما إن كانت مصادره السرية متواجدة وقت حدوث الواقعة أم غير متواجدة لسلامتهم، وعدم التوصل إليهم. تضاربت أقوال الشهود الثلاثة الذين كانوا في موقع الواقعة وقالوا بأنهم تعرضوا للهجوم فيما يخص توقيت الهجوم، كما تضاربت أقوالهم فيما يخص عمل تمشيط للمنطقة.

حالة (4) قنبلة بني جمرة

القضية/ التهمة	اتهامات تتعلق بتفجير قنبلة محلية الصنع في منطقة بني جمرة.
المتهم/ون	14 متهماً من منطقة بني جمرة.
المحاكمة	تحت قانون الإرهاب.
الحكم	حكمت المحكمة الكبرى الجنائية في 18 سبتمبر/ أيلول 2014 على المتهمين الـ 14 بالسجن المؤبد.
دلائل الإدانة	-الاعترافات تحت التعذيب والذي أنكرها المتهمون في قاعة المحكمة. - المصادر السرية.
حيثيات	كان شاهد الإثبات (ضابط بحث وتحرٍّ) قال إن مصادره السرية التي تقطن في منطقة بني جمرة استطاعت التوصل لأسماء المتورطين في الحادثة، وذلك بعد ساعات من حدوث الواقعة، مشيراً إلى أنه انتشرت في موقع التواصل الاجتماعي دعوات تحشيد قبل الواقعة، ما حدا بالمصادر السرية للتوصل بسهولة إلى المشاركين فيها والداعي لها.

حالة (5): شباب المنامة

القضية/ التهمة	ما يُعرف بقضية «قتل الباكستاني» في المنامة.
المتهم/ون	13 متهماً من المنامة.

المحاكمة	قتل جنائي
الحكم	محكمة السلامة الوطنية الابتدائية حكمت على المتهمين بالسجن المؤبد بعد أن عدلت وصف التهمة من القتل العمد إلى تهمة ضرب أفضى الى الموت. قضت محكمة الاستئناف في(26 ديسمبر/ كانون الأول 2012) بإدانة 12 متهماً بالسجن 15 عاماً بدلاً من المؤبد، وبراءة أخر.
دلائل الإدانة	-الاعترافات تحت التعذيب والذي أنكرها المتهمون في قاعة المحكمة. - المصادر السرية.
حيثيات	بعض المتهمين تمت تبرئتهم على رغم تأكيد المصادر السرية ضابط المباحث الجنائية اشتراكهم في الواقعة محل الاتهام ولم تطعن النيابة في حكم البراءة ما يعني عدم صحة أقوال المصادر السرية. ثبوت تواجد بعض المتهمين في مكان آخر وقت الواقعة ما يجعل أقوال المصادر السرية غير صحيحة إطلاقاً جملة وتفصيلاً. عدم وجود أدلة مادية تدين المتهمين، بينما استُعرضت أمام المحكمة تسجيلات صوتية دارت بين غرفة تسلم البلاغات الطارئة بمستشفى السلمانية ووزارة الداخلية، أكد المحامون أنها تبرئ جميع المتهمين. بعض المتهمين المحكومين بالمؤبد (جرى تعديل أحكامهم لـ 15 عاماً) كانت تحرك ضدهم قضايا تجمهر وأعمال شغب في مكان بعيد مختلف، بالتوقيت نفسه الذي اتهموا فيه بارتكاب جريمة القتل. فنّد المحامون أمام محكمة الاستئناف تضارب أقوال شهود الإثبات (شقيق المجني عليه وضابط التحري)، واختلاف الروايات والتفاصيل عما جاء في المحاضر وتصريح كليهما.

حالة (6) قضية حرق برج سترة

ا لقضية / التهمة	حرق برج بمنطقة سترة إلى 5 ديسمبر/ كانون الأول 2010
المتهم/ون	3 متهمين من منطقة سترة.

المحاكمة	قانون الإرهاب
الحكم	أصدرت المحكمة في 2010/12/26م، الحكم بالسجن 10 سنوات للمتهمين الثلاثة وغرامة مالية قدرها 4 آلاف دينار بحريني .
دلائل الإدانة	-الاعترافات تحت التعذيب والذي أنكرها المتهمون في قاعة المحكمة. - المصادر السرية.
حيثيات	سألت هيئة الدفاع الشاهد عن كيفية توصلهم إلى المعلومات، وهل تم التأكد من صحة المعلومات، فأجاب إنه عن طريق مصادره السرية تم التوصل إلى المتهمين وقد تمت عملية البحث للتأكد من صحة المعلومات. وجهت هيئة الدفاع سؤالاً عن كيفية توصل المصادر السرية إلى المتهمين، فأجاب بأنهم من المنطقة نفسها وأخبروه بأن المتهمين هم من قاموا بالتفجير.

السابق هي نماذج محدودة لقضايا ومحاكمات صدرت فيها أحكاماً قاسية تحت قانون الإرهاب، الأدلة التي تم الاستناد إليها في إدانتهم هم شهود التحري والمصادر السرية، وهي أدلة تقوم على التواتر السماعي كما أسلفنا، ويقوم فيها القاضي الجنائي بإثبات التهمة عن طريق الشهادة بالتسامع، والتي هي من الأدلة غير اليقينية التي لا يجوز الاستناد إليها وحدها في إدانة المتهم، لكن القضاء البحريني يفعل.

القاضي يصدر حكمه بإدانة المتهمين السياسيين في القضايا الأمنية مطمئناً لإجراءات مجري التحريات والشهود السريين.

من هو مجري التحريات:

هو الضابط الذي يتولى تقديم أسماء بصفتهم متهمين في قضية ما.

شبهات قانونية تحيط بمجري التحريات، منها:

01 تقديم أسماء بصفتهم متهمين من أجل تقليص البلاغات الأمنية.

02 استخدام الضغط المعنوي والمادي لانتزاع الاعترافات.

ما هي المصادر السرية

المباحث أو المخابرات، وهم الشهود السريون الذين يعتمد عليهم ضابط مجري التحريات.

شبهات قانونية، تجعل اعتماد المصادر السرية موضع شك بدلا من موضع اطمئنان:

01 المصادر السرية غالباً ما يستعان بها من ذات المنطقة التي يلقى فيها القبض على المتهم، مع احتمالية وجود علاقة ما بين المتهم والمصدر، قد تؤدي للانتقام والاضرار.

02 المصدر السري يتقاضى مبلغ مالي على كل متهم يحلبه لقضية ما، الأمر الذي يشكك في مدى مصداقية المصدر مقابل مصلحة حصوله على المال.

03 أقوال المصادر السرية تقوم على التواتر السماعي أي أنها تحريات سمعية وسمعية على سمعية، ينقلها مصدر سري لمصدر سري آخر.

04 المصادر السرية لا يمكن الجزم بوجودها أصلا

11 وزير العدل: إذا كان رب بيت القضاء بالكذب ضاربًا، فما شيمة أهل البيت؟

«المستبد فرد عاجز، لا حول له ولا قوة إلا بأعوانه، أعداء العدل وأنصار الجور»

عبد الرحمن الكواكبي

لا يأبه خالد بن علي أن يضرب عرض الحائط بصورة مسمّاه الوظيفي ك «وزير للعدل والشؤون الإسلامية والأوقاف»، ما يفترضه هذا المنصب الحساس من الظهور المتزن والمحايد والرصين. العدل الذي أساسه التأني والتروي والبحث والتمحيص وتجنب إطلاق التهم والنعوت، فضلًا عن إصدار الأحكام. على العكس من ذلك، ينشط وزير (العدل) في الظهور كخصم سياسي، وكطرف نزاع يمتح من خطاب الشتم والخصومة، بدلًا من أن يكون وسيط عدل بين طرفي النزاع (السلطة والمعارضة) بلا إفراط ولا تفريط.

في الحقيقة، ليس ذلك غريبًا، فخالد بن أحمد هو ابن القبيلة المستفردة بنظام الحكم في البحرين، ومعينٌ من قبل الملك، وبالتالي فهو ابن القبيلة وموظف لديها أيضًا. وجهاز العدل الذي يتم تعيينه من قبل ملك مستبد، هو (تعديل) لبسط نفوذه الجائر، لا (عدالة) للمضطهدين.

حتى 2006، لم يتولّ خالد بن علي أيّ منصبٍ إداري. كان يشغل وظيفة «باحث قانوني» في وزارة الشؤون الإسلاميّة. في لحظة فارقة، دفعه الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة – الذي تولّى رعايته مذ كان صغيرًا – إلى الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، المعروف بأنّه الزّعيم التنفيذي لخليّة «البندر»، والذي استطاع من خلال منصبه وزيرًا للدّيوان الملكي أنْ يوسّع عمليات التّطهير الطّائفي، بنحوٍ غير مسبوق. تعلّم وزير

العـدل في بيئـة الدّيـوان الملـكي ووزيـره الضّليـع في المؤامـرات، ومنـه توفّـرت الفـرص الأولى للتمـرّس عـلى نـشْر الكراهيـات المذهبيّـة، حيـث قدّمـه للذراع الأخـرى الملوّثـة: أحمـد عطيـة اللـه آل خليفـة، واشـترك مـع الأخـير في الإشراف عـلى تنفيـذ التّنظيـم البنـدري.

في 12 ديسـمبر/كانون الأول 2006م، صـدرَ المرسـوم الملـكي بتعيـين خالـد بـن عـلي آل خليفـة وزيـرًا لـوزارة العـدل والشـؤون الإسـلاميّة، خلفًـا للوزيـر «الشّـيعي» محمّـد عـلي السّـتري. بـرز وزيـر العـدل في هـذه المرحلـة، حيـث كشـفَ للحكـم عـن قدرتـه «اللافتـة» في إدارة ملـف الجمعيّـات السّياسـيّة وتقويضهـا، والإحاطـة بالشّـؤون الدّينيّـة المتعلّقـة بالطّائفـة الشّـيعيّة، وبـين ذلـك وذاك؛ تـولّى تقطيـع آفـاق العمل السّـياسي، وخلـقَ التوتـرات المذهبيّة، مسـتعيناً بإلمامـه الجيّـد بالقوانـين والمخـارج التنظيميـة الشّـكليّة، وهـو مـا جعلـه يحتـلّ موقعًـا متقدّمًـا في هندسـة حمـلات التّطهـير الطّائفـي، وتضييـق الخنـاق عـلى أتبـاع الطّائفـة الشّـيعيّة، وفي كلّ المجـالات التـي يمكـن ان الوصـول إليهـا.

داخـل وزارة العـدل، وابتـداءً مـن العـام 2004م؛ ابتـدأ الشّـيخ خالـد برنامجـه المنـوَّع في التطهـير الطّائفـي. وحـين تسـلم كـرسي الـوزارة؛ شرعَ في توسـيع البرنامـج الطّائفـي، وبشـعارٍ أسـود فحـواه: (لا لأي بحـراني «شـيعي» في وزارة العـدل).

وللإجهـاز عـلى أي صعـود، أو نمـو «شـيعي» عـلى مسـتوى المؤسّسـات الدّينيّـة، شرعـن خالـد بـن عـلي قـرارًا في العـام نفسـه؛ يمنـع إنشـاء أي مسـجد أو مأتـم دون موافقتـه شـخصيًّا، باعتبـاره وزيـرًا للعـدل. وجـاء في القـرار رقـم (41) لسـنة 2008م: أنـه «يجـب عـلى مـنْ يرغـب مـن الإدارات المعنيـة في إنشـاء أيّ مـن دور العبـادة التقـدُّم ابتـداء بطلـب للحصـول عـلى موافقـة الوزيـر، وذلـك قبـل اتخـاذ أيّ إجـراء مـن إجـراءات اسـتصدار ترخيـص المبـاني مـن البلديـة المختصـة». أمـا المـادة الثالثـة مـن القـرار؛

فنصّت على أن «تُشكّل لجنة فنيّة من موظّفي الوزارة المختصين بالشؤون الهندسية، ومن ممثل لكلّ من إدارة الأوقاف السّنية وإدارة الجعفرية، وتتولّى النظر في طلبات إنشاء دور العبادة المُقدّمة من الإدارات المعنية، ومتابعة الإجراءات المتعلقة بهذه الطلبات وما يطرأ على موضوعها من تعديل أمام البلدية المختصة. وترفع هذه اللجنة إلى الوزير تقريرًا مفصلًا بنتيجة أبحاثها وتوصياتها لاتخاذ ما يلزم في هذا الشأن».

*انظر ملحق.. مجرمو الحرب الطّائفيّة، وزير العدل وريث بذرة الشر: حيثُ لا مكان إلاّ للانتقام الطائفي

أبرز صور الفجور في الخصومة الطائفية المحفورة في ذاكرة الشعب البحريني لوزير (العدل) هي (كذباته الفانتازية) خلال فترة الطوارئ عقب أحداث 2011، صارت صفحة سوداء غير قابلة للمسح أو الطي في تاريخ وزيرين اقترن اسماهما بالكذب الفاضح والمبتذل: خالد بن علي وزير العدل، وفاطمة البلوشي وزيرة الصحة والتنمية آنذاك.

احتلال السلمانية وتخزين الأسلحة

في المؤتمر الصحافي الذي لا ينساه البحرينيون، في الثالث من مايو/ أيار 2011م، وبمعية الوزيرة فاطمة البلوشي، أعلن وزير العدل أشهر الأكاذيب ضد الكادر الطبي، متهماً إيّاه بـ « استعمال المستشفى في تخزين الأسلحة، إذ تم العثور لدى تفتيش المستشفى على أثر إنهاء احتلاله، على عدد من الأسلحة النارية والذخيرة، كما تم ضبط كميات من الأسلحة البيضاء (سيوف وسكاكين) وعبوات قابلة للاشتعال (مولوتوف) وتممت البلوشي بتأكيدها على أن الكادر الطبي قد أخفى أسلحة في الأسقف والمخازن بالسلمانية».

العنوان الذي تصدرته صحف البحرين في اليوم التالي «وزيرا العدل

والصحة يكشفان جرائم الأطباء خلال الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين». وجاءت ما نشيتات الصحف:

- وزير العدل: بعضهم امتنع عن علاج مواطنين ومقيمين لاعتبارات طائفية ونستجوب 24 طبيبًا و23 مسعفًا .
- وزير العدل: أطباء جرجروا متظاهرين عمدًا وتسببوا في وفاتهم.
- وزير العدل: مجموعات قامت بتطويق المستشفى كاملًا وكانوا يحملون السلاح.
- وزير العدل: كتبوا بلطجي على نقارير المرضى.
- وزير العدل: الأطباء خطط لاحتلال السلمانية.
- وزير العدل: سيارات الإسعاف استخدمت لنقل الأسلحة.

في مؤتمر الكذب، أكد وزير (العدل) أن الأطباء المتهمين قاموا بـ « الهيمنة والسيطرة على مستشفى السلمانية تمامًا بكل مقوماته المادية والبشرية وتحويله إلى سجن يُقاد إليه المُختَطَفون ويُحتجزون فيه»، وأضاف قاطعًا أنه «ثبت بالدليل القاطع استخدامه في أنشطة العناصر المخربة الداعية إلى إشاعة الفوضى وإحداث القلاقل والاضطرابات وإثارة الفتن في البلاد».

كانت التحقيقات لا تزال جارية مع 47 من الكادر الطبي منهم 24 طبيبًا و23 ممرضًا ومسعفًا، معظمهم معتقل، والمحاكمة لم تبدأ بعد، فضلًا عن صدور حكم بالإدانة أو التبرئة، لكن (عدالة) وزير العدل، أطلقت حكمها القاطع في المؤتمر الصحفي هكذا: «ثبت بالدليل القاطع».

وفيما يشبه الرواية الهوليودية، رسم النظام سيناريو قضية الكادر الطبي، ليوحي للعالم، أن عصابة إرهابيين متطرفين مسلّحين قد سيطروا على مستشفى السلمانية بقوة الدم والسلاح. أكد وزير (العدل) ومعه

وزيـرة الصحـة خـلال المؤتمـر الصحفـي الشـهير أنـه قـد (ثبـت) وقـوع الجرائـم التاليـة:

1. الامتناع بغير عذر عن إغاثة الناس.
2. اختلاس أموال عامة.
3. الاعتداء على سلامة جسم الغير.
4. الاعتداء المفضي إلى الموت.
5. حيازة أسلحة وذخائر بغير ترخيص.
6. الامتنـاع عـن أداء أعـمال الوظيفـة بقصـد عرقلـة سـيرها بمـا كان مـن شـأنه جعـل حيـاة النـاس وصحتهـم في خطـر.
7. حجز الحرية بغير وجه قانوني.
8. استعمال السلطة في وقف وتعطيل تنفيذ أحكام القوانين واللوائح.
9. محاولة احتلال مبنى عام بالقوة.
10. الترويـج لقلـب وتغيـير النظـام السـياسي في الدولـة بوسـائل غـير مشروعـة.
11. التحريض على كراهية نظام الحكم.
12. التحريض على بغض طائفة من الناس.
13. إذاعـة أخبـار كاذبـة وشـائعات مغرضـة مـن شـأنها الإضرار بالمصلحـة العامـة.
14. الاشتراك في مسيرات غير مرخصة وتجمهرات.

أربـع عـشرة جريمـة تمـت نسـبتها إلى الـكادر الطبـي. كانـت أكـثر الكذبـات فانتازيـة هـي تلـك المتعلقـة باحتـلال مستشـفى السـلمانية وحيـازة أسـلحة ناريـة، ووفـاة مواطنـين بسـبب تعمـد الإصابـات فيهـم مـن خـلال توسـيع جروحهـما، وإحـداث إصابـات إضافيـة عمـدًا ببعـض المصابـين بقصـد اسـتظهار جسـامة إصابتهـم عـلى خـلاف الحقيقـة، ثـم تصويرهـم بعـد ذلـك ونـشر صورهـم بغـرض الإسـاءة إلى سـمعة مملكـة

البحريـن. أورد الوزيـر اسـمين لقتيلـين وهـما: عـلي أحمـد عبدالله، وعبـد الرضـا محمـد حسـن.

كـما جـاءت كذبـة الوزيـر بتحـول السـلمانية إلى مخـزن للأسـلحة الناريـة والذخـيرة، صادمـة لفـرط فقاعتهـا ولا معقوليتهـا: «تبـين أيضًـا اسـتعمال المستشـفى في تخزيـن الأسـلحة، إذ تـم العثـور لـدى تفتيـش المستشـفى عـلى إثـر إنهـاء احتلالـه، عـلى عـدد مـن الأسـلحة الناريـة والذخـيرة، كـما تـم ضبـط كميـات مـن الأسـلحة البيضـاء (سـيوف وسـكاكين) وعبـوات قابلـة للاشـتعال (مولوتـوف)».

في ذلـك الوقـت، كان النظـام في أوج انتشـائه بقمـع الاحتجاجـات الأقـوى التـي شـهدتها البحريـن عـبر اسـتعانته بقـوات درع الجزيـرة العربيـة التـي أدخلهـا إلى بـلاده. اعتقـد حينهـا بالانتصـار والغلبـة المطلقـة والقـدرة عـلى تغييـب الحقيقـة، سـاعده في ذلـك الغطـاء الأمنـي والإعلامـي والاقتصـادي الـذي وفرتـه لـه دول الخليـج والشـقيقة الكـبرى السـعودية بشـكل خـاص. لذلـك أعلـن النظـام البحرينـي حملـة التطهـير وفتحهـا عـلى مصراعيهـا: تطهـير دوار اللؤلـؤة، تطهـير مستشـفى السـلمانية، تطهـير دور العبـادة الشـيعية، تطهـير الوظائـف والأعـمال مـن المحتجـين والشـيعة.

ظـن النظـام البحرينـي أن كذباتـه العجائبيـة سـتمرر عـلى الـرأي العـام العالمـي كـما مررهـا عـلى مواليـه والمصفقـين لـه في الداخـل. وكان وزيـر (العـدل) ووزيـرة (الصحـة) هـما أبـرز أداتـين رفيعتـي المسـتوى اسـتخدما للترويـج لسـيناريو الكـذب. مارسـا دور الإعـلام التحريـضي الأرذل في تاريـخ البحريـن، اسـتنكره العـالم الـذي مـارس ضغوطـه لـكي تضـع السـلطة حـدًا لكذبهـا الفاضـح وتعالـج الملـف الـذي صـار ورطتهـا: شـوكة الأطبـاء.

في نهايـة المطـاف، مـن بـين 47 محاكـمًا مـن الـكادر الطبـي الـذي نسـب إليهـم وزيـر العـدل الجرائـم الكـبرى، تمـت محاكمـة 20 منهـم فقـط. ومـن

بـين 14 بنـدًا مـن الجرائـم التـي قـال الوزيـر في مؤتمـره الصحفـي أنهـا (ثبتـت بالدليـل القاطـع) بقيـت 5 تهـم فقـط. أُسـقطت منهـا (بمعنـى تبرئـة الـكادر الطبـي) 9 تهـم بينهـا التهمتـان الرئيسـيتان اللتـان أكدهـما وزيـر العـدل حيـازة الأسـلحة، واحتـلال مستشـفى السـلمانية، وسرقـة الأدويـة والتمييـز الطائفـي بـين المـرضى وقتـل المصابـين والتحريـض عـلى كراهيـة النظـام، وإذاعـة أنبـاء كاذبـة، والتحريـض عـلى الامتنـاع عـن أداء الواجبـات الوظيفيـة. لكـن التهـم أُسـقطت بعـد أن لعـب تأكيدهـا عـلى لسـان الوزيريـن، دوره في تشـطير الشـارع البحرينـي وتأليـب الشـارع المـوالي ضـد الأطبـاء والطعـن في كفاءتهـم وأخلاقياتهـم المهنيـة*.

ومـن بـين الـ 20 طبيبًـا الذيـن حوكمـوا، بعـد زوال محاكـم السـلامة الوطنيـة سـيئة الصيـت، تـم تبرئـة 9 وتخفيـف الأحـكام عـن الـ 5 (9+5=14!) الباقـين بمـا يحفـظ للنظـام البحرينـي وكذابيـه

(البحريـن) وفي القضايـا ضد مسـؤولي الأمـن مـن رتـب متدنيـة، تقـدم الادعـاء البحريني باتهامـات مخففـة للغايـة وفي بعـض الحـالات اتهامـات لم يوفـر الادعـاء أدلـة عليهـا. كـما أن في هـذه الحـالات، ثبـت اسـتعداد المحاكـم لتجاهـل الأدلـة والمبـادئ القانونيـة الراسـخة، مـن أجـل تبرئـة المدعـى عليهـم، أو إدانتهـم في اتهامـات أقـل جسـامة، وفي فـرض عقوبـات مخففـة لا تتناسـب مـع درجـة جسـامة المخالفـات. في تقريـر الحكومـة بتاريـخ فبراير/شـباط 2014، قالـت إن أقـسى عقوبـة أنزلت في أيـة قضيـة عـلى صلـة بوفيـات أعزاهـا تقريـر اللجنـة البحرينيـة المسـتقلة لتقـصي الحقائـق لقـوات الأمـن، هـي السـجن عـشرة أعـوام، وقـد تـم تخفيفهـا في واقـع الأمـر إلى عامـين بعـد الاسـتئناف.

هيومـان رايتـس ووتـش/ تجريـم المعارضـة وترسـيخ الافـلات مـن العقـاب. مايو/أيـار 2014.

مـاء وجههـم الأخـير. جـاء ذلـك إثـر الاسـتنكار الـدولي (الرسـمي والأهـلي والمؤسسـاتي) الواسـع الـذي ظهـر بـه وجـه النظـام الكـذاب.

*انظـرفي الملاحـق كيـف كشـف تقريـر لجنـة تقـصي الحقائـق كذبـات وزيـر العـدل فيـما يتعلـق بقضيـة الـكادر الطبـي.. تقريـر بسـيوني: وزيـر العـدل ووزيـرة التنميـة وتلفزيـون البحريـن تآمـروا عـلى الـكادر الطبـي.

استهداف دور العبادة الشيعية

الكذبـة الكارثيـة الثانيـة الرابضـة في ذاكـرة البحرينيـين مـن تصريحـات وزيـر (العـدل) ،هـي مـا يتعلّـق بهـدم عـدد مـن المسـاجد الشـيعية خـلال فـترة الطـوارئ في 2011، وتأكيداتـه المطلقـة خـلال المؤتمـر الصحفـي ذاتـه وفي عـدّة تصريحـات قبلـه وبعـده أنـه: «لا اسـتهداف لـدور العبـادة الشـيعية»، مؤكـدًا أن مـا تـم إزالتـه ليـس مسـاجد ودور عبـاده شـيعية، بـل مبـان ومنشـآت دينيـة غـير مرخصـة ولا تخـص مذهبًـا معينًـا. صحيفـة الأيـام في 23 أبريل/نيسـان 2011 نـشرت عـن وزيـر العـدل قولـه: مـا تـم إزالتـه في الحقيقـة مبـان ومنشـآت غـير مرخّصـة ولا تخـصّ مذهبًـا معينًـا»، مسـتنكرًا مـا أسـماه بالدعـوات التـي «تلتفـت عـن مخالفـة الـشرع والقانـون وتصـور الأمـر بأقـذع الأوصـاف التـي تشـوه وجـه الوطـن وتثـير الفتنـة بـين أبنـاء الديـن الواحـد».

تقريـر لجنـة تقـصي الحقائـق أظهـر (كـذب) وزيـر (العـدل) الـذي نفـى (مطلقًـا) تعـرض عـدد مـن المسـاجد ودور العبـادة الشـيعية للهـدم في فـترة السـلامة الوطنيـة. في التوصيـة 11 قـال التقريـر: «تعرضـت عـدد مـن دور العبـادة للهـدم في أعقـاب أحـداث فبرايـر/ شـباط ومـارس/ آذار 2011، وقـد قامـت اللجنـة بتوقيـع الكشـف عـلى ثلاثـين مـن دور العبـادة وتبـين أن خمسـة منهـا فقـط كانـت مسـتوفية للـشروط القانونيـة والإداريـة اللازمـة، ولكـن ذلـك لم يمنـع اللجنـة مـن أن تنظـر بقـدر مـن القلـق إلى توقيـت

الهـدم... فقـد كان عـلى حكومـة البحريـن أن تأخـذ ذلـك في الاعتبـار عنـد تحديـد توقيـت الهـدم وأسـلوبه لأن عـدم مراعـاة ذلـك تسـبب في أن يُنظـر إلى حـالات الهـدم باعتبارهـا عقابًـا جماعيًـا لأنهـا طُبِّقـت عـلى أبنيـة شـيعية في الأسـاس، ومـن ثـم تسـببت في زيـادة التوتـر بـين الحكومـة والسـكان الشـيعة».

كـما جـاء في تقريـر اللجنـة في الصفحـة 417 المبحـث الأول - هـدم المنشـآت الدينيـة - الفقـرة (1335) والمتعلقـة بالتوصيـات أنـه «في 22 مايـو/ أيـار 2011 أعلـن جلالـة الملـك حمـد بـن عيـسى أنـه سـيتم بنـاء دور عبـادة جديـدة للشـيعة». وقـد صـدر هـذا الإعـلان بعـد فـترة وجيـزة مـن تعـرض عـدد مـن دور العبـادة إلى الهـدم مـن قبـل حكومـة البحريـن.

وأوصـت اللجنـة في الفقـرة (1336) بمتابعـة إعـلان جلالـة الملـك بـأن حكومـة البحريـن سـتقوم ببنـاء أماكـن العبـادة عـلى نفقتهـا عوضًـا عـن الأماكـن التـي تعرضـت للهـدم بموجـب قـرارات إداريـة. واللجنـة ترحـب بمعالجـة حكومـة البحريـن لهـذه المسـألة في أقـرب وقـت ممكـن.

تقريـر لجنـة تقـصي لم يصـف المسـاجد المهدمـة بالـمنشآت الدينيـة «المخالفـة» كـما ادعـى وزيـر العـدل، بـل اسـتخدم كلمـة «دور عبـادة»، ولم يذكـر وجـود «مواقـع مخالفـة كانـت تسـتخدم كمسـاجد»، بـل رحـب باعـتراف السـلطة بهدمهـا للمسـاجد، وتعهدهـا بالمعالجـة الحقيقيـة للقضيـة، مـن خـلال بنائهـا مـا هـدم مـن جديـد.

وكانـت الضربـة القاضيـة لكذبـة وزيـر العـدل بخصـوص هـدام المسـاجد الشـيعية، هـي إعـلان وكيـل وزارة العـدل فريـد يعقـوب المفتـاح في 20 يناير/كانـون الثـاني 2015، عـن الانتهـاء مـن بنـاء 27 (مسـجداً) وردت في تقريـر لجنـة تقـصي الحقائـق. وأوضـح أنـه «قـد تـم الانتهـاء مـن تنفيـذ 27 مسـجدًا تمهيـدًا لتسـليمها وتشـغيلها مـن قبـل إدارة الأوقـاف الجعفريـة،

لافتًا إلى أن وزارته «بصدد الانتهاء من إعداد دراسة مشروع بناء الثلاثة مساجد المتبقية بعد تسوية أوضاعها»، أي إعادة إعمار 30 مسجدًا شيعيًا تم تهديمهم خلال فترة السلامة الوطنية.

المتح من البذاءة والخصومة

وفيما يمتح (يستقي) وزير العدل من الكذب والتطهير الطائفي وخلق التوترات المذهبية، فإن معجمه يمتح أيضاً من البذاءات والخصومات تجاه المعارضين السياسيين، متخذًا من صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» مكانًا لهذا المتح. انتخابات 2014 وما اتفق عليه قرار القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة في البحرين والمجاميع النخبوية والشبابية والشخصيات الوطنية والجماهير البحرينية في مقاطعة الانتخابات، شكلت استفزازًا خاصًّا لوزير العدل جعلته يغث بالبذاءة والشتائم والتهديد والوعيد.

فقبل أسبوعين من الانتخابات، وصف وزير (العدل) المرجع الديني الشيعي الأبرز في البحرين الشيخ عيسى قاسم بـ(الخسّة)، وذلك تعليقًا على خطبة جمعة للأخير انتقد فيها المجلس النيابي المقبل. كتب وزير (العدل) في تغريدة على حسابه في تويتر إن «استعمال تعبيرات تفوح بالخسة لإلصاقها بالبرلمان هو في حقيقته انعكاس لمستوى فكر هذا الشخص. أسبوعان ولن يبقى له بعدها الا خسة تعبيره عن نفسه».

وقال قاسم خلال خطبته إن «المجلس القادم ليس إلا جزءًا من السلطة وتحت إمرته كما كان المجلس السابق الذي «كان يسابق السلطة ويسبقها في التشديد على الشعب، ويحرضها على التنكيل بأحراره وعدم الإفراج عن السجناء وتهجير المواطنين» معتبرًا المجلس القادم «من جِنس المجلس السابق بل أخس صورة».

وفيما وصفته المعارضة باستغلال المنصب، قام وزير العدل قبل

الانتخابات بأيام، بإرسال رسائل بريدية إلى المواطنين يدعوهم إلى المشاركة في الانتخابات كـ«واجب وطني»، مشيرًا في ختام رسالته لوجود خدمة المواصلات يوم التصويت، ومن يرغب في ذلك عليه التواصل والاتصال.

وردًا عليه أصدرت القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة بيانًا، أبدت فيه استغرابها من قيام الوزير بإرسال دعوات، وعددت القوى المعارضة مجموعة من الخروقات الدستورية التي مارسها الوزير عبر إرسال خطابه هذا، بينها استغلال المنصب: «فليس من حق وزير في سلطة تنفيذية أن يتدخل في انتخابات سلطة تشريعية موازية لسلطته، حيث إن ذلك من مهمات هيئة إشرافية مستقلة ونزيهة على الانتخابات، وعلى ممثلي السلطة التنفيذية الحياد والابتعاد عن التدخل في خيارات المواطنين. لذا فإن أي دعوات وتشجيع للمشاركة يجب أن تخرج من هيئة إشرافية مستقلة وليس من وزير عليه احترام فصل السلطات» وفق ما ذكرت.

وانتقدت الجمعيات تزييف وزير العدل لطبيعة المشاركة في التصويت عندما وصفها في خطابه بالـ«مسؤولية وطنية» و«واجب للوطن» و«نداء الواجب»، وقالت بأنه كلام غير دقيق وغير صحيح، فالمشاركة في الانتخابات أو المقاطعة هي حق للمواطن، ومن حق المواطن أن يمارس هذا الحق من عدمه.

واستنكرت الجمعيات المعارضة في بيانها «قيام وزير العدل بتقديم خدمة المواصلات في يوم التصويت لمن لا يمتلك وسيلة نقل، وإقحام وزارته أو حكومته في توفير هذه الخدمة المجانية التي هي جزء من مهمات المرشحين كل حسب دائرته واحتياجات ناخبيه وليس من مهمة حكومة تنفيذية يجب أن تكون على حياد تام في انتخابات لسلطة تشريعية».

وفي تصريح لوزير العدل عشية الانتخابات 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، قال في تصريح لصحيفة (أخبار الخليج) تعريضًا بالقوى الوطنية السياسية المقاطعة، إن المعارضة «هي التي ستشارك في العملية الديمقراطية، أما من يقاطع الديمقراطية لا يمكن وصفه بالمعارضة».

كما هدد خطباء المنابر المنادية بمقاطعة الانتخابات بأنه «سيتم التعامل معها»، واصفًا دعوات المقاطعة بأنها دعوات صفرية «تجاوزنا هذه الأمور منذ أكثر من 12 سنة، فكلمة مقاطعة هي عبارة عن دعوات خالية من المضمون أو أنها دعوات صفرية في ذاتها».

وبعد يومين من انتهاء الجولة الأولى للانتخابات، في 24 نوفمبر/تشرين الثاني وبعد صدور نتائج الانتخابات والجدل المحتدم حول نسبة المشاركين والمقاطعين، أدى استخدام منصور الجمري رئيس تحرير صحيفة «الوسط» البحرينية في عموده مصطلح «حرب الأرقام» تعليقًا على تباين التقديرات بين كل من الحكومة والمعارضة حول نتائج انتخابات 2014، إلى إثارة وزير العدل والرد عليه من خلال حسابه في «تويتر» قائلًا: «من السفه أن يخرج شخص ليدعي بوجود حرب أرقام. الحرب حوالينا ومنعتها إرادة الشعب أن تكون علينا. فلتبق في حربك الافتراضية وكف الناس هذا السفه»، على حد تعبيره.

وفي مؤتمر صحفي في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وبعد أن أعلن وزير العدل أن نسبة المشاركة في الانتخابات 52٪، هدّد أن «من يشكك في النتيجة سيحاسب»، وقال إنه «لا أحد يمكنه التشكيك في عمل القضاة، إذ إننا لا نتعامل مع حقيقة مقابلها أوهام، مؤكداً نزاهة الانتخابات وأن العالم أجمع كان شاهدًا عليها».

استهداف قيادات الجمعيات السياسية

وفي عداء لا يخفيه وزير العدل لجمعية الوفاق، كبرى الجمعيات

السياسية المعارضة في البحرين، قامت وزارته برفع قضية ضدها «لتصحيح وضعها غير القانوني» حسب زعم الدعوى المرفوعة، إلا أن الوزير أعلن على صفحته في موقع التواصل «تويتر» ما يمكن اعتباره السبب الحقيقي للدعوى التي رفعتها وزارته. فقد وصف جمعية الوفاق أنها «مختطفة»، وأنها تخضع لـ «سيطرة بعض الأشخاص على أجهزة الجمعية عن طريق ما يسمى التزكية»، ما يوحي ذلك بالسبب الحقيقي من وراء الدعوى ضد «الوفاق»، وهو تغيير التركيبة القيادية للجمعية.

واتهم «الوفاق» بـ«ممارسة السرية في العمل السياسي، وهو عودة للوراء، ويعد تقويضًا لأسس العمل السياسي المشروع». وقال «تم اختطاف الجمعية بتفسير شاذ بنظامها الداخلي أدى إلى تهميش المؤتمر العام وسيطرة بعض الأشخاص على أجهزة الجمعية عن طريق ما يسمى بالتزكية».

وكانت قضية مشابهة تم رفعها ضد جمعية وعد من قبل وزارة العدل، تم إسقاطها بعد أن عقدت الجمعية الأخيرة مؤتمرها العام منتخبة أمينًا عامًا جديدًا لها.

ولعل اعتقال أمين عام جمعية الوفاق بعد يومين من انعقاد مؤتمرها العام وإعادة تعيينه أمينًا عامًّا لها بالتزكية، يحمل ردًّا آخر على عدم تغيير رأس الجمعية وفق ما أريد لها.

محاكمة الرموز ونبيل رجب

لوزير العدل اليد الطّولى في إصدار الأحكام التّعسفيّة على المعتقلين بكافة أصنافهم. تقرير لجنة تقصّي الحقائق أقرّ أن محاكمات مجموعة «الرموز» في المحاكم العسكريّة غير قانونية، ومُخالفة لقواعد حقوق الإنسان. وبسبب ذلك، عَمِد الوزير لنقل قضايا مجموعة «الرموز» إلى القضاء

المـدني، وأقـرّ للقضـاء تأييـد الأحـكام التـي أصدرتهـا المحاكـمُ العسـكرية.

وكان الحقوقـي نبيـل رجـب قـد أفصـح عـن تدخّـل الوزيـر في الحكـم عليـه في 2012 انتقامًـا منـه، وذلـك بإصـدار حكـم ضـدّه بالسـجن ثـلاث سـنوات، صرّح رجـب عقـب حكـم محكمـة الاسـتئناف والتمييـز ضـده، بـأنّ قـرار سـجنه «أصـدره وزيـر العـدل نفسـه، ونفّـذه القضـاة المركونـون عـلى منصّـة القضـاء».

وبعـد تراكـم النقـد والبيانـات اللاذعـة الموجهـة للنظـام البحرينـي مـن المنظـمات الدوليـة والهيئـات الدبلوماسـية إزاء الحكـم، أصـدر وزيـر العـدل بيانًـا يوضـح خلفيـات الحكـم الصـادر مـن «المحكمـة» بإدانـة رجـب، وكانـت هـي المـرة الأولى التـي يظهـر فيهـا للحديـث عـن قضايـا في أروقـة المحاكـم، بعـد فضيحـة المؤتمـر الصحفـي الـذي عقـده خـلال فـترة السـلامة الوطنيـة. وقـد بعـث البيـان مكتوبًـا لتنـشره الصحـف الموالـية للنظـام فقـط،، مسـتدلًا بتصويريـن مسـجلين عوّلـت عليهـما المحكمـة في إدانـة «نبيـل رجـب»، دون أن يقـوم ببـث التصويريـن.

وشـكل بـث التصويـر الـذي نـشره نشـطاء، فضيحـة كبـيرة لوزيـر العـدل والمحكمـة التـي أدانـت نبيـل، حيـث إن التسـجيل يوضـح تمامًـا سـلمية المظاهـرة التـي كان يقودهـا رجـب، وحضاريـة تعاملـه وحـواره مـع رجـال الشرطـة، وقـد كان دليـل إدانـة لـه وللمحكمـة لا العكـس. وفي إطـار كشـف كذبـة وزيـر العـدل وتلفيقاتـه بنـشر التصويـر الثـاني الـذي زعـم أنـه دليـل إدانـة نبيـل، كشـف النشـطاء أن المقاطـع مركبـة فيـه بشـكل مكشـوف، بعـد عـدة عمليـات مـن «القطـع» و«اللصـق»، وروى شـهود عيـان أن عـرض الفيديـو في المحكمـة تسـبب بحـرج كبـير عـلى القـاضي أمـام المراقبين الدوليـين الذيـن حـضروا المحكمـة. وقـد أكـد ذلـك البيـان أن وزيـر العـدل، بالإضافـة إلى النيابـة العامـة وأجهـزة القضـاء التـي يديرهـا، متورطـون في الحكـم عـلى نبيـل رجـب.

معجم ألفاظ وزير العدل ضد المعارضين

الخسّة

وصف بها المرجع الشيعي الأبرز في البحرين عيسى قاسم:

"استعمال تعبيرات تفوح بالخسة لإلصاقها بالبرلمان هو في حقيقته انعكاس لمستوى فكر هذا الشخص. أسبوعين ولن يبقى له بعدها الا خسة تعبيره عن نفسه".

السفه

وصف بها منصور الجمري رئيس تحرير صحيفة الوسط إثر كتابة الأخير عموداً تحدث فيه عن وجود حرب أرقام بين نسبة المشاركة التي تقدمها الحكومة والمعارضة:

"من السفه أن يخرج شخص ليدعي بوجود حرب أرقام. الحرب حوالينا ومنعتها إرادة الشعب أن تكون علينا. فلتبق في حربك الافتراضية وكف الناس هذا السفه".

كذبات وزير العدل الأشهر في البحرين

	كذبة وزير العدل	فضح الكذبة
	كذبة احتلال مستشفى السلمانية وحيازة الكادر الطبي للأسلحة وتخزينها	
عدد التهم	الوزير يعدد 14 تهمة زعم أنها ثبتت بالدليل القاطع أثناء التحقيق مع الكادر الطبي	إسقاط 9 من التهم التي زعم الوزير ثبوتها.
عدد المتهمين	الوزير يعلن عن التحقيق مع 47 من الكادر الطبي وتورطهم بجرائم كبرى.	9 فقط تم إدانتهم والحكم عليهم بالسجن بين شهر إلى 5 سنوات.
	كذبة عدم هدم المساجد الشيعية خلال فترة الطوارئ في 2011	
استهداف دور العبادة الشيعية	ما تم ازالته ليس مساجد ودور عباده شيعية، بل مبان ومنشآت دينية.	تقرير بسيوني: تعرضت عدد من دور العبادة للهدم في أعقاب أحداث فبراير/ شباط ومارس/ آذار 2011 وكيل وزارة العدل في 20 يناير 2015: الانتهاء من بناء 27 (مسجداً) وردت في تقرير لجنة تقصي الحقائق.

12 توجيه أحكام القضاء باستخدام الإعلام وتأليب الرأي العام

في دراسة حول تأثير الإعلام على إجراءات المحاكمة في ألمانيا، أجراها الخبير الألماني هايتاس كيبلينجر من جامعة ماينس الألمانية في العام 2010، أكدت أن التقارير الإعلامية التي تنشر حول القضايا التي ينظر فيها القضاء، تؤثر على سير إجراءات المحاكمة.

الدراسة شملت استطلاع رأي447 قاضيًا و271 وكيل نيابة و350 محاميًا، ورغم أن الدستور الألماني ينص على حياد القضاء، فإن:

- أكثر من 50 ٪ من القضاة وممثلي الادعاء، قالوا إن التقارير الإعلامية تؤثر على إجراءاتهم.
- اعترف 42 ٪ من ممثلي الادعاء بأنهم قد يفكرون في صدى الرأي العام عند المطالبة بحجم عقوبة معينة.
- اعترف 3/1 من القضاة الذين شملهم الاستطلاع بأن التقارير الإعلامية تؤثر على حجم العقوبة.
- قال نحو 25 ٪ من القضاة إن الإعلام يؤثر على الموافقة أو رفض حبس المتهم مع إيقاف التنفيذ.

الدراسة السابقة تلخّص ما يمكن أن يقال عن تأثير الإعلام السلبي على نزاهة القضاء. لهذا تلجأ السلطات القضائية الأمريكية إلى عزل المحلفين (الذين يصدر عنهم حكم الإدانة) بشكل كامل عن الإعلام طيلة أمد نظر القضية المعروضة إن كانت تلك القضية مُتناولة من قبل الإعلام، أي حجب كل وسيلة إعلامية عن المحلفين من صحف ومجلات وراديو وتلفاز وغيره.

على العكس من ذلك، في البحرين، يشارك وزراء، ورجال الأمن العام

التابعين لوزارة الداخلية، في استخدام الإعلام وتوجيه الرأي العام والقضاء ضد المعتقلين والمحكومين السياسيين. كيف؟

رأينا فيما سبق، كيف قام كل من وزير العدل خالد بن أحمد بنفسه، وهو المتربع على قمة المؤسسة القضائية في البحرين، وبمعيّة وزيرة الصحة فاطمة البلوشي، بممارسة دور الإعلام السلبي، بل الإعلام التجريمي والتحريضي في 2011، عبر إعلان ثبوت التهم على الكادر الطبي بما أسموه «الأدلة القاطعة» خلال مؤتمر صحفي خاص. كانت حينها القضية لا تزال منظورة في المحكمة، دون أن يُسمح لهيئة الدفاع بالرد على ادعاءات النيابة العامة والوزيرين في الصحف الرسمية وعبر القنوات نفسها التي استخدمت لتجريم الكادر الطبي.

ورأينا كيف ثبتت محاكم السلامة الوطنية هذه التهم بالفعل، وحاكمت الكادر الطبي وقتها بالسجن 15 سنة لمعظمهم، قبل أن يفضح تقرير لجنة تقصي الحقائق هذه الكذبات: وزير العدل ووزيرة التنمية وتلفزيون البحرين تآمروا على «الكادر الطبي»، وقبل أن يدين العالم (رسميًّا وإعلاميًّا) محاكمة الكادر الطبي، ويضطر النظام البحريني إلى إعادة المحاكمة في المحاكم العادية، لتسقط في نهاية المطاف 9 تهم من أصل 14 أكد الوزيران أنها ثبتت بالدليل القاطع. لكن الشرخ المجتمعي الذي أحدثته هذه التصريحات، والانقسام الطائفي، وتشويه السمعة الذي لحق بالـ47 محكومًا من الكادر الطبي، لم يمحها تبرئة معظمهم فيما بعد، ولم يمسحها سقوط التهم الكبرى كالاحتلال وحيازة الأسلحة والتمييز في العلاج التي صدمت طبيعة البحرينيين.

وقد اعتادت النيابة العامة، أن تعقد مؤتمرات صحافية تعلن فيها إلقاء القبض على ما تسميه (خلايا إرهابية) منذ ثمانينات القرن الماضي، يتضمن الإعلان عن أسماء المعتقلين ونشر بياناتهم كاملة مع صورهم الشخصية مع إدانة قاطعة للمتهمين. الصور بدورها تتصدّر عناوين

الأيام

الأربعاء 1 جمادى الثانية 1432 - العدد 8056

Wednesday 4th - May 2011 - No.8059

www.alayam.com

محليات | 53

بعضهم امتنع عن علاج مواطنين ومقيمين لاعتبارات طائفية ونستجوب 24 طبيباً و23 مسعفاً.. وزير العدل:

أطباء جرحوا متظاهرين عمداً وتسببوا في وفاتهم

مجموعات قامت بتطويق المستشفى كاملاً وكانوا يحملون السلاح

■ كتبوا بلطجي على تقارير المرضى ■ أحد الأطباء خطط ودبر لاحتلال السلمانية ■ سيارات الإسعاف استخدمت لنقل الأسلحة

كتب - محمد الأحمد

قال وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة انه سيستعرض معلومات لا تؤثر على الأمن الوطني وتم أخذ تصريح من النائب العام العسكري حول الحديث بها، وقال انه خلال الأحداث المؤسفة ومنذ تاريخ 14 فبراير قام بعض العاملين في بعض المجال الصحي بارتكاب تجاوزات خطيرة تصطدم بمسلكيات العمل الطبي، نحن نتكلم عن شخص يراعي ضميره وقوانين الإنسانية المنصوص عليهم في قسم الأطباء، وهو قسم في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

وقال ان هذا القسم هو (إنني وبإرادتي المنفردة أهب حياتي لخدمة الإنسانية.. سأحافظ بكل ما أستطيعه على شرف ونبل تقاليد مهنة الطب.. وزملائي سيكونون أخوتي، لن أسمح باعتبارات متعلقة بالدين أو العرق أو الوضع الاجتماعي أو السياسات الحزبية أن تتدخل بين واجباتي والمريض..) وقال الوزير في المؤتمر الصحفي ما يلي:

الصفحات الأولى من صحف اليوم التالي والتلفزيون الرسمي وكذلك كافة البيانات الشخصية مع عناوين فاقعة تحمل إدانات قاطعة. يتم ذلك بينما لا يزال المعتقلون يعانون ما يعانونه في غرف التحقيقات الخاصة، ولم تجر محاكمتهم بعد، فضلاً عن أن تثبت إدانتهم. في الوقت ذاته لا يسمح لهيئة الدفاع عن المتهمين أن تنشر أي من دفوعاتها في وسائل الإعلام الرسمي ذاتها. الأمر الذي يوجه الرأي العام والقضاء باتجاه تجريم المتهمين، ويعمل على التشهير بهم والتحشيد ضدهم وتخوينهم.

توجّه النيابة العامة أحكام القضاء عن طريق عدّة جوانب:

1. إحالة قضايا المعتقلين السياسيين إلى القضاء، تحت قانون الإرهاب بدلاً من قانون التجمهر والشغب، وتحميل الجرائم المنسوبة إلى المعتقلين السياسيين أغراضًا إرهابية.
2. استخدام الإعلام المرئي والمسوع للتشهير بالمتهمين وتجريمهم وتخوينهم أمام الرأي العام، الأمر الذي يعمل بدوره على تشكيل انحياز عام ضد المتهمين، والقضاة ليسوا استثناء من هذا التأثير.
3. محاصرة حكم القضاء بصدى الرأي العام، وجعل القضاة يعملون حساب ردّ فعل الشارع، في حال صدور حكم لا يتناسب مع قوة الجريمة التي روّجتها النيابة العامة وأكدتها.

فيما يلي نماذج للقضايا التي تم الإعلان عنها تحت مسمّى (خلايا إرهابية) من قبل الأمن العام مع نشر أسماء المتهمين وبياناتهم الشخصية قبل محاكمتهم:

1- الإعلان عن خلية (جيش الإمام):

بتاريخ 20 فبراير/شباط 2013، تم الإعلان عما سميت بـ(خلية جيش الإمام الإرهابية) أو خلية (بوناصر)[1] من خلال مؤتمر صحفي عقده رئيس الأمن العام اللواء طارق الحسن، وقال إن «معلومات أمنية استخباراتية توافرت لدى جهاز الأمن الوطني بوجود مجموعة تسعى لتشكيل خلية إرهابية تستهدف مواقع حساسة مدنية وعسكرية وشخصيات عامة»، مستشهدًا أن «ما نشاهده من أعمال تخريبية كقطع الطرق وإتلاف للأعمدة وتخريب للمنشآت والبنية التحتية الأساسية هو أمر يجافي العقل والمنطق وينبغي نبذه من كل مواطن مخلص».

وتضمّن المؤتمر الصحفي نشر صور المتهمين وتفاصيل عنهم قبل أن تجري محاكمتهم التي بدأت بتاريخ 22 يوليو/تموز 2013. وقد تصدرت صور المعتقلين الصفحات الأولى من صحف اليوم التالي مع إفراد صفحات كاملة لها في الداخل.

وفي تاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 أصدرت المحكمة الجنائية الرابعة الحكم بسجن أربعة متهمين مدى الحياة، والسجن 15 عامًا لستة آخرين، والبراءة لصالح 14 وجهت لهم تهم الانتماء للخلية.

وكان بين المبرئين ممن تم نشر صورهم والتشهير بهم والإضرار بسمعتهم المعتقل هيثم الحداد (35 عامًا). اعتقل في 21 يناير/كانون الثاني 2012، وأفرج عنه بعد تبرئته في جلسة نطق الحكم. قال في لقاء لاحق مع صحيفة مرآة البحرين معبرًا عن سخطه لما تعرض له من إضرار وتشويه سمعة منذ لحظة اعتقاله حتى إصدار الحكم عليه بالبراءة:

«لو أن في هذا البلد من أستطيع الذهاب اليه ليأخذ حقي لفعلت، 10 شهور قضيتها معزولاً عن الحياة وعن عائلتي وأهلي وأحبتي بتهمة لم

(1) رئيس الأمن العام يكشف عن تفاصيل ضبط الخلية الأرهابية في البحرين
http://urlmin.com/4qsqt

أتخيلها في الأحلام، 10 شهور تضرّرتُ فيها على المستوى العائلي والنفسي والشخصي والمادي والوظيفي وانقطعت فيها عن كل أشكال الحياة الطبيعية، فاتني فيها ما لا يمكن لي إرجاعه على المستوى الشخصي والمادي والأسري والحياتي، حُرم فيها طفلاي الصغيران من حضني بعد أن أُخذت أمام أعينهم غصّة ورعبًا، عوملت مثل إرهابي خطير فار من يد العدالة، ُقبض علي من خارج بلدي مثل مجرم هارب، نُقلت معصوب العينين موثق اليدين عبر طائرات خاصة وبين مطارات عسكرية مثل إرهابي خطير، 10 شهور عشت وعائلتي وأطفالي أسوأ أيامنا وليالينا ونحن لا نعرف إلى أي مصير سينتهي حكمي، تصدّرت صورتي الصفحات الأولى للإعلام الرسمي باعتباري إرهابيًا وتم التشهير بي وبسمعتي وبولائي لوطني، ثم بعد كل هذا يقال لي: براءة!! خلاص روح بيتكم!! انتهى!! ومطلوب مني بعدها أن أكون ممتنًا لأنهم برؤوني؟!! رغم فرحي بالحرية وامتناني لله ولدعاء الأحبة، إلا أنه لا شيء مما لحق بي وبعائلتي يمكن أن يُغفر أو ينتهي، لا شيء».

2) الإعلان عن تنظيم 14 فبراير:

في 13 يونيو/حزيران 2013، أعلنت وزارة الداخلية ما وصفته بتحديد هوية تنظيم 14 فبراير/شباط (الإرهابي)[2]، والقبض على عدد من مرتكبي الأعمال الإجرامية الخطيرة حسب قولها. فردت مساحات واسعة من صحف اليوم التالي لصور المتهمين والتهم الموجهة لهم، بعض المتهمين تم اعتقاله وبعضهم خارج البحرين والبعض الآخر مطلوب. في هذا التنظيم (الكبير) جُمعت عدد من القضايا التي تم الإعلان عنها سابقًا مثل القضية التي سميت بخلية جيش الإمام وأدرجت تحت التنظيم نفسه. وللمرة الثانية تم نشر الأسماء والصور ذاتها في الصفحات الأولى، بينها صور وأسماء ثبتت براءتهم فيما بعد، تضمن النشر تشويه سمعتهم وتخوينهم ووصفهم بالإرهابيين ومرتكبي الأعمال الإجرامية الخطيرة قبل أن تتم محاكمتهم. فيما يلي التفاصيل المنشورة في الصحف والمفرودة على مساحة صفحتين داخليتين فضلًا عن ثلث مساحة الصفحة الأولى.

08 محليات

الأيام

القبض على عدد من مرتكبي الأعمال الإجرامية الخطيرة.. الشرطة:

تحديد هوية تنظيم «14 فبراير» الإرهابي والقبض على عدد من القياديين

(2) القبض على عدد من مرتكبي الأعمال الإجرامية الخطيرة وتحديد هوية تنظيم«14 فبراير» الإرهابي والقبض على عدد من القياديين الميدانيين والمنفذينhttp://urlmin.com/4qsqu

الخميس 9 شعبان 1434 - العدد 4833
Thursday 13th - June 2013 - No.4833
الأيام | www.alayam.com
محليات 09

المدرسي وفر دعماً طائفياً للتنظيم والشهابي من أبرز قيادات الخارج

أبرز المتهمين المنضمين من البحرين إلى تشكيل مجموعة إرهابية

أبرز المتهمين بالمشاركة في تدريبات التنظيم داخل المملكة في قضية تشكيل مجموعة إرهابية

أبرز المتهمين بالمشاركة في تدريبات التنظيم داخل المملكة في قضية تشكيل مجموعة إرهابية

أبرز المتهمين المنضمين من البحرين إلى تشكيل مجموعة إرهابية

أبرز المتهمين المنضمين من البحرين إلى تشكيل مجموعة إرهابية

أبرز المتهمين المنضمين من البحرين إلى تشكيل مجموعة إرهابية

المقبوض عليهم من قيادات التنظيم داخل المملكة

- هشام عبدالجليل الصباغ (مسؤول التنسيق بين مجموعات وقيادات التنظيم وتجنيد العناصر والدعم المادي)
- ناجي علي حسن فتيل (يتولى التنسيق بين مجموعات وقيادات التنظيم)
- مجموعات وقيادات التنظيم)
- حسن رمضان محمد شعبان (مسؤول ميداني ودعم مادي)
- جهاد محمد علي (يتولى مهمة الإعلام)
- فيصل منصور عبد (مسؤولية استلام الأسلحة وتخزينها داخل البحرين، كما أنه متورط في قضايا أخرى)
- ريحانة السيد عبدالله (من ضمن أعضاء التنظيم والمتورطة كذلك في قضية التنظيم المقبور الليلة سابقة المسلم كذلة، قضايا الأول بـ21 يناير و20 أبريل 2013 ودعمها الثان أخرى مقبوض عليهما).
- عباس أحمد عبدالمحسن الحكري (مسؤول ميداني بالتنظيم)

كما لم تحدد هوية عدد من عناصر التنظيم مطلوبين للعدالة ويأتي القبض عليهم، ومن أبرز هؤلاء المطلوبين:

- جعفر أحمد ناصر جمعة (متورط كذلك في قضايا أخرى)
- أحمد جاسم علي الأصمخ (متورط كذلك في قضية حرق سيارة على شارع الزلاق والشي تم فيها القبض على 4 متهمين كما أنه متورط في قضايا أخرى)
- السيد فاضل علوي (متورط كذلك في قضية تفجير الصرف الآلي لبنك البحرين الوطني وبنك هانا)
- حسن أحمد رئيسي سرحان (متورط كذلك في قضايا أخرى)
- سليمان حبيب علي (متورط كذلك في قضية إضرام النار في سيارة بالقرب من الإشارة الضوئية المؤدية إلى شارع الفاتح).
- حسين علي أحمد داوود، (مسؤول ميداني).
- ياسر عبدالله خليل (مسؤول ميداني).

وهناك آخرون مقبوض عليهم وأخرون مطلوبون لم تكتمل بعد إجراءاتهم القانونية وسوف يعلن عن ذلك بعد التنسيق مع الجهات المختصة، كما سيتم الكشف عن المصادر والجهات التي تقدم الدعم المالي لهذه الأعمال المخطورة سواء كانت في الداخل أو الخارج.

تنظيم 14 فبراير في الخارج

تتكلد عدد من قيادات التنظيم من الذين هربوا إلى إيران بعد أحداث فبراير 2011 وانضموا إلى التنظيم الإرهابي الذي تم الإعلان عنه في 14 فبراير 2013 وتم القبض على عدد من أعضائه وقياداته، ومن أبرز هؤلاء الهاربين:

- حسن أحمد سلمان
- جعفر أحمد سلمان

ويتنقلون بين إيران والعراق ولبنان للحصول على الدعم المادي والمعنوي والتدريب على الأسلحة.

مهام مسؤولي التنظيم بالخارج

- التنسيق بين أجنحة التنظيم والتواصل مع بعض الجهات المسؤولة في إيران حيث يتلقون ويمثل مباشر الدعم المادي والتوجيهات الميدانية.
- تكليف التجنيد الميداني وتوفير الدعم الإعلامي لعناصر التنظيم.
- الإشراف على نقل الأسلحة وتخزينها بالداخل وتدريب العناصر الإرهابية على مختلف الأسلحة وحرب الحصارات وصناعة القنابل والمتفجرات والمجنزير.

أبرز عناصر التنظيم بالخارج

- سعيد هادي الشهابي (المسؤول التنسيقي مع المسؤولين الإيرانيين)
- صادق الشايب (المتحدث الرسمي ومسؤول ملف الأسلحة وتخزينها بالبحرين)
- قاسم البوشي (مسؤول التدريب والتسليح)

المسؤولين التدابيين في الخارج:

حسن أحمد سلمان

جعفر أحمد سلمان

وهما من مؤسسي التنظيم ويتنقلان ما بين العراق وإيران للحصول على الدعم اللازم وتلقي التوجيهات من القادمين والعاملين بالتنظيم.

مسؤولية التحرك الميداني في الخارج

موسى عبدعلي هادي مشيمع

تدريب العناصر الإرهابية في الخارج

محمود مشيمع، جعفر الحلواجي، رائد الرئيف حبيب الجمري، فلاح خير الله، صابر الستماك.

وفي ضوء ما تم عرضه يتضح أن التدريبين والدعم الخارجي الذي وفرته قيادات بنيابة وسياسية متطرفة في الخارج وبالدخل أيضاً لعبور الأمن في وقوع أعمال إرهابية، عبر تقديرات للتخطيط إلى توجيهها وتسليمها مع الأعمال الإرهابية التي تشهدها العراق، وهو ما حين من الأدلة والاعترافات التي أثبتت وجود دعم من جانب كل من إيران وحزب الله اللبناني وكذلك قيادات متطرفة بالعراق في ظهرون الأمن الداخلي البحريني. وستبقى البحرين بلد الأمن والسلام في ظل قيادة حكيمة وقيد أصيلة وشعب عريق وفي تلبيانه وعطاء، قادر على تجاوز الصعاب التي تزيده ثباتاً وعزيمة على مبادئ الحق والخير.

3- الإعلان عن خلية تستهدف مركز الحبس الاحتياطي

في 25 يونيو/حزيران 2013، أعلنت وزارة الداخلية عما أسمته «إحباط عملية إرهابية مسلحة، كانت تستهدف مركز الحبس الاحتياطي بهدف إطلاق سراح عدد من المحبوسين»، كما أعلنت القبض على «عدد من عناصر الخلية المتورطة وبحوزتهم أسلحة وذخائر كانت معدة للاستخدام» وفق ما زعمت، وقد نسبت هذه (الخلية)للقضية ذاتها التي أعلنت عنها الداخلية تحت مسمى «خلية 14 فبراير». وتم نشر صور 8 مواطنين ممن قبض عليهم تحت هذه التهمة وأسمائهم وبياناتهم.

مقابل القضايا التي يتم إدراج أعداد كبيرة من المعتقلين السياسيين فيها تحت مسمّى (خلايا إرهابية)، والتي يتم تناولها بالنشر التفصيلي في الإعلام، تحجم السلطة، متمثلة في وزارة الداخلية، عن نشر أية تفاصيل فيما يتعلّق بالقبض على جماعات إرهابية سلفية تكفيرية مسلّحة، وتستخدم عبارات مخففة في وصف قضايا الجماعات ذات الخطاب التكفيري المتطرف التي ثبت امتلاكها للسلاح والذخيرة. وفي الوقت

الـذي تسـتخدم فيـه ذرائـع إرهابيـة قاطعـة لإدانـة المعتقلـين السياسـيين عـلى خلفيـة قضايـا أمنيـة، تسـتخدم ذرائـع تخفيفيـة للتكفيريـين المتطرفـين دون نـشر أيـة تفاصيـل، بنحـو يسـاعد عـلى تمويـه القضيـة وتضليلهـا.

فيـما يـلي نموذجـان لقضيتـين أُعلـن عنهـما مؤخـرًا فيـما يخـص الجماعـات السـلفية والمتطرفـة:

1- التعتيم على قضية أسلحة (الشخصية المشهورة)

في 31 أغسـطس/آب 2014 أعلنـت النيابـة حبـس إحـدى الشـخصيات المعروفـة في شـكوى قضيـة اختـلاس لمبلـغ يفـوق المليـون الدينـار. وفي 24 أكتوبر/تشريـن الأول تـم الحكـم عليـه بالسـجن 3 سـنوات.

وفي 30 أكتوبر/تشرين الأول 2014، بدأت أولى جلسـات محاكمة (الشـخصية المشـهورة) و7 آخريـن متهمـين بحيـازة أسـلحة ورشاشـات وذخائـر منـذ عـام 2011، أي منـذ انـدلاع الانتفاضـة البحرينيـة، وحتـى عـام 2014.

وقـد وجهـت النيابـة العامـة لهـم أنهـم منـذ عـام 2011 وحتـى عـام 2014 قـد حـازوا وأحـرزوا أسـلحة ناريـة مسدسـات ورشاشـات وذخائـر دون الحصـول عـلى ترخيـص مـن الجهـة المختصـة. وفيـما يبـدو أنـه تنظيـم خليـة إرهابيـة مسـلحة، فـإن النيابـة العامـة لم تـصرّح بذلـك عـلى عكـس تعاملهـا مـع المحتجـين. كـما أنهـا لم تـصرّح باسـم العقيـد السـابق عـادل فليفـل في كل بياناتهـا الصـادرة، مكتفيـة بوصفـه بالشـخصية المشـهورة، ولم تقـم بتوقيـف الـ7 الآخريـن المتهمـين بحمـل السـلاح، عـلى عكـس تعاملهـا مـع المعتقلـين السياسـيين الذيـن تنـشر صورهـم وأسـماءهم في مواقعهـا وصحفهـا الرسـمية قبـل خضوعهـم لجلسـات المحاكمـة.

مـا لم تكشـفه النيابـة في تصريحهـا عـن الشـخصية المشـهورة (العقيـد السـابق عـادل فيلفـل)، أنـه متـورط في عـدد كبـير مـن قضايـا التعذيـب والاختـلاس واسـتغلال منصبـه الوظيفـي إبـان فـترة التسـعينات، لم تتـم محاكمتـه مـن

قبل السلطات، التي حمته ومن معه من خلال المرسوم الملكي 56 لسنة 2002، الذي أعطاه وجميع من ارتكبوا الجرائم الحصانة من المساءلة القانونية.

لاحقًا ظهر فليفل بلباس الداعية المتشدد، ومع اندلاع الثورة الشعبية في فبراير/شباط 2011 لعب دورًا بارزًا في التحريض الطائفي من خلال ساحة البسيتين، التي أصبحت مركزًا لنشاط المتطرفين ضد البحرينيين المعارضين للحكم، حيث عُلّقت في هذه الساحة المشانق وتحدث فيها عادل فليفل وآخرين عن القصاص من الخونة، وقد ظهر فيلفل بخطاب طائفي سلفي تكفيري عنيف، وجمع حوله أنصارًا ومؤيدين. كما قام في هذه الساحة بتدريب أطفال بغرض «حماية مناطقهم» وتحدثت تقارير كثيرة عن تنظيم الأخير لميليشيا مسلّحة إلا أن السلطة لم تتخذ أي اجراء حقيقي ضدّه ما أكد شكوك كثيرين بدعم السلطة لفليفل وجماعته، خاصة

(البحرين) خلصت المحكمة إلى أن الضرب الذي أدى إلى وفاة عبدالكريم فخراوي، لم يقصد المدعى عليهما قتله ومن ثم فهما لا يستحقان أكثر من تهمة الاعتداء، وقد أدانتهما بها وأصدرت عقوبة بالسجن سبع سنوات. ورغم أن قانون عقوبات البحرين ينص على أن عقوبة السجن سبع سنوات الثابتة لجريمة الاعتداء قد تُضاعف في حال ارتكب الاعتداء مسؤول حكومي في الخدمة، فإن المحكمة ودون إبداء مبررات لم تأخذ في الاعتبار هذا الظرف المضاعف للعقوبة، أثناء إنزالها الأحكام بالمدعى عليهما. قلصت إلى 3 سنوات في محكمة الاستئناف.

هيومان رايتس ووتش/ تجريم المعارضة وترسيخ الافلات من العقاب. مايو/أيار 2014.

رئيس الوزراء الذي زار ساحة الشرفاء وتعهّد بدعمها، وقال مادحًا لفيفل في موضع آخر: أريد أهل المحرق أن يصبحوا مثل عادل فليفل.

وقد توعّد فيلفل بتصفية أحد أبرز القيادات الشيعية بالقتل، في مقطع مصوّر بثّه في 12 يوليو/ تموز 2104، وتعدى فيه على الشيخ قاسم واصفًا إياه بالكافر.

وقد تم ضبط عدد من الأسلحة النارية وكمية من الذخائر غير المرخصة في مسكن الشخصية المشهورة. وصل عدد الأسلحة المضبوطة إلى 7 بنادق كلاشنكوف، و8 بنادق شوزن وطلقاتها من عيار 12 مم، ومسدسات متنوعة مع طلقاتها. وبحسب النيابة العامة فإنه قد أظهرت أوراق القضية أن (فيفل) هو صاحب الأسلحة والذخائر وأن جميع المتهمين كانوا يعملون لديه بصفة حرس خاص بالإضافة إلى سائق، والذي أقر بالتحقيقات أنه شاهد الأسلحة في سيارة المتهم لأكثر من مرة. لكن النيابة اكتفت بتوجيه «تهمة استيراد وحيازة وإحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص» للشخصية «المشهورة». القضية لم يتجاوز وجودها في الصحف أكثر من خبر اعتيادي من أخبار المحاكم والقضايا.

28 محاكم

www.alayam.com

بقلم: نهال شكل

الأيام

Monday 17th November 2014 No. 6552

الطب النفسي: الضحايا يعانون من اضطرابات نفسية نتيجة الاعتداءات

إحالة 6 من منتسبي الداخلية للمحاكمة بتهمة التعذيب حتى الموت

صرح إبراهيم الحواري النقيب بأعمال النقابية في الواقعة والجرم المقترف نقل مهنة هما قررت الوحدة إحالة عدد رئيس وحدة التحقيق الخاصة أن الوحدة تتلهن من تحقيقاتها الموسعة من منتسبي الوزارة في إدارة الشؤون في واقعة وفاة أحد النزلاء في إدارة القانونية - المحامي المصرفية بوزارة الإصلاح والتأهيل. وقررت إحالة الداخلية بشأن ما أثير في التحقيقات ستة أفراد بحالة مشوه تهم من مخالفات تقنية مشوبة تشكل مخالفة لأحكام القوانين والتوائح الوزارية وذلك لاتخاذ اللازم حيالها. وأوضح الحواري بأن وحدة التحقيق الخاصة ستقف في التحقيقات كافة الإجراءات المنصوص عليها وفقا لبروتوكول استجلين الخاص بمتابعة المكاتب ومن بين الإجراءات عرض الضحايا على الطب الشرعي والطب النفسي للتأكد بالوحدة، حيث خلص تقرير الطب الشرعي بشأن المتوفى أن الوفاة نجمت عن جزاء الإصابات الرضية الموصوفة بالبطة بها أحدثته من صور بالضلوع وأترقوه وصدمة وان الإصابات تحدث من خلال ثقه الأدوات المستخدمة في الإعتداء. كما أثبت التقرير أن الإصابات التي تحظت بالقصاب من الجثي عليهم هي إصابات رضية واختناقية وأحدث من ثقه الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

وقد أسندت وحدة التحقيق الخاصة من خلال ما أسفرت عنه التحقيقات تهمة التعذيب أدى إلى وفاة النزيل وإصابة المجني عليهم الباقين كل عن ضابط برتبة مأزم أول وشرطي برتبة ناظر عريف من إدارة مكافحة المخدرات ومساعد الدعائي من الإدمان وضابط برتبة ملازم من إدارة الإصلاح والتأهيل بأن أحقوا عمداً أثناً وحشة شديدة جسدياً ومعنوياً بالمشاركين بمحتوزهم وتحت سيطرتهم بغرض الحصول منهم على اعترافات من ثلة الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

وقد أسندت وحدة التحقيق الخاصة من خلال ما أسفرت عنه التحقيقات تهمة التعذيب أدى إلى وفاة النزيل وإصابة المجني عليهم الباقين كل عن ضابط برتبة مأزم أول وشرطي برتبة ناظر عريف من إدارة مكافحة المخدرات ومساعد الدعائي من إدارة الإصلاح والتأهيل بأن أحقوا عمداً أثناً وحشة شديدة جسدياً ومعنوياً بالمشاركين بمحتوزهم وتحت سيطرتهم بغرض الحصول منهم على اعترافات من ثلة الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

وقد أسندت وحدة التحقيق الخاصة من خلال ما أسفرت عنه التحقيقات تهمة التعذيب أدى إلى وفاة النزيل وإصابة المجني عليهم الباقين كل عن ضابط برتبة مأزم أول وشرطي برتبة ناظر عريف من إدارة مكافحة المخدرات ومساعد الدعائي من إدارة الإصلاح والتأهيل بأن أحقوا عمداً أثناً وحشة شديدة جسدياً ومعنوياً بالمشاركين بمحتوزهم وتحت سيطرتهم بغرض الحصول منهم على اعترافات من ثلة الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

وقد أسندت وحدة التحقيق الخاصة من خلال ما أسفرت عنه التحقيقات تهمة التعذيب أدى إلى وفاة النزيل وإصابة المجني عليهم الباقين كل عن ضابط برتبة مأزم أول وشرطي برتبة ناظر عريف من إدارة مكافحة المخدرات ومساعد الدعائي من إدارة الإصلاح والتأهيل بأن أحقوا عمداً أثناً وحشة شديدة جسدياً ومعنوياً بالمشاركين بمحتوزهم وتحت سيطرتهم بغرض الحصول منهم على اعترافات من ثلة الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

وقد أسندت وحدة التحقيق الخاصة من خلال ما أسفرت عنه التحقيقات تهمة التعذيب أدى إلى وفاة النزيل وإصابة المجني عليهم الباقين كل عن ضابط برتبة مأزم أول وشرطي برتبة ناظر عريف من إدارة مكافحة المخدرات ومساعد الدعائي من إدارة الإصلاح والتأهيل بأن أحقوا عمداً أثناً وحشة شديدة جسدياً ومعنوياً بالمشاركين بمحتوزهم وتحت سيطرتهم بغرض الحصول منهم على اعترافات من ثلة الأدوات المستخدمة. بينما انتهى تقرير الطب النفسي الى أن الضحايا يعانون من إضطرابات نفسية نتيجة لما تعرضوا له من اعتداءات جزاء الواقعة. وأوصى بمتابعة العلاج النفسي وصرف الأدوية المناسبة.

رئيس المحكمة للضابط السابق: هل على رأسك ريشة لتبقى خارج القفص

بدء محاكمة عقيد سابق و7 متهمين بحيازة أسلحة وذخائر

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة أمس نظر القضية المحالة من النيابة العامة وتضم ضابط سابق وسبعة متهمين بحيازة أسلحة ناطوة وذخائر بدون ترخيص. وقررت المحكمة برئاسة القاضي إبراهيم الزايد وعضوية القاضيين، وجيه الشامر وبدر الحمداك وأمانة سر إيمان بسمل، تأجيل القضية لجلسة 25 نوفمبر 2014 لتقرر أولى جلساتها.

والمثاف بأن الوحدة واصلت تحقيقاتها بشأن ملف وسوب على مدار عشرة أيام متواصلة منذ وقوع الجريمة إلى أن انتهت تلك التحقيقات. حيث استمعت الى 13 شاهداً من منتسبي وزارة الداخلية ووزارة أن إدارة الإصلاح والتأهيل وسط مهمتين موجهة اليهم تهماً متفاوتة بتقدرت مراتبهم

القاضي بكلمة اسمه فسأله القاضي: أسمك معروفاً على ذلك هذه القضية؟ فأجاب بنعم. فقال القاضي وسأله: ألديك أو لشواهد داخل القفص بحيلة تتهمون؟ هز على رأسه رشاشة وقلت من الشرطة بخذه في القفص ولا القاضي على التهم التهمة، لكن الأمر رد بأنه لم يسمع جيداً. فقال القاضي بتكرار تلاوة التهمة بصوت أعلى، وعندما رد بالنفي قال: «غير صحيح، لكن صوته غير جيد». فقال القاضي لا أن حذره قائلاً: لا يعلو صوتك عن صوت القاضي في المحكمة.

وبحيازتها على خلاف أحكام القانون، حيث أسندت إليهم النيابة العامة بأنهم في غضون شهر أغسطس من العام الماضي، بدائرة المحرق، حازوا وأحرزوا بغير ترخيص من الجهات المختصة، أسلحة نارية وذخائر، على النحو المبين بالتحقيقات، وطلب من المحكمة معاقبتهم بالمواد المنطبقة على الواقعة.

وأستجوبت المحكمة المتهم الذي اعترف بارتكابه الواقعة وبحيازته الأسلحة والذخائر المضبوطة، فأمرت بحبسه احتياطياً على ذمة التحقيق بعد أن وجهت إليه تهمة استيراد وحيازة وإحراز أسلحة وذخائر بغير ترخيص، مشيرة إلى أن المتهم لم يسبق ضبطه بالتحقيق

الزوجة المطالبة بوضع المكياج: زوجي ضربني وتقدمت ببلاغ

قررت محكمة الاستئناف العليا الشرعية تأجيل الطعن المقدم من سيدة بحرينية 30 عاماً، على الحكم القاضي برفض طلبها من زوجها بسبب تضررها من منعه لها من وضع المكياج والخروج بطرحتها دون إيذاء، إلى جلسة الأول من ديسمبر لتقدم البراح الدعائي المقدم من المدعية بشأن الاعتداء عليها بالضرب من قبل المدعى عليه.

فيما 15 عاماً من الزواج والذي أسفر عن ثلاث بنات، ولم يعكر صفوه أي شيء، طالبت الزوج بزوجته تطالبه بالسماح لها بوضع المساحيق والخروج دون أن يتم، فرفض ذلك وحاول إقناعها بالعدول عن ذلك الأمر خاصة وأنها ليست في مرحلة الراهقة وتدريها من الثالثة ما يكفي لعدم التطلع في ذلك الأمر، فضلاً عن الاعتداء ببنائها وعائلتها، ليبدأ الأمر إلى الخاتمة بالخروج عن أسبوع وهو ما لم يرقه الزوج، لتقوا المشرفات عليه لا يستأنيا أن يستأذب ومع من يستخرج وحتى ستعود، إلى المنزل، فحاول إقناعها بأنه يريد من ذلك الأمر، أن يطمئن عليها، لكنه وجدها تضع المكياج في سابقة لم تكن تحدث منذ أن تزوجها، فما كان منه إلا أن رفض الأمر وذلك مبدأ الخروج دون إذنه بالتفاصيل الحاسمة.

تأجيل قضية متهمين بالاعتداء على عرض طفل في المدرسة

قررت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة برئاسة القاضي إبراهيم الزايد وعضوية القاضيين، وجيه الشامر وبدر الحمداك وأمانة سر إيمان بسمل، تأجيل قضية متهمين بهتك عرض طفل إلى جلسة 22 ديسمبر لتب محام للمتهم الثاني مع التصريح بمسألة من الأوراق لوهلة ذوي العلم

2- التعتيم على الجماعات التكفيرية والمتطرفة

في خبر مقتضب بتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 2015، قال مدير عام الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية إنه تم توقيف مجموعة من الأشخاص ممن تواجدوا مؤخرًا بسوريا ويشتبه باتصالاتهم بجهات إرهابية بالخارج مضيفًا بأن أعمال البحث والتحري لا زالت مستمرة. ولم يرد أي تفصيل آخر حول الخبر.

من ناحيته أعلن عبد الله هاشم أحد أبرز المحامين المدافعين عن الجماعات المتطرفة والتكفيرية في البحرين، على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن «قوات الأمن البحرينية الخميس 15 يناير/كانون الثاني قامت باعتقال ثلاثة متطرفين سنة، كانوا قد سافروا إلى سوريا ويعتقد بوجود صلة بينهم وبين تنظيم داعش»[3].

وذكر هاشم على حسابه أن السلطات اعتقلت عبدالرؤوف جناحي 31 سنة من سكنة الجفير[4]، مضيفًا أنه لم يسمح له بالاتصال بأهله منذ لحظة اعتقاله. وأضاف أن السلطات اعتقلت أيضًا طالبًا في جامعة البحرين من سكنة مدينة عيسى يدعى صالح اليافعي 20 سنة، كما اعتقلت عبدالعزيز الدوسري 30 سنة من سكنة الرفاع في إطار ما أسماه «حملة دهم واعتقالات طالت عدد كبير من النشطاء» حسب وصفه.

وأردف هاشم أن المداهمات شملت منزل مبارك البنعلي، والد تركي البنعلي، أحد أبرز شرعيي تنظيم داعش، وقامت بتفتيش المنزل بحثًا عن عبدالله «شقيق تركي» الذي داهموا مكان عمله لاعتقاله ولم يجدوه.

وختم هاشم إن «موجة من الخوف والقلق تنتشر في أوساط عائلات وأسر

(3) الداخلية تعلن أنها قبضت على أشخاص يشتبه باتصالهم بـ «داعش» http://urlmin.com/4qsqw.

(4) عبدالله هاشم ينشر أسماء الجهاديين المقبوض عليهم ويقول إن حملة الاعتقالات تزامنت مع حملات اعتقال في بعض دول الخليج http://urlmin.com/4qsqx.

المعتقلين والمطاردين التي بدأت وبشكل متزامن مع حملة اعتقالات في بعض دول الخليج» على حد قوله.

وفيما لم ترد أية تفاصيل لاحقة من الداخلية حول الموقوفين الثلاثة[5]، ذكر هاشم على حسابه في 22 يناير/كانون الثاني 2015، أي بعد أسبوع من التوقيف، أنه «تم الإفراج عن الشباب الثلاثة بعد إضراب عن الطعام دام خمسة أيام وقد تم إنهاء الإضراب يوم 19 يناير/ كانون الثاني».

الجدول التالي يبين الفرق في التسميات المستخدمة في توصيف القضايا الأمنية المتعلّقة بمعتقلين معارضين مقارنة بتلك المتعلّقة بمعتقلين موالين من الجماعات المتطرفة والتكفيرية، كذلك الذرائع التي تستخدمها النيابة العامة في تثبيت أصابع الاتهام للفريق الأول مقابل تخفيف الذرائع وتبسيطها في حالة الفريق الثاني والأمر ذاته فيما

(5) البحرين تفرج عن 3 متطرفين سنة متهمين بالقتال في سوريا والانتماء إلى «داعش» .http://urlmin.com/4qsqy

يتعلّق بالإعلان عن حجم التورط وتفاصيل النشر والمساحة المخصصة لذلك إعلاميًّا:

	قضايا أمنية متعلّقة بمتهمين معارضين/ محتجين	قضايا أمنية متعلقة بمتهمين موالين/ متطرفين
المحاكمة	قانون الإرهاب	قانون العقوبات
النعت	عناصر خلية إرهابية/ إرهابيون	مجموعة من الأشخاص/ متهمون
الذريعة المعلن عنها	- بحوزتهم أسلحة وذخائر معدة للاستخدام. - خططت لضرب أمن واستقرار البحرين. - تستهدف مواقع مدنية وعسكرية حساسة. - يتنقلون بين إيران والعراق ولبنان للحصول على الدعم المادي والمعنوي والتدريب على الأسلحة.	- بحوزتهم أسلحة وذخائر بدون ترخيص. - تواجدوا بسوريا مؤخرًا ويشتبه باتصالهم.
حجم التورط	متورطون خططوا/ استهدفوا/ نفذوا جرائم خطيرة	يشتبه في تورطهم/اتصالهم
تفاصيل النشر في الإعلام	صور المعتقلين وأسماؤهم وبياناتهم الشخصية.	لا أسماء ولا صور ولا تفاصيل.
مساحة النشر	الصفحة الأولى+ مساحة صفحة أو صفحتين في الداخل.	صفحة القضايا والمحاكم ضمن خبر مقتضب.
وضعهم قيد المحاكمة	معتقلون	موقوفون/ غير موقوفين

هكذا نجد أن النيابة العامة توجه الأحكام الصادرة عن القضاء بالتالي:

1. إحالة قضايا المعتقلين السياسيين إلى القضاء، تحت قانون الإرهاب بدلاً من قانون التجمهر والشغب.

2. تحميل الأفعال المنسوبة إلى المعتقلين السياسيين أغراضًا ومقاصد إرهابية.

3. استخدام الإعلام المرئي والمسموع للتشهير بالمتهمين وتجريمهم وتخوينهم أمام الرأي العام، الأمر الذي يعمل بدوره على تشكيل انحياز عام ضد المتهمين، والقضاة ليسوا استثناء من هذا التأثير.

4. محاصرة حكم القضاء بصدى الرأي العام، وجعل القضاة يعملون حساب ردّ فعل الشارع، في حال صدور حكم لا يتناسب مع قوة الجريمة التي روّجتها النيابة العامة وأكدتها.

هكذا تمارس تأثيرها على قناعة القضاة وحياديتهم وزعزعة مواقفهم بما فيه من مساس بقرينة البراءة «قرينة البراءة المفترضة في كل متهم إلى أن يثبت العكس».

وقد وجدنا كيف أنه في الحالة البحرينية، يشارك في توجيه القضاء وزعزعة حياديته، عدد كبير من أجهزة السلطة، لا يستثنى من ذلك الوزراء، والأمن عام، والنيابة عامة، والإعلام الرسمي، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي تحركها جهات تابعة للسلطة، تساهم جميعها في النيل من المعارضين السياسيين والمحتجين، وتأليب الرأي العام ضدهم وتجريمهم مجتمعيًّا في الفضاء العام، تمهيدًا لإدانتهم القانونية وسجنهم.

1. Referring the political prisoners' cases to the jurisdiction under the terrorism act instead of demonstrations and riots law

2. Giving the crimes attributed to the political prisoners terrorist aims

3. Using audio and visual media to defame the accused, incriminate them and charge them with betrayal in front of the public opinion; thus creating a general partiality against the accused noting that the judges are not excluded from this influence.

4. Restricting judicial verdict with the public opinion's influence and making the judges take into consideration the street's reaction in case they issued a verdict that does not match with the crime propagated and confirmed by the Public Prosecution.

The authority influence the judges' opinion, objectivity and stances which infringe the presumption of innocence "The presumption of innocence which is supposed that one is considered innocent until proven guilty."

We have seen how in Bahrain a large number of authority bodies participate in directing the jurisdiction and influencing its objectivity. The ministers, general security, Public Prosecution, official media and social networking sites- operated by parties related to the authority- are involved in this process. All of these contribute in targeting the political dissents and protesters, instigating the public opinion against them and socially incriminating them in order to legally convict and arrest them.

different backgrounds; opposition figures and pro-regime prisoners from Takfiri and extremist groups. It also presents the evidence used by the Public Prosecution to convict the first party while simplifying and mitigating the evidence for the second party. So is the case when it comes to declaring the size of involvement, published details and specified media space for the news:

	Security cases attributed to accused opposers/ protestors	Security cases attributed to pro-regime accused/ extremists
The Trial	Terrorism act	Penal code
Description	Members of terrorist cell/ terrorists	Group of people/ accused
Announced evidence	-acquiring ready to use arms and ammunitions - planning to disrupt Bahrain's security and stability - targeting critical civilian and military sites - traveling amongst Iran, Iraq and Lebanon to acquire material and moral support and weapon training	- acquiring arms and ammunitions without a license - being recently in Syria and suspected of contacting terrorist parties
Size of involvement	Involved/ planned/ attacked/ committed dangerous crimes	Suspected to be involved/ contacted
Published details in the media	The arrestees' names, photos and personal data	No names, photos or details
Publishing space	The front page and one or two pages inside the newspaper	Cases and courts' page within a brief news
Statuses while being under trial	Arrested	Suspended/ not suspended

Thus, we find that the Public Prosecution directs the verdicts issued from the judiciary as follow:

in Riffa in what he called "raiding and arrest campaign that targeted a large number of activists", as he described.

Hashem continued that the raiding included the home of Mubarak Al-Binali, Turki Al-Binali's father, one of the most prominent ISIS clerics. The authorities searched his home to find Abdullah "Turki's brother" and raided Abdullah's work to arrest him but they did find him.

He concluded "a wave of fear and concern is spread among the arrested and chased families that started simultaneously with an arrest campaigns in some Gulf States," he expressed.

While no other details were mentioned from the ministry of interior concerning the three arrested, Hashem tweeted on his account on 22 January 2015, i.e. a week after the arrest, that "the three youth were released after a 5-day-hunger strike which was ended on 19 January".

BNA: The General Directorate of Criminal Investigation suspended group of people who were recently in Syria and who are suspected of contacting terrorist parties abroad. Research and investigation actions are still ongoing.

The following table shows the difference between the Public Prosecution's dealings with security cases when the suspects are of

28 محاكم

الطب النفسي: الضحايا يعانون من اضطرابات نفسية نتيجة الاعتداءات

إحالة 6 من منتسبي الداخلية للمحاكمة بتهمة التعذيب حتى الموت

رئيس المحكمة للضابط السابق: هل على رأسك ريشة لتبقى خارج القفص

بدء محاكمة عقيد سابق و7 متهمين بحيازة أسلحة وذخائر

الزوجة المالية يوضع المكياج، زوجي ضربني وتقدمت ببلاغ

تأجيل قضية متهمين بالاعتداء على عرض طفل في المدرسة

in a number of embezzlement and torture cases and exploiting his job post during the 90s. He was not tried by the authorities that protected him besides those who were with him through a royal decree 56 for 2002 that granted him along with all who committed crimes impunity from legal accountability.

Flaifel appeared later on as an extremist preacher. With the eruption of February 2011 uprising, he played a vital role in sectarian incitement in Busaiteen square, which has become a center for the extremist activities against the Bahraini opposers. Effigies of the opposition leaders were suspended in this square where Flaifel and others talked about punishing the traitors. Flaifel used to deliver violent Takfiri Salafist sectarian discourse and gathered around him supporters and advocates. He also trained the children in this square aiming at "protecting their countries". Many reports spoke about Flaifel's armed militia organization, but the authority took no serious measures against him which confirmed the doubts of many people that the authority, especially the PM, backs Flaifel and his group. It a should be mentioned that the PM visited the square and pledged to support it and said complementing Flaifel in other occasions, "I want Al Muharraq people to become like Adel Flaifel".

In addition, Flaifel threatened to kill one of the most prominent Shiite figures in a video posted on 12 June 2014 through which he insulted Sheikh Qassim describing him as a disbeliever.

A number of unlicensed firearms and ammunitions were ceased in the famous figure's home with the seized items items reaching 7 Kalashnikovs, 8 shotguns with their 12mm bullet and different kinds of pistols with their bullets. According to the Public Prosecution, the case's documents showed that (Flaifel) is the owner of these arms and ammunitions and that all the accused worked for him as bodyguards and one worked as a driver. The driver confessed during the interrogations that he had seen the arms in the accused's car several times; however, the Public Prosecution only charged the famous figure with "importing, acquiring and having arms and ammunitions without a license". The case was only broadcast in the newspaper as normal news in the courts and cases' section.

whilst listing many political prisoners' cases as (terrorist cells), and announcing them in the media in details, the authority, represented by the Ministry of Interior, on the other hand, abstains from publishing any detail related to arresting armed Takfiri Salafist terrorist groups and uses lenient words in describing the groups characterized by their extremist Takfiri discourses and which are proven to acquire arms and ammunitions. However, when the ministry of interior uses conclusive terrorist evidence to convict the political prisoners on issues of security background, it uses mitigating evidence for the extremist Takfiris without broadcasting any detail in a way that helps hiding and misleading the case.

Following are two samples for recently unveiled cases regarding Salafist and extremist groups:

1. Black-outing Arms Case (The Famous Figure)

On 31 August 2014, the Public Prosecution declared imprisoning one of the famous figures in an embezzlement case of more than one million BD. On 24 October, he was sentenced to three years in prison.

On 30 October 2014, the first hearing session of this (famous figure) started along with seven others accused in acquiring arms, machine guns and ammunitions since 2011, i.e. the eruption of the Bahraini uprising, until 2014.

The Public Prosecution charged them with having and acquiring arms, machine guns, and ammunitions from 2011 until 2014 without having a license from the competent authority. Since the organization seems to be an armed terrorist cell, the Public Prosecution did not announce it, contrary to the way it deals with the protestors. It, moreover, did not unveil the name of the former Colonel Adel Flaifel in all of its issued statements; however, it only described him as "The Famous Figure". The Public Prosecution did not arrest the other seven accused in carrying arms unlike the way it deals with the political prisoners whom it publishes their photos and names on its websites and in official newspapers before their hearings sessions.

Among the things the Public Prosecution did not disclose about the famous figure (the former Colonel Adel Flaifel) includes he is involved

- Hassan Mahdi Abbas (19 years)
- Ali Hassan Abudlradha (18 years)
- Sayed Dhaiya Mohammed Alawi Al-Hulaibi (18 years)
- Abdullah Hussein Abdulradha (18 years)

The accused in Dair's explosion:

- Mohammed Ali Abdulla (26 years)
- Hassan Ali Hassan (25 years)

The accused the Formula One case:

- Hassan Mohammed Hassan Al-Asfour (20 years)
- Hussein Mahdi Ali Jassin (19 years)
- Hussein abdulamir Habib (18 years)
- Sulaiman Habib Ali Ismael (18 years)

3. Announcing a Cell Targeting Pre-trial Detention Centers

On 25 May 2013, the Ministry of Interior declared what it called "Aborting an armed terrorist process aimed at targeting a pre-trial detention center to release a number of people arrested there". It also announced arresting "a number of members in the involved cell while acquiring ready-to-use arms and ammunitions", the ministry claimed. The ministry attributed this (cell) to the same case it announced under the name of "14th of February cell". Photos, names and data of eight citizens who were arrested under this charge were published.

The arrested were:

- Hussein Jassim Issa Al-Banaa (23 yeas/ unemployed)
- Mohammed Abdulnabi Mohammed Ali (22 years/ unemployed)
- Sayed Jaafar Alawi Ahmed (21 years/ employee)
- Hassan Adam Ali Qaher (53 years/ employee)
- Ali Hassan Adam Ali (24 years/ student)
- Nidal Ali Mohammed Issa (30 years/ unemployed)
- Sayed Hisham Rida Hassan (22 years/ employee)
- Mohammed Abass Ibrahim Mahdi (25 years/ employee)

Identifying the "14th of February" terrorist organization and arresting a number of leaders

The accused in "The Army of the Imam" cell:

- Sayed Faisal Jameel (36 years)
- Mazen Mansour Ahmed (36 years)
- Ali Riyad Hmayed (35 years)
- Haitham Mohammed Ibrahim Haddad (35 years)
- Sayed Saeed Ali Nasser Al-Alawi (33 years)
- Sayed Mahmoud Mahdi Mohsen (32 years)
- Ali Yousif Al Samaheeji (28 years)
- Ali Jafar Alhayki (27 years)

The accused in attacking ATM related to a number of Kingdom's Banks:

- Ahmad Najaf Mohammed (24 years)
- Ali Najaf Mohammed (20 years)

The accused in bombing a car on 14th February 2013 in Hamad's town:

- Mortada Abbas Abdulhadi (19 years)

after all of these because they acquitted me! Despite my pleasure and my gratitude to God and my beloved prayers, nothing of which my family and I were subjected to can be forgiven or ended...nothing at all can be forgiven."

2. Announcing 14th February Organization

The Ministry of Interior identifies the leaders of "14th February Organization" and arrests seven of them.

On 13 June 2013, the Ministry of Interior declared what it called identifying (the terrorist) 14th of February Organization and arresting a number of the perpetrators. The newspapers specified a vast space for the accused photos and the charges raised against them; some of the accused were arrested, some were abroad and the others were wanted. In this (big) organization, a number of cases were gathered which were previously announced such as "The Army of the Imam" case which was enlisted under the same organization. The names and photos were published for the second time on the newspapers' front pages; they included photos and names of those who were acquitted later on. The publication defamed the accused, described them as traitors, terrorists and perpetrators before their trails.

Following are the details published in the newspapers on two-page-space inside the newspapers in addition to one-third-space of the front page.

damaging the columns, destroying the establishments and basic infrastructure are unreasonable and irrational. These actions should be rejected by every loyal citizen".

The convicted photo and details were published during the press conference, even before conducting their trials that started on 22 July 2013. The arrested photos topped the next day's newspapers front pages while specifying full pages for them within the newspaper.

On 3 November 2013, the fourth criminal court sentenced four accused to life imprisonment and six others to 15 years in prison, while acquitting 14 of those charged with belonging to the cell.

Among the acquitted whose photos were published and who were subjected to defamation and reputation damage was the arrested Haitham Al-Haddad (35 years). He was arrested on 21 January 2012 and released after being acquitted in the verdict session. Al-Haddad said in an interview with Bahrain Mirror expressing his outrage for what he was subjected to of defamation and reputation damage from the moment of his arrest until being acquitted that:

"If there were someone who I can resort to in this country to resume my right, I would have done so. I spent 10 months isolated from life, my parents, my family and beloved ones for a charge I have never imagined even in my dreams. I was damaged on the family, psychological, financial and professional levels during these 10 months. I was isolated from all the normal life forms; I missed what I can never return on the personal, financial, family and life levels. My two kids were deprived of my love after I was taken in front of their eyes by force. I was treated like a dangerous terrorist who fled from justice. I was caught while I was abroad like a fleeing criminal. I was transferred being blindfolded and handcuffed through special airplanes between military airports just like a dangerous terrorist. My family, children and I lived the worst 10 months without knowing my fate sentence. My photo topped the front pages of the public newspapers of being a terrorist. I was defamed as it was the case with my loyalty to my country. After all of this, they acquitted me saying "go home. It is over". I had to be thankful for them

1. Announcing (The Army of the Imam) Cell:

ALAYAM

الأيام

يستهدف مواقع مدنية وعسكرية حساسة وشخصيات عامة.. اللواء الحسن:

الخلية الإرهابية نواة لـ «جيش الإمام»

■ «الثوري الإيراني» يدير التنظيم والقبض على 5 عناصر بالبحرين و3 بعُمان

ولي العهد يؤكد أهمية استكمال الحوار

The Bahraini authorities arrest eight members from the army of the Imam cell; five in Bahrain and three in Oman.

07 محليات

الأيام

يديرها الحرس الثوري وتستهدف المواقع والشخصيات المهمة.. اللواء الحسن:

الخلية نواة لـ «جيش الإمام» وخططت لضرب أمن البحرين بإشراف إيراني

Security Chief Major-General Tariq Al-Hassan unveils a cell aiming at undermining Bahrain's security

On 20 February, 2013, "The Army of the Imam terrorist cell" or "Bou Nasser" cell was unveiled in a press conference held by the Security Chief Major-General Tariq Al-Hassan during which he said, "the national security body received security and intelligence information regarding the existence of a group seeking to establish a terrorist cell that targets critical civil and military sites and public figures", citing that "what we are witnessing of vandalism such as blocking the streets,

with their personal photos and totally convicting the accused. These photos used to top the newspapers' front pages the following day and the official television, where all the personal data along with loud titles holding convictions were presented. All of this happens whilst the arrested are still suffering in the special investigation rooms, their trials have not been conducted yet and their convictions have not been confirmed. At the same time, the defence pleading for the accused is not allowed to publish any of their arguments on the same official media means. This thing directs the public opinion and jurisdiction towards incriminating the accused. It, moreover, defames them, advocates against them and charges them with betrayal.

The Public Prosecution issues the jurisdiction verdicts through many ways:

1. Referring the political prisoners' cases to the jurisdiction under the terrorism act instead of demonstrations and riots act and giving the crimes attributed to the political prisoners terrorist aims.

2. Using the audio and visual media to defame the accused, incriminate them and charge them with betrayal in front of the public opinion; the thing that works in its turn on creating a general partiality against the accused noting that the judges are not excluded from this influence.

3. Restricting judicial verdicts by mixing them with the public opinion's influence and making the judges take into consideration the street's reaction in case they issued a verdict that does not match with the crime propagated and confirmed by the Public Prosecution.

Following are samples for cases that were declared under the title of (terrorist cells) by the public security with publishing the accused names and personal data before conducting their trials :

الأيام
Wednesday 4th May 2011

53 | محليات

بعضهم امتنع عن علاج مواطنين ومقيمين لاعتبارات طائفية ونستجوب 24 طبيباً و23 مسعفاً.. وزير العدل:

أطباء جرحوا متظاهرين عمداً وتسببوا في وفاتهم

مجموعات قامت بتطويق المستشفى كاملاً وكانوا يحملون السلاح

■ كتبوا بلطجي على تقارير المرضى ■ أحد الأطباء خطط ودبر لاحتلال السلمانية ■ سيارات الإسعاف استخدمت لنقل الأسلحة

Al-Ayam newspaper mentioned that Medics at Al Salmaniya Complex abused their jobs

The Public Prosecution used to hold press conferences since the 1980s through which it declares arresting what it calls (terrorist cells) and mentions the arrested names, in addition to publishing their full data

Fatima Al Balooshi, practiced the negative media role; specifically through the incriminating and inciting of the media in 2011 through confirming the charges against the medics by what they called "Conclusive Evidence" through holding a private press conference. At that time, the case was still pending in the court without permitting the defence to respond to the public prosecution and the two ministers' claims in the official newspapers and via the same channels that have been used to incriminate the medics.

We have also seen how the national safety courts actually confirmed these charges and tried most of the convicted in the medics' case to 15 years in prison before the BICI report disclosed these lies. The campaigns of the: Minister of Justice, Minister of Development and Bahrain Television campaign against the medical personnel before the world (officially and on media) discredited the trials of the medics. Thereby, forcing Bahraini regime to repeat the trial in the normal courts where nine out of 14 charges were dropped at the end, noting that the two ministers confirmed the 14 charges through conclusive evidence. However, the community split, sectarian division and defamation that befell on the 47 convicted of the medics caused by these statements were neither vanished even after acquitting most of the convicted, nor eliminated after dropping the great offenses, such as occupying Al Salmaniya Complex, acquiring arms and discriminating in treating the patience, the fact that astonished the Bahrainis.

12 Directing Judicial Verdicts Using Media And Inciting The Public Opinion

A study about the impact of the media on the court procedures in Germany conducted by the German expert, Haitaz Kipling, from University of Mainz, in 2010, confirmed that the media reports published about the cases which the courts consider influence the conduct of proceedings.

The study included an opinion poll of 447 judges, 271 attorneys and 350 lawyers, although the German Constitution stipulates the impartiality of the judiciary:

- More than 50% of judges and prosecutors said that the media reports influence their procedures.
- 42% of the prosecutors confessed that they might think about the public opinion's reaction when issuing a specific penalty.
- 1/3 of the judges who were counted in the poll admitted that the media reports affect the size of the penalty.
- About 25% of judges said that the media affects the approval or denial of imprisoning the accused with suspending the judgment.

The aforementioned study discusses the negative impact of media on the integrity of justice. Thus, the American judicial authorities resort to totally excluding the jury (that issues convictions) from the media during the period of the presented case if it was addressed by the media, i.e. obscuring all the media means; newspapers, magazines, radio and T.V stations and others from the jury.

On the contrary, in Bahrain, the ministers and security officers affiliated to the ministry of interior participate in using the media and directing the public opinion and jurisdiction against the arrested and the political prisoners. How?

We have already seen how the Minister of Justice, Khalid bin Ahmad, who heads the judicial institution in Bahrain, along with that of Health,

The Minister of Justice is the head of the judiciary institution
The most blatant Minister of Justice's lies in Bahrain

		The lie	Disclosing the lie
		The lie of occupying Al Salmaniya medical complex and the acquiring and storing of weapons by the medics	
Number of the charges		The Minister counts 14 offences that have been proven through conclusive evidence during investigating the medics	9 offences of those claimed to be proven by the Minister were dropped
Number of the charged		The Minister announces investigating 47 members of the medics and their involvement in major crimes	Only 9 doctors were convicted and sentenced to imprisonment ranging from a month to five years
		The lie of not demolishing the Shiite mosques during the emergency period in 2011	
Targeting Shiite Worship Places		The demolished were not Shiite mosques and worship places but unlicensed buildings and religious institutions	BICI Report: Many places of worship were demolished in the aftermath of the events of February/March 2011. The undersecretary for Justice ministry, on 20 January 2015: finishing building 27 (mosques) mentioned in BICI report

The terminology used by the Minister of Justice against the opposition:

Meanness

The Minister of Justice described the most prominent Shiite cleric in Bahrain, Sheikh Isa Qassim as "mean":

"using mean expressions to describe the Parliament indeed reflects the intellectual level of this person. After two weeks, nothing will remain to him but the meanness description that only reflects him."

Stupidity

The Minister of Justice described Mansoor Al-Jamri, editor-in-chief of Al-Wasat Bahraini newspaper, as stupid after writing a column discussing the presence of "War of Numbers" on the difference of estimations of participants between the government and opposition:

"it is so stupid that a person claims a war of numbers. The war is surrounding us but it is the people's will that prevented it to be against us. Stay in your virtual war and stop telling such stupidity to people."

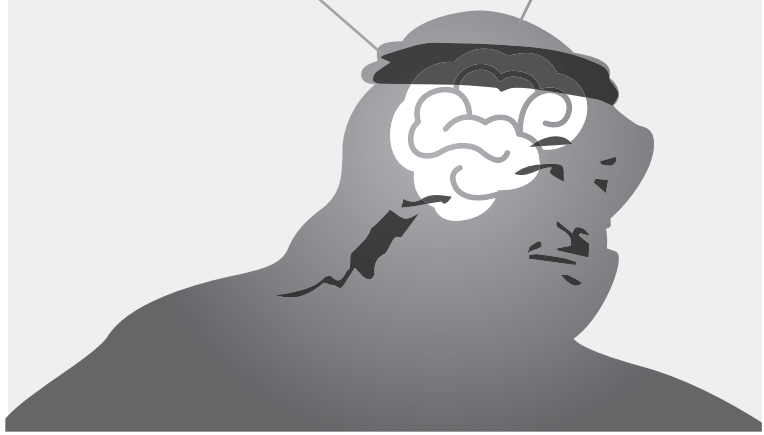

peacefulness of the protest led by Rajab. It also revealed Nabeel's civilized way in dealing and talking with the policemen. The video was considered a conviction evidence for the minister and court rather than to Rajab. In the context of disclosing the Minister of Justice's lie and fabrications through posting the second video which he claimed being conviction evidence against Rajab, the activists revealed that the video extracts are clearly fabricated after processes of "copy" and "paste". Eyewitnesses said that playing the video in the courtroom embarrassed the judge in front of the national observers who attended the session. The statement confirmed that the Minister of Justice along with his judicial bodies and Public Prosecution are involved in judging Nabeel Rajab.

A similar lawsuit has been already raised against Waad society by the Ministry of Justice. However, the lawsuit was dropped after the society held its recent general assembly through which it elected a new Secretary-General.

Maybe the arrest of Al Wefaq Secretary-General two days after holding its general assembly and reassigning him in his same post by acclamation conveys another response on not changing the society leader as the regime wanted.

Trying the Figures and Nabeel Rajab

The minister of Justice had the upper hand in issuing arbitrary provisions against all the arrested. BICI report stated that trying a group of "figures" in the military courts is illegal and contradicts human rights principles. Thus, the minister intended to move the figures' case to the civil judiciary and permitted the jurisdiction to approve the provisions issued by the military courts.

The human rights activist, Nabeel Rajab, had already disclosed the minister's interference in issuing a provision against him in 2012 as a retaliatory action through sentencing him to three years in prison. Rajab proclaimed after the court of appeal and cassation's verdict against him that his arrest sentence "was issued by the Minister of Justice, himself, and was executed by the judges decorating the jurisdiction stand."

After the increase of criticism and the bitter statements against the Bahraini regime by the international organizations and diplomatic bodies concerning the verdict, the Minister of Justice issued a statement clarifying the backgrounds of the "courts'" decision in convicting Rajab. It was the first time the minister appeared to talk about courts' cases after the scandal of his press conference held during the national safety period. The minister sent the statement to be published in the pro-regime newspapers only, relying on two videos that the court had counted on in convicting "Nabeel Rajab". Nonetheless, the minister did not post both videos.

The video posted by activists was a scandal for the Minister of Justice and the court that convicted Rajab, for the video clearly showed the

After two days of finishing the first run of elections on 24 November and after issuing the election results and the controversy dispute over the percentages of those who participated and boycotted, Mansoor Al Jamri, editor-in-chief of Al Wasat Bahraini newspaper, commented in his column entitled "War of Numbers" on the difference of estimations between the government and opposition regarding 2014 elections results. Al Jamri's comment provoked the Minister of Justice who responded through his Twitter account saying "it is so stupid that a person claims a war of numbers. The war is surrounding us but it is the people's will that prevented it to be against us. Stay in your virtual war and stop telling such stupidity to people," the minister expressed.

In a press conference held on 30 November 2014, after the Ministry of Justice announced that the participation in election percentage was 52, he threatened "who doubts about this result will be punished" and said that "no one can make suspicions about the judges' job, for we are not dealing with truth versus illusion". The minister highlighted the integrity of elections and added that the whole world witnessed them.

Targeting the Leaders of Political Associations

In a clear animosity to Al Wefaq, the main opposing political society in Bahrain, from the part of Justice Minister, his ministry brought a case against the society in question to "fix its illegal status" according to a raised claim, however, the minister announced on his Twitter account what may be considered the real reason behind the raised issue. He described Al Wefaq as "hijacked" and that it "is subjected to the control of some people on the society bodies through acclamation", which reflect the real reason of the lawsuit against "Al Wefaq" i.e. altering the society's leadership component.

The minister charged Al Wefaq with "exercising confidentiality in the political action, which is a backdrop that destroys the principles of the legal political action". He also used the expression "hijack" as a metaphor to describe the society's odd internal system which has led to marginalize the public conference and the control of some people over the society's bodies through acclamation."

interfere in the elections of a legislative authority which is equal to the former's authority, whereas this is enlisted among the missions of an independent and impartial supervisory body on the elections. Executive authority representatives shall stay neutral and not interfere in the citizens' choices. Thus, any invitations or encouragements to participate in the election are to be issued from an independent supervisory body and not from a minister who shall respect the separation of powers," they expressed.

The organizations criticized the Minister of Justice's falsifying regarding the nature of participation in voting when he described it in his discourse as "National Responsibility" and "National Duty". The organizations said that the minister's words are not true and inaccurate, for participating in the election or boycotting it is of the citizen's right. The citizen shall decide whether to exercise this right or not.

In their statement, the opposition organizations condemned "the Minister of Justice's providing transportation services for those who have no means of transportation and the interfering of his ministry or government in providing this free service which is considered a part of the candidates' missions which each performs according to his electoral district and voters needs. This service is not considered a mission of the executive government, which should be totally neutral in the elections related to the legislative authority."

On the eve of 22 November 2014, the Minister of Justice said in a statement for the (Gulf News) newspaper regarding the boycotting of national political forces that the opposition "is the one that will participate in the democratic process, however, those who boycott democracy can't be described as dissents."

The Minister of Justice also threatened the orators who call for boycotting the elections saying that "we will deal with them", describing the boycotting invitations as null invitations "we have overcome these matters since more than 12 years. Boycotting is considered of free content invitations or null invitations."

inciting sectarian tensions, his terminology also inspires obscenity and animosity towards the political dissents using his "Twitter" account as a place for these inspirations. The decision of boycotting 2014 elections agreed on by the national democratic opposition forces in Bahrain, the elite and youth groups, national figures and Bahraini people, provoked the Minister of Justice, in particular, and made him offend, insult, threaten and menace.

Two weeks prior the elections, the Minister of (Justice) described the most prominent Shiite cleric in Bahrain, Sheikh Isa Qassim as (mean) commenting on the Sheikh's Friday sermon through which he criticized the coming Parliament. The Minister of (Justice) tweeted on his account that "using mean expressions to describe the Parliament indeed reflects the intellectual level of this person. After two weeks, nothing will remain to him but the meanness description that only reflects him."

Qassim had already said in his sermon that "the upcoming Parliament is but a part of the authority and is under the authority's commands just as was the case with the previous Parliament that used to challenge the authority and overcome it in oppressing the people. The previous Parliament also used to incite the authority to torture the free citizens, not to release the prisoners and force the citizens to emigrate". Qassim considered the upcoming Parliament "of the same type as the old one, even worse."

While the opposition described the action as exploiting the post, the Minister of Justice sent mails to the citizens few days before the elections asking them to participate in the elections out of "National duty". At the end of his message, the minister highlighted that transportation service is available on the voting day and that who wishes to make use of this service has to contact or call the competent parties.

In response, the national democratic opposition forces issued a statement expressing their surprise at the minister's invitations. The forces also listed a group of constitutional violations the minister had committed through sending these messages, including exploiting the post "A minister in an executive authority shall have no right to

under the circumstances, in particular, the timing, the manner in which demolitions were conducted and the fact that these were primarily Shia religious structures, the demolitions would be perceived as a collective punishment and would therefore inflame the tension between the GoB and the Shia population."

Page 330 of BICI Report, Demolition of Religious Structures, Section A, article 1335 of recommendations, states that "On 22 May 2011, HM King Hamad announced that new Shia places of worship would be built." This announcement was issued after a short period of demolishing a number of worship places by the Bahraini government.

Article 1336 of BICI report stipulates that "The Commission recommends a follow up on the King's statement to the effect that the GoB will consider rebuilding, at its expense, some of the demolished religious structures in accordance with administrative regulations. The Commission welcomes the GoB addressing this question at the earliest possible time."

The BICI report did not describe the demolished mosques as "illegal" religious institutions as the Minister of Justice claimed. The report rather used the word "worship places" and did not mention "illegal places being used as mosques", instead it welcomed the authority's confession in demolishing the mosques and its pledging to a real address of the case through rebuilding what was demolished.

The Minister of Justice's most blatant lie regarding demolishing Shiite mosques was the announcement of Fareed Yacoub Al-Moftah, the undersecretary of Justice Ministry, on 20 January 2015 about the finishing of building 20 mosques mentioned in BICI report. Al-Moftah clarified that "27 mosques were built to be turned over to and run by Al Ja'afari Awqaf" stressing that his ministry "is in the process of finalizing preparing a draft to build the 30 remaining mosques after settling their matters"; i.e. rebuilding 30 Shiite mosques that were destroyed during the nationality safety period.

Inspiring from Obscenity and Animosity

While the Minister of Justice (thrives off) lying, sectarian cleansing and

is no targeting for Shiite worship places". Meanwhile, the minister stressed that they did not demolish Shiite mosques and worship places, however, the demolished were unlicensed buildings and religious institutions that belong to no specific sect. Al Ayam newspaper quoted the Minister of Justice on 23 April 2011, "indeed, we demolished unlicensed buildings and institutions that belong to no specific sect." The minister condemned what he named the calls that "insist on breaching the Sharia and law and show the action as the most vulgar, thus defaming the country and inciting sedition among people of same religion."

The BICI report disclosed the Minister of (Justice's) (lie) who totally (denied) demolishing a number of Shiite worship places during the national safety period. In recommendation 11, the report mentioned that "The Commission inspected 30 places of worship and found that only five of them had both the requisite royal deed and building permit. Nevertheless, the Commission notes with some concern the timing of the demolition. The GoB should have realized that

(Bahrain) In the cases against low-level security personnel, Bahraini prosecutors have brought inexplicably minor charges and, in some cases, charges for which they offered no evidence. Also in these cases, courts have proven willing to ignore evidence and established legal principles to acquit defendants, to convict them of less serious charges, or to impose light sentences incommensurate with the seriousness of the offenses. In its February 2014 report, the government said that the harshest sentence imposed in any case involving deaths that BICI had attributed to security forces was a ten-year term, which actually was reduced to two years on appeal.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

tools used to promote the lying scenario. They played the role of the most despicable media inciters in Bahrain's history. Their role was condemned by the world that pressed on to let the authority put an end to its blatant lies and tackle the file that have become its predicament: Thorn of Doctors.

At the end, only 20 members of the medics out of 47, whom the Minister of Justice attributed major crimes to, were tried. Only five offences out of the 14 announced by the Minister of Justice in his press conference that (have been proven through conclusive evidence) remained. Nine offences were dropped (acquitting the medics) including the two major offences confirmed by the minister: acquiring arms, occupying Al Salmaniya complex, stealing drugs, exercising sectarian discrimination among the patients, killing the injured, inciting hatred towards the regime, spreading false news and inciting not to perform employment duties. Nonetheless, the charges were dropped after the ministers' confirmation played its role in splitting the Bahraini street, inciting the supporters against the medics and raising doubts concerning their professional and ethical competences.(2)

The supreme court of appeal issued, on Thursday (14 June 2012), its verdict regarding the 20 medics' case. It acquitted 9 doctors, convicted another 9 others and sentenced the rest to a period of imprisonment ranging from a month to five years. Meanwhile, two doctors were sentenced to 15 years in prison; however, their sentence was not executed because they are "fugitives".

Targeting Shiite Worship Places

The second blatant lie of the ministry of (Justice's) statements embedded in the Bahrainis' memories is concerning demolishing a number of Shiite mosques during the emergency period in Bahrain in 2011 and the minister's absolute confirmations during the same press conference and in several statements, pre and post this press conference, that "there

(2) See enclosures: how did BICI report unveil the minister of justice lies concerning the medics case: Bassiouni's report: Minister of Justice, Minister of Development and Bahrain Television campaign against the medical personnel

12. Inciting hatred against a sect
13. Spreading false news and malicious rumors that damage the public interest
14. Participating in unlicensed protests and assemblies

Fourteen offenses were attributed to the medics. However, the most blatant fantasy lies were related to occupying Al Salmaniya Complex, acquiring firearms, death of citizens as a result of intending to harm them through widening their injuries, intentionally causing additional fabricated injuries to a number of the causalities with an aim to show the gravity of their real injuries to be photographed and then publishing their photos with an aim to damage Bahrain's reputation. Moreover, the minister stated the names of two killed men: Ali Ahmed Abdullah and Abdulrida Mohammed Hassan.

The Minister's lie concerning changing Al Salmaniya complex to a storeroom for forearms and ammunition was surprising for it was so blatant and impossible: "It was also proven that Al Salmaniya Complex was used to store weapons, for when searching the hospital after ending its occupation, a number of firearms and ammunition were found. A number of white arms (swords and knives) were also seized in the hospital besides Molotov bombs."

At that time, the regime was at his peak of suppressing the protests that had erupted in Bahrain through the aid of the Peninsula Shield Force, which the regime brought in to its country. The regime believed at that time in victory, absolute power and ability to hide the truth, noting that the Gulf countries and particularly Bahrain's eldest sister, Saudi Arabia, helped to provide a security, media and economic cover to the regime. Thus, the Bahraini regime proclaimed about a cleansing campaign and opened the door wide: cleansing the Lulu roundabout, cleansing Al Salmaniya Complex, cleansing Shiite worship places, cleansing the jobs from the protestors and Shiites.

The Bahraini regime thought that its lies would fool the international public opinion as it has fooled its supporters and internal advocates. Both the Ministers of (Justice) and (Health) were the most prominent

The Minister of Justice: The ambulances were used to transfer arms

In the deceitful conference, the Minister of (Justice) affirmed that the accused doctors "totally dominated and controlled Al Salmaniya with all its physical and human components and changed the complex into a prison where the kidnapped were brought to and arrested in." The minister confirmed that "it has been proven through conclusive evidence that the subverters used Al Salmaniya Complex in their actions that called to spread chaos, cause unrest and instability and instigate sedition in the country."

Investigations were still ongoing with 47 members of the medics; 24 doctors and 23 first-aid men and nurses, who most of them were arrested and their trials have not started yet. The acquittal or conviction verdict against the 47 has not been issued yet, however, the (Justice) of the Ministry of Justice issued its conclusive verdict in the press conference in such a way: "it has been proven through conclusive evidence".

In the semi-Hollywood narrative, the regime composed the medics' case scenario to convey to the world that a gang of armed extremist terrorists have gained power over Al Salmaniya Complex by that of blood and arms. The Minister of (Justice) along with that of Health approved the committal of the following crimes:

1. Abstaining from aiding people for no excuse
2. Stealing public's money
3. Violating bodily integrity
4. Assaulting leading to death
5. Acquiring arms and ammunition without a license
6. Refraining from performing their job with an aim to obstruct it which led to putting people's lives and health at risk
7. Depriving of liberty in an illegal way
8. Using the authority to stop and disrupt implementing the laws and lists' provisions
9. Trying to occupy a public establishment by force
10. Inciting to change the state's political system with illegal means
11. Inciting hatred towards the regime

The most unfair images of sectarian rivalry imprinted in the memories of Bahrainis for the Minister of (Justice) are his (Fantasy Lies) during the national safety period after 2011 events, which have become a black page that is unable to be neither deleted nor forgotten: Two ministers' names have become associated with blatant and vulgar lies: Khalid bin Ali, Minister of Justice, and Fatima Al Balooshi, Minister of Social Development at that time.

Occupying Al Salmaniya and Storing Weapons

In an unforgettable press conference held on 3 May 2011, the Minister of Justice along with Minister Fatima Al Balooshi declared the most famous lies against the medics, charging them with "using Al Salmaniya Medical Complex to store weapons, for when searching the hospital after ending its occupation, a number of firearms and ammunition were found. A number of white arms (swords and knives) were also seized in the hospital besides Molotov bombs. Al Balooshi confirmed that the medics had hidden the arms in Al Salmaniya's ceilings and storerooms."

The following day, "The Ministers of Justice and Health Disclose Medics' Crimes during the Miserable Events that Occurred in Bahrain" made the headlines of the Bahraini newspapers. The newspapers' headlines wrote:

The Minister of Justice: Some of the medics refused to treat citizens and settlers for sectarian considerations. We are interrogating 24 doctors and 23 first-aid men.

The Minister of Justice: Medics intentionally injured protestors causing their death

The Minister of Justice: Armed groups totally surrounded the hospital

The Minister of Justice: They wrote "Ruffian" on the patients' reports

The Minister of Justice: The doctors planned to occupy Al Salmaniya Complex

assigning of Khalid bin Ali Al Khalifa a Minister for the ministry of justice and Islamic affairs, as a successor to the Shiite Minister Mohammed Ali Al-Sitri. The Minister of Justice prevailed in that period when he showed the regime his "Super" capacity in managing the file of political associations and demolishing them, in addition to his knowledge in the religious affairs related to Shia sect. Consequently, he undertook segmenting the political action prospects and creating sectarian tensions while making use of his acquaintance in laws and formal regulatory exits; which made him assume a leading post in engineering sectarian cleansing campaigns and tightening the screws on the Shiites in all the aspects they might reach.

Inside the ministry of justice, starting 2004, Sheikh Khalid launched his varied program of sectarian cleansing. However, when he assumed the power, he started widening his sectarian program under a slogan "No Shiites are allowed in the ministry of justice".

In order to prevent any Shiite growth on the religious institutions level, Khalid bin Ali legislated in the same year a decision that prevented the building of any mosque or making an obsequy without his personal consent, being the Minister of Justice. Decision number 41 for 2008 stated that "anyone who wishes that concerned administrations build any worship places shall first apply for the approval of the minister before taking any measure of processing building licenses from the competent municipality". However, article 3 of this decision stipulated that "a technical committee of the ministry's employees specialized in engineering and of a representative from both Sunni Wakf and Jaafari administration shall be formed. This committee is responsible for looking into submitted requests to establish places of worship from the concerned administrations and following the procedures related to these requests and their amendments in front of the competent municipality. The committee shall present a detailed report to the minister regarding its research results and recommendations to take the needed measures inthismatter."(1)

(1) See enclosure: Criminals of Sectarian War, the Minister of Justice is the Heir of Evil Where

11 The Minister Of Justice: If The Head Of The Judiciary System Is A Liar, How Would Be The Case With His Employees?

"A tyrant is a disabled person, he has now power but through his supporters; the enemies of justice and advocates of injustice"

Abdul Rahman Al Kawakibi

Khalid bin Ali does not care about brushing up his job title as "Minister of Justice, Islamic Affairs and Endowments" for what this sensitive post imposes of appearing as a balanced, unbiased and prudent character. The Justice is built on patience, deliberation, searching, examination, avoiding raising charges and insults besides rendering judgments. By contrast, the Minister of Justice appears as a political opponent and as a party in a dispute who thrives from insult and rivalry discourse, instead of being a moderator of justice between the conflicting parties (the government and opposition) with neither extremism nor remissness.

Indeed, this matter is not unusual, for Khalid bin Ali descends from a tribe that takes full control over the Bahraini regime. Khalid is appointed by the King, thus, he is a son of this tribe and its employee. The judiciary body assigned by a tyrant king is (an amendment) to extend his unfair influence rather than (a justice) for the oppressed.

Until 2006, Khalid bin Ali did not assume any administrative post; he used to work as a "legal researcher" in the ministry of Islamic affairs. In a turning moment, Sheikh Abdullah bin Khalid Al Khalifa, who took care of Khalid bin Ali since he was a kid, sent the latter to Sheikh Khalid bin Ahmad Al Khalifa, who is known as the executive leader of "Bandar" cell and who could widen the sectarianism cleansing process in an unprecedented way through him being a Minister of the Royal Court. The Minister of Justice learned in the Royal Court's environment and from the minster who is an expert in conspiracies. The first opportunity to deploy sectarian hatred was provided by Khalid bin Ali to the black sheep, Ahmed Ateyatalla Al Khalifa, whom he cooperated with in supervising bringing the Bandar conspiracy into effect.

On 12 December 2006, a royal decree was issued stipulating the

The judge convicts the political accused in security issues being reassured to the measures of the investigator and confidential witnesses.

Who is the investigator?

The investigator is the officer who manages to present the names as accused in any issue.

There are legal suspicions concerning the investigator, among them are:

01 Presenting names as accused in order to decrease the number of security announcements.

02 Using moral and physical pressure to acquire confessions.

What are the confidential sources?

They are the detectives and intelligence. They are the confidential witnesses whom the investigating officer relies on.

There is a group of legal suspicions that makes relying on confidential sources suspicious rather than reassured:

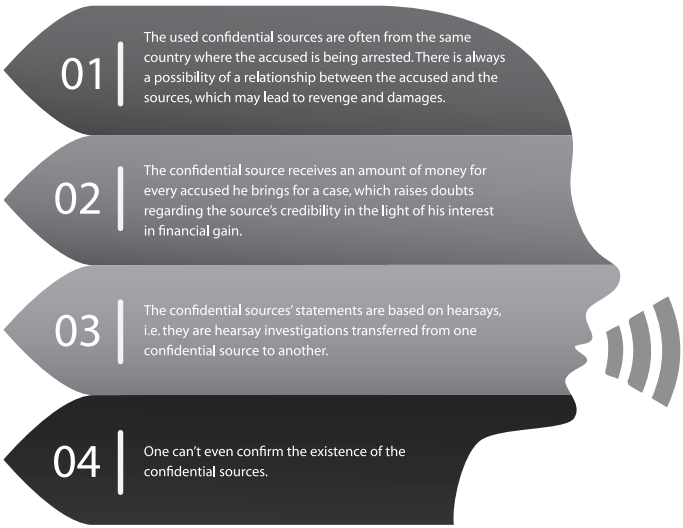

The aforementioned cases are only a few examples for cases and trials where the court issued harsh sentences under the terrorism act. The evidences which the court relied on in convicting the accused were the investigator's witnesses and confidential sources, which as we mentioned before are hearsay evidences. Accordingly, the criminal judge proved the charge through hearsay testimony; which is considered one of the uncertain evidences that the judge can't rely only on to convict the accused, however, the Bahraini judiciary does.

Findings	Some of the accused were acquitted although the investigator's confidential sources confirmed their engaging in the said incident. However, the Public Prosecution did not appeal against the acquittal; thus this proves the statements of the confidential sources' incorrect. Some accused affirmed being in different place at the incident's time, which proves the statements of the confidential sources' totally incorrect. Absence of physical evidences that convict the accused. Meanwhile, some recordings between the chamber of emergency communications in Al Salmaniya hospital and the Ministry of Interiors were presented in the court. The lawyers confirmed that these recordings shall acquit everyone. Some of those sentenced to life imprisonment (whose verdicts were modified to 15 years in prison) were charged with assembly and riot actions in a different and far place, when they were also charged with a murder they committed at the same time of the assembly and riot actions. Lawyers refuted the inconsistency of the attesting witnesses' statements (victim's brother and investigating officer) and the differences in the narratives and details between what was mentioned in the minutes and their statements.

Case 6: Burning Sitra's Tower Case

The Case/ The Charge	Burning a tower in Sitra, on 5 December 2010
The Accused (s)	Three accused from Sitra
The Trial	Under the terrorism act
The verdict	On 26 December 2010, the court sentenced the three accused to 10 years in prison and a fine of 4000 BD On 19 February 2012, the court abated its verdict to 5 years in prison instead of 10.
The conviction evidences	• Confession under torture. The accused denied the confessions in the court • Confidential sources
Findings	The defence asked the witness how he could reach the information and whether he made sure they were true. The witness said that he could find out the accused through his confidential sources and that a research process was conducted to confirm the validity of the information. The defence asked how the confidential sources could reach the accused and the witness said that the accused and the confidential sources live in the same country and the later told him that the accused were responsible for this bomb.

Case 4: The Bomb of Bani Jamra

The Case/ The Charge	Accusations related to exploding a locally made bomb in Bani Jamra
The Accused (s)	14 accused from Bani Jamra country
The Trial	Under the terrorism act
The verdict	On 18 September 2014, the high criminal court sentenced the 14 accused to life imprisonment
The conviction evidences	Confession under torture. The accused denied the confessions in the court Confidential sources
Findings	The attesting witness (an investigating officer and detective) said that his confidential sources that live in Bani Jamra could recognize the names of those involved in the incident only hours after it had occurred. The witness indicated that gathering invitations were posted on a social networking site before the incident took place, which made it easy for the confidential sources to reach the involved and the one who called for the event.

Case 5: Manama Youth

The Case/ The Charge	Known as "killing the Pakistani's" case in Manama
The Accused(s)	13 accused from Manama
The Trial	Criminal murder
The verdict	The National Safety Court of First Instance sentenced the accused for life imprisonment after it adjusted the charge description from intentional killing to beating until death. On 26 December 2012, the court of appeals convicted 12 accused and sentenced them to 15 years in prison instead of life imprisonment while it acquitted one.
The conviction evidences	• Confession under torture. The accused denied the confessions in the court • Confidential sources

Findings	• Charging the accused for participating in this crime without legally specifying each one's role; the offended and the criminal. • The investigator did not present the investigations he made for examining the incident and accused. He completely depended on the information he received from confidential sources. He neither specified the investigations he made nor did he state the follow-up actions. The investigating period lasted three days since the incident happened until recording the investigation minutes through which the investigator recognized the accused's identities. • The investigation minutes did not include any real evidences or indications that can be relied on to confirm the confidential source's information. It did not either include anything that can relate the crime to the accused or even the actions made by each of the accused or each one's role.

Case 3: The Case of Banner of Glory

The Case/ The Charge	Attempt to murder policemen within what is known as "The Banner of Glory" case on 23 and 30 December 2011
The Accused(s)	28 accused from Nuwaidarat country
The Trial	Under the penal code
The verdict	18 accused were sentenced to 5 years in prison and 10 were acquitted.
The conviction evidences	• Confession under torture. The accused denied the confessions in the court • Confidential sources
Findings	In the witness hearing session (the investigators who investigated the accused and policemen, who according to their statements in the court were attacked), the lawyers asked: how could the security men know the accused although their faces were covered? And the answer was: the confidential sources who are 15. The witness refused to say any information whether his confidential sources were present at the time of the incident or not for their own safety and in order not let anyone recognize them. The statements of the three witnesses, who were present at the incident's location, were inconsistent. The three witnesses said they were attacked. Their statements concerning the time of attack and country's combing process were inconsistent too.

Another findings	• While the charging list included assaulting the policeman Taher Al Nubi, the forensic physician could not determine the date of his injury, kind and cause. There wasn't even any medical paper that states his injury, thus the Public Prosecution abandoned asking for the policeman's medical report after a long period of its request and its urgency. The Public Prosecution waived the report on 2 January 2014, however, the charge remained. • The investigator relied on the confidential sources that led him to the accused (including Sayed Majed) within 72 hours only. The investigator could get the accused's name and personal number and used the term "confidential sources" that he can't unveil for the sake of reinforcing his investigations and entitle them with seriousness. • All the investigations that the investigator could reach were hearsays; nonetheless, they were used as a main evidence in the case although the investigations were contrary to the witness's statements in court. • The judge issued his verdict against Sayed Majed Alawi within 48 hours after the defence presented his memoranda; the verdict was faster than the investigator's investigations which took 3 days.

Case 2: Killing Dair's Policeman

The Case/ The Charge	• Killing the policeman Amer Abdulkhalek using explosive materials during a clash with the policemen on 7th November 2013 • Acquiring and having locally made explosives/ acquiring and having Molotov • Burning tires • Gathering in public place with more than 5 persons
The Accused(s)	8 accused from Dair country
The Trial	Under the terrorism act
The verdict	On 28 April 2014, the accused were sentenced to life imprisonment for killing the policeman. The court of appeals confirmed the court of appeal's verdict on 25th September 2014.
The conviction evidences	• Confession under torture. The accused denied the confessions in the court • Confidential sources

witnesses and considering them conviction evidences with the absence of certain physical evidences. صصـص

Case 1: Gathering and Burning Tires

The Case/ The Charge	• Acquiring explosive materials and having Molotov bombs aiming at putting people's lives and money at risk • Assaulting one of the security forces officers • Burning cars tires • Damaging cars • Gathering in a public place
The Accused	Sayed Majed Alawi
The Trial	Under the terrorism act
Case Description	The accused received a bullet in the right side of his chest when he was participating in protests in "Buri" country in the second anniversary of 14 February protest's eve. It is to note that Sayed Majed Alawi was shot on the hands of pro-regime civilian militants. The bullet lodged in his chest and an urgent surgery was done for him. Since then, he became unable to make any activity that needs effort. Alawi had to undergo another surgery to take off the bullet out of his chest and the surgery was scheduled before him getting arrested. Nonetheless, he was charged with crimes that took place after being injured.
The verdict	On 27 March 2014, Alawi was sentenced to 15 years in prison after being charged with 6 charges including, "assaulting a security man"
The conviction evidences	• Confession under torture. The accused denied the confessions in the court • Confidential investigations

testimonies. He also questions the accused and gathers their confessions. The court listens to the investigator as an attesting witness in the case.

There are legal suspicions concerning the investigator, among them are:

1. The attesting witness of the investigator aims at presenting names as accused in order to decrease the number of announcements he has, especially when it comes to security issues.
2. The investigator tends to use all methods of moral and physical pressure to acquire confessions from the accused that proves his investigations right.

As for the confidential sources, they are the detectives and intelligence. They are the confidential witnesses whom the investigating officer relies on to reach the accused.

There is a group of legal suspicions that makes relying on confidential sources suspicious rather than reassured:

1. The used confidential sources are often from the same country where the accused is being arrested. There is always a possibility of relation between the accused and the sources which may lead to revenge and damages.
2. The confidential source receives an amount of money for every accused he brings for a case, which raises doubts regarding the source's credibility in the light of his interest in financial gain.
3. The confidential sources' statements are based on hearsays, i.e. they are hearsay investigations transferred from one confidential source to another.
4. One can't even confirm the existence of the confidential sources.

According to these suspicions, the Bahraini jurisdiction's dependence on the testimonies of the investigator and confidential sources considering them evidences is a suspicion that casts doubt over the judicial integrity, justice and independence.

Followings are samples of judicial cases through which the accused in security and criminal issues were convicted based on the judge's reassuring to the statements of the investigator and his confidential

the confidential sources' names in order to investigate them in a secret session, especially that the case includes a large group of accused suspects in important cases.

Most of the cases related to defendants' felonies on a basis of political events take this course. There are no eyewitnesses, but only confidential hearsays witnesses. With the exception of assembly cases through which the protestors are caught in flagrante delicto, most of the other cases have no real physical evidence except for what the investigator says of words reported from his confidential sources. No one knows these confidential sources and the defence can't investigate them.(2)

Who is the investigator? What are the confidential sources? What are the suspicions about the credibility of what they propose of testimonies and investigations?

The investigator is the officer who manages to present the names as accused in any issue after making the adequate investigations and reaching the physical evidences to conviction and listening to the

(Bahrain) In December 2013, the Bahraini government reported that the Special Investigation Unit had investigated all 46 deaths cited in the BICI report, which included deaths not specifically attributed to security forces. In addition, the government asserted that the SIU had "referred 39 cases to courts," involving a total of 95 defendants. Of those defendants, 13 had been convicted and 15 acquitted, with a "total of 25 cases" still before the courts.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

(2) http://www.alwasatnews.com/3550/news/print/6661451/.html

(reassuring). The criminal jurisdiction in Bahrain uses its capacities in (reassuring) the statements of the confidential sources and witnesses to prove the conviction raised against the political convicts.

While the recent legislations, in particular, the French legislations, move towards not relying on statements of the confidential sources used by the investigators to get the accused caught, the Bahraini jurisdiction depends on reassuring the statements of the confidential sources that the investigating officer usually refuses to unveil their names and identities.(1)

During a hearing session in the court on 15 January 2015, a witness (a detective), in a case of 61 accused of establishing a terrorist group, said that he had acquired his information through the assistance of 96 persons from confidential sources scattered along several countries in Bahrain. The witness also got permission from the public prosecution to investigate about some accused, but he did not get one to investigate about the others, yet he only resorted to law of protecting the society from terrorist actions. He affirmed that his confidential sources (the intelligence) are reliable, for they have been dealt with for a long time. The witness added that some of these sources have provided him with information about the establishment of a group according to his instructions, while others have done that out of their national duty. On the other hand, one of the accused in the case objected when the officer said that "the case is old. I don't remember all the details, but a terrorist group was established." Four witnesses also came to the courtroom and most of them said they remember nothing regarding the case's details. The accused's attorney panel, which consisted of 20 lawyers, also attended the session.

One of the accused said, "We are not terrorists. We have legitimate demands. The terrorist is the one who killed the martyrs". The judge then adjourned the session and ordered all the accused out of the courtroom before he listened to the attesting witnesses in the presence of the attorney panel only. The panel asked the court to provide it with

(1) http://www.alwasatnews.com/3550/news/print/6661451/.html

10 The Bahraini Judiciary Depends On The Hearsays Testimonies, Investigation Officers And Confidential Sources

"In configuring its doctrine, the court can rely on investigations it deems an indication that enhances its gathered evidences, however, the investigations alone can't be considered enough evidence or an independent indication on confirming the accusation."

"The uncertain evidences that the court can't rely on in convicting the accused are the findings of the state investigation department and statements of the investigator for they do not reflect but the investigator's view. In addition, these statements are considered a hearsay testimony that can't be taken into consideration unless after validation".

The book of appeal, lawyers bar in Giza, Hamdi Khalifa, p. 20

Pursuant to the general principles of law, the criminal judge is prohibited to resort to judgments based on hearsay testimonies (the witness heard someone or heard from someone about someone else).

There are also general rules in law, including that the doubt in the presented evidences proves the accused innocent and any doubt is to be interpreted for the sake of the accused and not against him. However, if the conviction evidences were equal to that of innocence, the innocence evidences are to prevail over that of conviction because innocence is the base. These are known basic concepts in the law.

However, opposite to the known basic concepts, and opposite to the law prohibition to verify the charges on the basis of hearsay evidences for they are considered uncertain evidences, the Bahraini jurisdiction convicts the accused who are tried for political reasons. The Bahraini jurisdiction also relies on findings of the state investigation department, statements of the investigator and confidential witnesses as evidences to convict the accused.

The Bahraini judges, appointed by the King and who are used to adjusting the law according to their politicized judgments, resort to manipulating in applying the phases of judicial certainty through

Judge Ebrahim Al-Zayed

The harshest in punishing the protestors

01 Al Zayed acquitted Mubarak bin Howailand Norah bint Abdallah, the famous torturers known for torturing and abusing 6 doctors, in July 2013.

02 Al Zayed acquitted, in September 2012, two policemen engaged in killing the two martyrs Ali Al Mo'men and Issa Abdulhassan although a number of people witnessed the murder at first hand.

03 The harshest sentence issued by Al Zayed against a Ministry of Interior official was in September 2012. It was against the murderer of the martyr Hani Abdulaziz, where he sentenced the former to only 7 years in prison. It is to note that this sentence is considered the maximum penalty for the charge of "beating until death" which is used as a substitute for "the intentional murder" charge in order to lessen the judgment.

04 In May 2013, Al Zayed ordered to release the two police officers accused of killing Hussein Al Jaziri who passed away on 14 February 2013. The two officers got out on bail of 500 Dinar each and were then pronounced clear of guilt.

Judge Ebrahim Al-Zayed

The harshest in punishing the protestors

01 Al-Zayed sentenced convicts to ten years in prison in May 2013 as a result of them throwing Molotov bombs on a police car.

02 In October 2013, Al-Zayed sentenced 9 citizens to life imprisonment and 4 citizens to 10 years in prison in the (5 Tons) case.

03 In October 2013, Al-Zayed sentenced 37 Bahraini youths to 10-5 years in prison in the "Al-Diraz explosion" case.

04 On 19 February 2014, Al-Zayed issued a death penalty against a citizen from Al-Sehla and life imprisonment sentence against six other citizens charged with killing a policeman.

05 Al-Zayed handed out life imprisonment sentences to 16 Bahrainis and 10 years in prison to 2 others in March 2014. These two were charged with an attempt to murder a policeman.

06 In April 2014, Al-Zayed issued a life imprisonment sentence against 12 accused. He also passed a verdict against 2 citizens to 15 years in prison under the charge of collaborating with Iran.

Al-Zayed's Cunningness in Trying Al-Marzouq

Al-Zayed also allowed Al-Wefaq leader, Khalil Al-Marzouq, to deliver his pleading in the court through which he explained how he was arrested and how he was called to the police station and the public prosecution. The judge, furthermore, allowed Al-Marzouq to talk in the presence of the international audience and describe the Public Prosecution as "biased". However, when Al-Marzouq said, "If I were to judge, I would have closed the case and turned to a real political solution in order to find out a solution for the country's crisis instead of deepening it". Trying to appear innocent, Al-Zayed replied, "no one decides to close a case except the three of us sitting on this platform. No one can interfere. The king only can forgive you. The jurisdiction and I are to decide where to move this case". At the end of the court session, Al-Zayed set Al-Marzouq free under the condition of ensuring his residence. This was a sign through which a number of lawyers understood that a political decision was made to acquit Al-Marzouq.

Although Al-Marzouq spoke about the biased Public Prosecution and did not mention the judicial system in his comments, Al-Zayed found it necessary to declare himself innocence along with the jurisdiction in front of the audience and activists: "Be sure that our decisions are independent. We, the three of us, only take the decisions. If there were any one to interfere in my decision, I would have certainly resigned for I don't accept any interference".

The honest and independent judge does not need to declare himself innocent before issuing any verdict. He neither needs to confirm his acquittal in the court room. The judge, however, has to be honest with himself, for the court room is a place where judges acquit the grieved rather than themselves.

volunteer lawyers, a number of activists, international human rights defenders and representatives of embassies worldwide attend and monitor the trials, as it was the case with the prominent human rights defender, Nabeel Rajab, and the leader of Al-Wefaq, Khalil Al-Marzouq. The authority can't pin arbitrary charges as terrorism against such people, noting that the terrorism charge is used by the regime as a cover for its other trials.

Of course, no severe legal breaches as those happening in the neglected ones can be committed in the cases in focus. Thus, running the cases in focus needs cunning and fake professional skills. Al-Zayed has all the needed cunningness, so the cases in focus are usually assigned to him.

Al-Zayed's Cunningness in Trying Rajab

While trying the prominent human rights activist, Nabeel Rajab, Al-Zayed used his cunningness in front of the activists who came from around the world to attend the trial. Although Al-Zayed refused to set Rajab free to participate in his mother's funeral, the former condoled Rajab with his sorrows and repeated "Nabeel what do you want to say? Speak out I want to listen to you?" Before spelling out his judgment, Al-Zayed repeated, trying to acquit himself, that he is a friend of Rajab's family.

From his part, Nabeel confirmed in a comment about the sentence issued against him that "the sentence was written by the Minister of Justice, personally, and that the grounds of the judgment which Al-Zayed depended on were the same as the minister's style". However, Al-Zayed affirmed that "he enjoys a strong relationship with the Minister of Justice whom he used to work with".

Meanwhile, Soumaya, Rajab's wife, said that Al-Zayed called Nabeel for his office in the court few minutes before issuing his sentence in order to acquit himself in front of her husband. "The judge Ebrahim Al-Zayed knew that he was going to issue an unjust sentence, thus he tried to pronounce himself free of guilt at his office repeating that he is a friend of Rajab's family".

The punishment issued by Al-Zayed against the airport protestors was the most severe in the assembly penal code. Article 178/179 of this code stipulates that the punishment for assembly should not exceed two years in prison. It was obvious that this punishment was based on political motivations due to the unrests witnessed in the country. Had this assembling happened after 2011, terrorism, sabotaging and terrifying the citizens' charges would have been added too, just as what is happening today. Moreover, the 10-years-period of punishment would not have been less. Al-Zayed's strict ruling (which is politically biased) was created by the regime that wants judges whom it can employ in oppressing the activists under legal titles. Al-Zayed was moved to the second supreme criminal court in 2006.

Amid Al-Dharani's foolishness and Al-Zayed's cunningness

Al-Zayed (was appointed in 2002) differs from his angry blockheaded colleague, Al- Dhahrani. Due to Al-Dhahranis' stupidity, weak personality and lack of professional and legal capabilities, he is known to be biased and obedient to the regime against the protestors. . On the other hand, Al-Zayed is known for his smartness and cunningness. He has the ability to make use of his legal knowledge and skills to hide his orientation during the hearings. He appears in the form of the just and good-listener judge who listens to all parties. However, his deceitful actions are soon uncovered due to his bias dealings with the evidences and the punishments issued later on. This cunningness makes the authority depend on him in the most difficult missions. How?

Security and Political Cases can be Divided into Two Types:

- Neglected Cases: are those cases whereupon unknown activists and protestors are tried. These cases are not usually followed by the public opinion no matter how severe the punishment was. The regime usually makes use of these cases and pins terrorist charges to these citizens in order not to allow any human right accountability or foreign following up.
- Cases in Focus: are those cases whereupon prominent and famous leaders are tried. These cases are usually of concern and followed by local and international public opinions. Usually a group of

evidences are also disproved when the detainees show the marks of torturing imprinted on their bodies.

Al-Zayed refused to play a video submitted by Mohammad Al-Mahasna showing the killing of the martyr Fadel Al-Matrouk at Al Salmaniya complex at the hands of one of the members affiliated to the Ministry of Interior on 15 February 2011. Mohammad Al-Mahasna handed the video and pointed at the killer found in the court room saying, "This is the killer". He then showed the video, he recorded, showing the process of killing Fadel Al-Matrouk. The video recorded the whole process starting from the moment the ministry of interior's members attacked the funeral of Ali Mushaima until shooting Al- Matrouk to death. Al-Zayed refused to show this video in his court, and acquitted the killer later on.

It is a paradox when Al-Zayed, himself, sentences Mohammad Al-Mahasna, the only witness on the murder of Al-Matrouk, to life imprisonment based on a malicious charge.

Before 2011

Al-Zayed's severe sentences are not a result of 2011 incidents alone, for he has been already known, before 2011, for number of cases during which he issued severe sentences against protestors and activists. One of the most famous cases is "The Airport Case" when a protest happened in a spontaneous way in Bahrain airport on 25

December 2005 as a result of the arrest of Sheikh Mohammed Sanad.

Sanad was returning from Iran where he studied and had already called for a referendum on the legitimacy of the regime in Bahrain under the auspices of the United Nations two months before his arrest.

At that time, Al-Zayed was a judge in the second criminal court when he issued an enforceable judgment of two years in prison against 12 accused from those arrested in the airport case over assembling charge. After the public prosecution failed to submit clear evidence proving that any of the arrested had sabotaged or protested, it accused them of assembling.

February 2013. The two officers got out on bail of 500 Dinar for each and then were pronounced clear of guilt.

The Paradox...

The paradox lies in Al-Zayed setting the members affiliated to the Ministry of Interior who are convicted with murder free, whereas refusing to release a pregnant Bahraini woman charged with assaulting a policewoman. The detained woman was in her last month of pregnancy and was suffering from bad health conditions.

In general, Al-Zayed is known to be the most famous one in issuing collective harsh sentences without considering the differences in roles and grounds. He, moreover, makes use of every gap that can be used against the accused politician.

While Al-Zayed's trials depend on (being confident to) secret investigations and anonymous witnesses to convict the accused political detainees, these evidences are refuted when listening to the testimonies of the present witnesses with respect to murderers and torturers. The

(Bahrain) Human Rights Watch reviewed the remarks by Ali Salman at issue, which constitute nonviolent political speech. Salman said that Bahrain's "revolution" continues toward the "realization of a respectful country that embraces all Bahrainis without exception, without differentiation, without distinction." He spoke of the "subjugation of the people" and "violations against demonstrators," while thanking those who had created the exhibit. He also noted that the exhibit depicted various human rights violations, including many "of which Mr. Bassiouni [BICI head commissioner] reported." For Bahraini authorities to charge an individual based on such remarks suggests that they consider any speech they find objectionable for any reason to be criminal.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

the charge that became a title of any clash between the protestors and security forces.

- However, in April 2014, Al-Zayed issued a life imprisonment sentence against 12 accused. He also passed a verdict against two citizens to 15 years in prison under the charge of collaborating with Iran.

The Most Lenient…

The aforementioned cases are samples of Al-Zayed's sentences against the protestors. Contrary to these strict sentences, we notice loose and lenient ones when the convicts are the killers or torturers from the Ministry of Interior.

- Al Zayed acquitted Mubarak Bin Howail and Norah bint Abdallah, the famous torturers known for torturing and abusing 6 doctors, in July 2013.
- In addition, he acquitted, in September 2012, two policemen engaged in killing the two martyrs Ali Al Mo'men and Issa Abdulhassan although a number of witnesses including the journalist Naziha Said saw the murder at first hand. However, the two policemen did not attend the sentence hearing session for they were already set free.

According to the lawyer, Mohamed Al-Tajer, most of the accused in the murder cases "did not enter jail until the issuing of judgment day, although they should have been imprisoned since the first day." He added, "They were never inside prison."

- The harshest sentence issued by Al-Zayed against a member affiliated to the Ministry of Interior was in September 2012. It was against the murderer of the martyr Hani Abdulaziz, where he sentenced the former to only 7 years in prison. It is to note that this sentence is considered the most severe penalty for the charge of "beating until death" which is used as a substitute for "the intentional murder" charge in order to commute the sentence.
- In May 2013, Al-Zayed ordered to release the two police officers accused of killing Hussein Al-Jaziri who passed away on 14

9 The Judge Ebrahim Al-Zayed: The Most Merciless...The Most Lenient

Ebrahim Al Zayed, the fourth criminal court's judge is known to be the most extreme in searching for evidences to convict political prisoners

as well as searching for evidences to acquit torturers and criminals. Al-Zayed issues the harshest sentences against the accused politicians and the most lenient sentences when it comes to torturers and killers.

Al-Zayed is well known for his soft voice and effeminate way of talking. He has distinctive body movements. He is narcissist and self-impressed. His close people describe him as "a self-impressed girl". However, this kindness is strangely met with harshness in issuing legal provisions against the security and political convicts. But such a contradiction becomes less strange when we remember that we are talking about Bahrain's loose judicial system; the unjust, unfair and dependent system. It is to mention that the same system turns to be very severe and strict when dealing with the political dissents.

The Harshest in Punishing…

The following are examples of Al-Zayed's utmost cruel sentences whose victims were amongst the political convicts:

- Al-Zayed sentenced convicts to ten year in prison in May 2013 as a result of them throwing Molotov bombs on a police car.
- In October 2013, Al-Zayed sentenced nine citizens to life imprisonment and four others to 10 years in prison in the (5 Tons) case.
- He also sentenced 37 Bahraini youths to 5-10 years in prison in October 2013 in the "Al-Diraz explosion" case.
- On 19 February 2014, Al-Zayed issued a death penalty against a citizen from Al- Sehla and life imprisonment sentence against six other citizens charged with killing a policeman.
- In addition, Al-Zayed handed out life imprisonment sentences to 16 Bahrainis and 10 years in prison to two others in March 2014. These two were charged with an attempt to murder a policeman;

think in a just, human right and legal way to achieve justice". This expression may anticipate that everyone, including Al-Kowwari, knows the truth. It is the truth of having a number of judges mixing between security and justice. However, Al-Kowwari cannot say that the lives and freedoms of the political dissents are at the hands of those judges who judge people according to security rather than justice.

Regarding the true state of the Bahraini judiciary, Al-Kowwari said, "The council is facing a number of technical problems of which most were solved. Meanwhile, the council is working to find out solutions to all the obstacles facing citizens and lawyers." "My preliminary analysis is that the judicial authority has not been developed since a long period of time, which affected its members negatively," he added.(2)

After filing this complaint and holding a meeting between the lawyers and head of the supreme judicial council, some formal changes started to appear in the fourth criminal court hearing sessions. In addition, the barriers which were placed to prevent the lawyers from entering the courtrooms were removed and Al-Dhahrani started allowing the accused to give their statements about the torture they were subjected to and started writing them down in the court notes. However, it was not so long before things returned to their previous state.

(2) http://akhbarsuper.com/News-842853.html

Jalila Al-Sayed, Sami Siyadi, Mohsen Al-Alawi, Abdulhadi Qaidom, Mohammad Al-Tajir, Jassim Sarhan, Doaa Al-A'am and Manar Maki, presented an explanatory note for the head of the supreme judicial council, Salem Al-Kowwari, on 26 February 2014. During their meeting with Al-Kowwari, they talked about the problems of the Bahraini judiciary and the judges as well.

Al-Kowwari neither denied nor affirmed what was mentioned in the complaint, for all the evidences and cases happened in front of all the people who were present in the courts and were aired on media outlets and spread on social media networks.

Nonetheless, we can say that Al-Kowwari underlined what the lawyers had mentioned and he added, condoling, "you know what we have inherited". Al- Kowwari's words represented the bad judiciary legacy and the number of problems, which some were solved and some remained unsolved until now.

However, Al-Kowwari's expression "some judges have taken off the judge's character and have become public employees" was more dangerous as the lawyers said. This is considered a testimony, confession or admission from the most supreme judicial authority in Bahrain regarding the corruption in the judiciary system, for it allows the judge to take off his justice costume and wear that of the public employee under the regime's authority, meanwhile proceeding in trying the accused.

If we take into consideration that Al-Kowwari's expression is "diluted" due to his critical position in the authority and because he is talking from an official position that prevents him from telling the whole truth, we can predict how the judges turned into public employees at the hands of the regime.

Al-Kowwari added that the supreme judicial council sought to produce a pure judicial work apart from politics, tribalism and sectarianism. He said, "This is what should be embedded in the judge's mind during performing his job without mixing security to justice. The judge should not think in a security way, however, his duty is to apply justice and

especially that the police and Public Prosecution prevent them from attending the interrogation with the detainees arrested for political background. On the other hand, the judges refuse to present any serious defence, listen to the arrested, examine the torture marks, talk about them or even make interrogations about. The lawyers see that most of the judges have no desire to listen to the detainees' demands; which makes the pleading useless. Besides, some trials were conducted without witnesses or written pleads, despite the defence team insisted to present."(1)

The complaint filed by the lawyers raised a wave of resentment among the public, especially that the 90 lawyers are pleading for the accused in security and political cases. However, the details showed a bias exercised by the Bahraini judiciary against the accused in such cases and their lawyers as well. These details were not witnessed in other criminal civil cases.

A number of lawyers, Hassan Radhi, Mohammed Ahmed,

(Bahrain) International human rights law permits restrictions on expression that amounts to "advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence." However, the Supreme Appellate Court's understanding of what constitutes incitement falls far outside the scope of what international law contemplates. The court, in reaching arbitrary conclusions about the difference between a "critic" and an "inciter" as the basis for criminal convictions and lengthy prison terms, renders principles of freedom of expression meaningless and brings almost any speech critical of the ruling authorities within the ambit of criminal prosecution.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

(1) alwefaq.net/cms/201427162/20/02/

court notes claiming that the head of the court has the right not to record the lawyers' demands. When Mohsen objected to the judge's action and insisted to pin his demands, the head of the court turned his face away from the lawyer and moved to talk to another one. The judge ignored Mohsen's right in writing his demands. The judge's act is considered against the law and, in particular, article 226 of code of criminal procedure regarding abusing the lawyer and ignoring his client's right of defence. The lawyers expressed their sadness with the treatment they received from that court, affirming that it is not the first time to happen. That incident ended up with the judge ordering to dismiss Al-Alawi from the courtroom, then someone held him from his arm to forcibly take him out; the thing Al-Alawi refused. Thus, he asked to record his withdrawal from the case.

"This is added to what we witnessed of harsh and inhuman mistreatment of the accused during their trials and in front of the judges at the hands of the security men. Everything that has been mentioned humiliates the lawyers and their image in the eyes of their clients. It also demeans the dignity of the lawyers and the profession as well and damages the judiciary image and position in the eyes of people and the lawyers, who will notice that justice has been lost in the justice rooms," added the complaint.

The lawyers annoyingly said, "The lawyers' entrance to the courtrooms has changed to a chance to expose them to more harassment by the policemen who place metal barriers to prevent moving between a court and another. As soon as the judge enters, the policemen lock the courtrooms door from inside; i.e. obliging the lawyers to frequently try to enter the same court for more than an hour as they wait for the session to be held due to preventing them from entering the courtroom."

"The interference of the security men by the use of force to prevent the lawyers from entering and dismissing them out of the courtrooms is way worse," added the lawyers. "It is important in this context to shed light on one of the causes of the continuous misunderstanding between the lawyers and the judges. From the one hand, lawyers feel disappointed for their incapability to provide the minimum defence guarantee,

8 A Justice System That Masters Insulting Lawyers

We presented in the previous chapter, the judge Ali Al-Dhahrani's characteristics, who is known by lawyers as the angry blockhead. Al-Dhahrani is well known for his bias against the defendants in the security cases, his ill temper and expelling both the defendants and lawyers out of the courtrooms. As the cases of lawyers' expulsion and mistreatment in the court increased, 90 lawyers filed a complaint on 20 February 2014 to the supreme judicial council discussing the harassments, power use and improper treatment against them inside the courtrooms by some judges and Ministry of Interior's members. The lawyers also complained about being disappointed with the absence of any defence guarantee.

In the complaint, the lawyers condemned "the improper treatment" and said it "damages the judicial authority before damaging the lawyers". They also shed light on what happened with their colleague Jassim Sarhan on 17 February 2014 when one of the security men poked him from behind to make stop him talking during pleading for his client. This incident took place in front of all the people who were present in the courtroom including the court judges who did not interfere to stop this assault. According to their complaint, the lawyers said, "this is considered as an abuse of the judicial prestige and transgression against lawyers".

The lawyers, however, expressed their dissatisfaction with the expulsion of their colleague Abdullah Zainuddin during the same hearing session for no reason. Abdullah attended the session as a trainee lawyer from Mohammad Al-Tajir's office. In addition, when the former asked about the reason of his dismissal, the judge shouted at him and asked the police to take him outside the court. The police forcibly dragged Abdullah out!

The lawyers recounted what happened on 18 February 2014 while the fourth criminal court was considering a case, "the head of the court refused- as he always did- to record Mohsen Al-Alawi's demands in the

Judge Ali Al-Dhahrani
son of the previous speaker of the Council of Representatives, Khalifa Al-Dhahrani
Lacks the legal experience
01
02
Is not aware of the code of criminal procedure and the procedural law
Treats defendants as opponents rather than accused
03
04
Intentionally mocks the accused and addresses them with numbers instead of their names
When the defendants recount their torture stories, he turns his face away from them and obliges them to stop speaking by calling the next accused to speak
05
06
Does not carefully consider the conflicts between the public prosecution and the witnesses it brings
Ignores the defendants complaints of torture and extracting their confessions under duress
07
08
Quickly gets furious and irritable when it comes to the political prisoners or their lawyers
Tends to analyze matters in an agitated rather than rational way
09
10
Provides protection for the torturers and the public prosecution's agents through refusing any accused or lawyer statement regarding torturing
When any accused persists on directing charges to a torturer or public prosecution agent, the judge dismisses him or rejects to note his statements
11
12
Does not permit any critical question raised to the witnesses by the defence team or any question that might convict any of the Ministry of Interior employees

considered a violation of the defence right and the free proof principle relied on in the criminal matters," adding that unveiling the crimes is one of the security cameras aims, as the officials claim.

In a previous session, the court listened to the witnesses, who were the investigators and two Asian witnesses. One of the witnesses who attended the court was the victim. It was shown that his left hand was covered before entering the court, however, when he entered the court's room to give his statements, he removed the bandage and revealed that he only had two fingers in his fist.

The time Al-Dhahrani gives to the judge to write the defence does not exceed a week, for the former is in a hurry to issue a verdict against the accused whose sessions, in general, do not last more than 2 months. Despite that the defence plead file consists of about 50 pages and the lawyer has to consider the whole file of the accused before preparing his plead, the court only grants the lawyers a week to complete the proceedings.

These are Al-Dhahrani's characteristics as he reveals and as revealed in the courtroom. Al- Dhahrani does not feel concerned about the judge image he has to feature; he does not even assume or pretend it. He is biased and does not even fake respect towards the accused of different political views, for he, most probably, does not enjoy personal qualifications that help him stay patient. He believes he is not even obliged to try to stay patient.

Thus, the lawyers resorted on 20 February 2014 to write a detailed explanatory letter to the counselor Salem Al-Kowwari regarding the judges' mistreatment towards the lawyers. In the next part, what was the content of this letter? What was Al-Kowwari's reply? What does Al- Kowwari's response reveal regarding the judges in Bahrain?

tribunals. The court also expelled the human rights activists since the beginning of its sessions."

The judge's characteristic: Judicial temperament, he deeply considers the cases and does not rule without evidence and knowledge. He does not only rely on statements to issue his verdict. Al-Dhahrani's characteristic: Most of the sources that Al-Dhahrani relies on their statements and is confident to are of confidential sources. All of their stalemates are hearsays and not physical, i.e. that witnesses do not see by their own eyes that the accused had done what they were charged of, but hear from someone form confidential sources. The only (confusing) cases are those of protesting.

98% of cases to which Al-Dhahrani has given verdicts were met with convictions. Besides, his court is known as the one to issue death penalties and life imprisonment, for rarely does a week pass without issuing collective life imprisonments.

Al-Dhahrani refuses to meet the demands of the lawyers attributed to prove the innocence of their clients, but he only listens to the normal demands. In addition, Al-Dhahrani's court refused to get the videos from the security cameras in "Al-Dair Bombing" despite the Ministry of Interior has tapped videos; which was considered strong evidence to prove the innocence of the accused. The lawyers repeated their request for the videos in the three sessions, however, the judge declined to talk to any party. "Any demand that proves the innocence of the accused is rejected", stress the lawyers.

The lawyer, Abdullah Zainuddin, said, "the court refused the demand of the defence team regarding getting the security cameras owned by the Ministry of Interior that affirm the innocence of the accused from charges imposed against them." Zainuddin considered this rejection "a clear legal violation for the code of criminal procedure which reflects the judge's intent in issuing the conviction." "To your information, the Ministry of Interior posted a video about the bombing on the media and social media networks," he added.

Zainuddin also affirmed that "the court's refusal to get the videos is

The judge's characteristic: Strict in issuing his fair verdicts if all facts were uncovered. He is unbiased in his judging.
Al-Dhahrani's characteristic: He provides protection for the torturers and the public prosecution's agents through refusing any statement from the accused or lawyer regarding torturing. When any accused persists on talking, the judge dismisses him or rejects to note his statements. The judge also does not permit any critical question raised to the witnesses by the defence team or any question that might convict any of the Ministry of Interior employees.

One of the detainees pointed at an "attorney general" who was attending the session, saying that: "he forced me to sign on false confessions and tortured me". Al-Dhahrani soon expelled the detainee from the court. Mohsen Al-Alawi has already asked the judge to have the accused checked on for torturing marks on their bodies; however, the judge waited for more than two months until most of torture marks disappeared. Sajjad Al-Alawi was another victim who was sentenced on the grounds of false confessions which he signed under duress and torture. Sajjad's lawyer has already asked the "judge" to check on the torture marks but the latter refused.

The defence team presented the case of 14th February Youth Coalition on 12 July 2013 and unveiled in a press conference that the fourth criminal court "did not pen in the court's note anything that convicts or points fingers at the Public Prosecution, headed by the Judge Ali Al-Dhahrani, the son of the spokesman of the council of representatives of Bahrain.". The defence team stressed that "the judge refused to write the defendants' statements about the torturing and threating exercised by the public prosecution's members, in particular Ahmed Bucheery, against the accused" noting that "all of the accused stated that the latter was the one to threaten and torture them besides cursing their rituals including Imam Ali."

The court affirmed that "it refused to have the detainees' families present at the court, where it dismissed the families of the arrested and the court observers as if it was a secret court like the National Security

so", Al-Alawi answered "record our leaving and our demands' refusal". During that, the prisoner Sajjad said to the judge: "you are a spoke in the wheel of reform sought by Al-Kowwari (head of the supreme judicial council)." The judge ordered the accused out of the court, then another accused shouted and voices were raised. As a result, the judge adjourned the session.

On 24 April 2014, the judge sent the accused out the court because they did not stand up for him. Mohsen Al-Alawi tweeted: "problems are increasing in the fourth criminal court due to the judges' treatment, today the youth rejected to stand up for the court for they felt justice was lost. Consequently, the judge sent them all out".

The judge's characteristic: Of strong personality which makes him do not fear the authority and people in power. Self-honored who is indifferent to life desires and does not accept bribery.

Al-Dhahrani's characteristic: He speaks highly of authority and people in power who placed him in the court and rewarded him by promoting him to judicial posts. After promoting a number of judges and heads of Public Prosecution, with Al-Dhahrani among them, for higher judicial positions in July 2010 by a royal order, and while the penalties were being harshened against the political detainees, (those who were promoted) spoke highly of the royal order. They considered the king's decision a reward for the end of the judicial year, they also expressed their gratitude to the trust the King confided in them. They, moreover, thanked the PM, the Crown Prince and the deputy chairman of the supreme judicial council, Sheikh Khalifa Bin Rashid Al Khalifa.

In this occasion, Ali Al-Dhahrani said that: "the decision consolidates the Bahraini judiciary, stressing that the promotions provide an environment for trust that there is a continuous appreciation and a motive for the judges to exert more effort to serve the Bahraini justice". "The King's appreciation for the judges comes as an episode in the reforming project series which established its rules and will last for the Bahraini bright future in his reign," he added.(3)

(3) http://www.alayam.com/alayam/LastArticle/29468

talking about him and the lawyers do not acknowledge him. Any smile between two persons is enough to threaten them to be thrown out of the court room, for he thinks they are laughing at him.

In the 14 February cell's second session, Al-Dhahrani allowed the accused to talk about what they suffered after he had prevented them in the first session; however, he wrote their words without mentioning any details. When Rihana Al-Mosawi talked about being tortured and stripped of twice at the hands of male officers, he penned in the court's note the word "threatening" instead on "torturing and stripping". Thus, the lawyers protested to write the details down using the defendant's expressions. The judge refused, got agitated by anger and adjourned the session. Since then, he started refusing to listen to the accused during the hearings. Whenever an accused persists to talk, the judge gets angry, adjourns the session or dismisses him from the court. The same thing was applied to Al Imam Army Cell case where he refused to listen to the accused statements of torture.

On 18 February 2014, Al-Dhahrani kicked out the lawyer, Mohsen Al-Alawi, from the court after the former flamed up with rage with Al-Alawi and argued together in the courtroom. The case was about forming a terrorist cell to attack the US military base. Sajjad Al-Alawi was among the accused in this case whom Mohsen Al-Alawi was pleading for. The judge wanted to postpone the session until the closing argument; Al Alawi protested against the judge's decision and filed a complaint against the head of the Public Prosecution and the investigating officer for torturing his client, Sajjad Al-Alawi, and asked the judge to know the case's progress first. Al- Dhahrani ignored Al-Alawi's demand and proceeded in his measures. Al-Alawi refused the latter's actions and while Al-Alawi was demonstrating his reasons, Al-Dhahrani ignored him for the second time and moved to talk to another lawyer. Therefore, Al-Alawi objected to the judge's action and was ordered out of the courtroom. The judge and the lawyer argued and the latter asked the former to record his leaving for not noting his demands; however, the judge did not respond.

The matter developed in the courtroom when some lawyers withdrew from the session too. Al- Dhahrani said, "Who wants to leave may do

Detention Centre. He added that he was being subjected to ill-treatment in his solitary confinement where the guards used to curse the prisoners and the Shiite sect. Al-Alawi stated that one of the officers there, Major Ahmed Al-Khalidi, always described Shiite as terrorists. There was also No Response! The session was adjourned to 29 August 2013.(2)

On 3 November 2013, Al-Dhahrani sentenced four defendants to life imprisonment, six others to 15 years in prison and acquitted 14, after being defamed and their photos being aired on television and published in newspapers.

The judge's characteristic: Patient, especially when he listens to the defendants' defence.

Al-Dhahrani's characteristic: He is described as the angry blockhead; he quickly gets furious and irritable when it comes to the political prisoners or their lawyers. A blockhead quickly gets mad from others based on personal or hasty interpretations and tends to analyze matters in an agitated rather than rational way. The blockhead has prejudges and partialities by which he explains the stances of others; these partialities control the judgments he issues against people. He only listens to one party before issuing his judgment; he has no judicial temper in rumination, consideration and carefulness. The angry blockhead often lacks self-confidence and people do not tend to befriend him for he is ill-mannered and has no communication skills; this character is often linked to unconfident persons.

Being a person with the above characteristics is something acceptable; however, the problem lies if the one with those characteristics was a judge or a head of a court. This thing is not acceptable except in the courts that betray justice. Al-Dhahrani is known for his quick temper with the political prisoners and their lawyers. He quickly adjourns the session and orders the accused and their lawyers outside the court whenever he feels troubled and does not know how to behave. This is considered a trademark for Al-Dhahrani's sessions. He is known to walk in the court moving his face around for he is sure that others are

(2) http://www.bahrainrights.org/ar/node/6350

for disabling the provisions of the constitution and dissolving the parliament - headed by the judge's father - which can be considered as a conflict of interest. The defendants were also being tried for seeking to overthrow the regime represented by the ruling Al Khalifa family –the family of right-winged Hamad Al-Khalifa - which can be also be identified as a conflict of interest.

The six lawyers who withdrew from the case submitted a memo to the court through which they expressed that according to the law, the judiciary should suspend the case until a decision was made by the supreme judicial council concerning the lawyers' request.

Al-Dhahrani did not take any of the aforementioned into consideration; however he proceeded with hearing the testimonies of the prosecution witnesses. The first witness, Mohamed Khalid Al-Saeedi, said that his "confidential sources" (!) had led him to conclude (!) that the defendants were involved in founding a "terrorist cell". He added that the defendants had been communicating through Viber, Skype and email and they had Iranian and Omani telecom chips.

The witness was not able to answer all the lawyers questions regarding the details of the case, and his answers were either "Check it in the investigation records", "I forgot" or "the sources are confidential". His answer to one of the lawyer's questions was inconsistent to his statement in the investigation records. Did this inconsistency in the prosecution witness's statement halt the judge Al-Dhahrani? The answer comes: No.

The surprise was when one of the defendants told the court that the witness, Officer Mohamed Khalid Al-Saeedi, is the same person who tortured him during interrogation at the Criminal Investigation Department. He stated that he was tortured on the physical and psychological levels, and that the confessions were not true. Did this change anything with regards to the judge Al-Dhahrani? The answer comes: No.

At the end of the session, detainee Faisal Al-Alawi shouted that he was tortured physically and psychologically at the Criminal Investigation Department and that he was still placed in solitary confinement in Asri

chance to speak in front of the court regarding the abuses they were subjected to during arrest, detention and interrogation. One of the defendants in the case, Sayed Faisal Al-Alawi, raised his voice to tell the court: "I have the right to speak, as I suffer from three weeks in solitary confinement while handcuffed, I'm deprived visitation rights and contacting my family, there are no human rights in Bahrain." Another defendant, Ali Sanqoor, also said to the court: "We have the right to speak; this is the second time we are brought here and not allowed to speak." However, the court didn't record any of the defendant's complaints, but the judge asked for the names of those who spoke to be recorded. In addition, the court ignored the lawyers' request to refer the defendants to an impartial medical committee for examination of any injuries they might have suffered while in detention.

Six out of the nine lawyers withdrew from the case during the third session on 20 August to express their objection to the disregard that their request received after demanding referring the case to another independent court, for the defendants were being tried

(Bahrain) The National Safety Courts served primarily as a vehicle to convict defendants of purported crimes arising from the defendants' exercise of the rights to freedom of expression, association, and peaceful assembly. Such rights are well established in international law, particularly the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR). The ICCPR provides that "everyone shall have the right to freedom of expression," including "freedom to seek, receive and impart information and ideas of all kinds, regardless of frontiers, either orally, in writing or in print, in the form of art, or through any other media of his choice." Bahrain's Constitution states that "freedom of conscience is absolute" and "freedom of opinion … is guaranteed," and recognizes the rights to assembly and to form associations.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

and the witnesses it brings. He also ignores the accused complaints of torture and extracting of confessions under duress. In addition, he does not allow the accused to be checked by the forensic physician unless after a long time following their torturing to give time to the marks to disappear. He depends on hearsay evidences (witnesses from the Ministry of Interior), despite the lack of physical evidences that convict the accused other than the former statements and the confessions extracted under duress.

Ten detained defendants were tired under the internationally criticized terrorism act in the case known as "Al-Imam Army cell", along with another 12 defendants who were wanted. The accused were charged of "establishing, leading, joining, supporting and funding a terrorist group with the intention of arming and training its members to carry out acts of terrorism targeting public properties and police." They were also charged of "conspiring with Iran to plot terrorist attacks in Bahrain - establishing ties with the Iranian Revolutionary Guard and providing them with military and security information about vital facilities in Bahrain", in addition to "receiving training to carry out acts of terrorism".

This was the charge, however what were the evidences the Public Prosecution relied on and the court, headed by the Judge Ali Al-Dhahrani, approved later on to issue the sentence upon? The Public Prosecution did not actually provide any physical evidences that link these defendants with any kind of terrorist activities. In addition, all the witnesses are employees in the Ministry of Interior which represent the prosecutor's side. Among what the Public Prosecution called evidence were: "encrypted flash memories, mobile devices, laptops, cameras, CDs, red horn, first aid kit, some nails and fire extinguisher" in addition to documents about the 14th February revolution including "Lualua Revolution charter" which has been distributed online since February 2012. The evidences mainly relied on the accused confessions who claimed to have been tortured.

For two consecutive sessions (the second one on 15th August) the court head, Judge Ali Al-Dhahrani refused to give the defendants any

with numbers instead of their names. When the defendants recount their torture stories, he turns his face away from them and obliges them to stop speaking by calling the next accused to speak. In addition, he writes in the court notes brief wording that does not express the exact facts said by the accused, whereas the code of criminal procedure orders the details to be written according to the accused's words (see the previous part).

When the lawyer pleads for his client who is accused in a security or political case, Al-Dhahrani does not look at the lawyer but moves his sight all around the court room and looks at the ceiling, as lawyers were quoted. The lawyers, however, affirm that the judge seems as "if trying the lawyer before trying the accused and considers both; the lawyer and accused, in one rank". They add that, "he looks at the accused as terrorists and at the lawyers as agents for betraying terrorists."

In one of the hearing sessions of the accused in burning a car tire near the Formula 1 circuit case, one of the prosecution witnesses, and before the alibi witnesses' session, was calling the accused who have not yet been convicted as "traitors". The lawyers objected for the use of the word "traitor", however, the judge Al-Dhahrani replied that "there is nothing wrong with his words". Furthermore, when the lawyer left the court as a sign of protest, Al-Dhahrani wrote in the court notes that the accused, with the help and incitement of the lawyers, made acts of vandalism and then he adjourned the session. At the same time, he held another session and listened to the prosecution witnesses without the accused being present; the thing which is considered illegal.

The judge also ordered the accused Sajjad Al-Alawi outside the court and did not allow him to attend his trying hearing sessions. In fact, the judge has no legal right to prevent the accused from attending his trying sessions.

The judge's characteristic: good-tempered and aware of all the circumstances of the case to which he has given justice.
Al-Dhahrani's characteristic: Al-Dhahrani is ill tempered and does not carefully consider the conflict of interest between the Public Prosecution

Al-Dhahrani's Characteristics:

Ali Al-Dhahrani, the judge, is the son of the spokesman of the council of representatives of Bahrain who is close to the ruling family and the PM. Being a graduate from Cairo University from the faculty of law, Ali Al-Dhahrani was appointed in 2002 as an attorney in the public prosecution. In 2006, he was moved to the third small criminal court where he served until 2009. He was then appointed as a right-winged judge in the second criminal court until 2013. However, in 2011, he participated in the locally and internationally notorious National Security tribunals. Al-Dhahrani was the one to rule the "21 case", known as the figures' case. The lawyers who attended the hearing and the families of the figures affirmed that Al-Dhahrani was smiling while issuing severe verdicts against the accused. The fourth criminal court, established in July 2013, needed judges who were willing to issue the severest penalties against the activists and protestors, thus Ali Al-Dhahrani was chosen to be its president.

We will now compare the judge's characteristics as stipulated in all constitutions and human right legislations worldwide to Ali Al-Dhahrani's, the president of the fourth criminal court:

The judge's characteristic: familiar with the legal principles he rules by.

Al-Dhahrani's characteristic: Al-Dhahrani lacks the legal experience and he is not aware of the code of criminal procedures and the procedural law. For instance, the law allows trainee lawyers to attend the court on behalf of a working lawyer; however, Al-Dhahrani prevents trainees to do so and orders them to go outside the court. This is considered an unawareness of law or a clear violation. On the other hand, the lawyers classify the verdicts issued by Al-Dhahrani as legally tenuous and void of reason and evidence, contrary to those of Ebrahim Al-Zayed's, whom we will specify a special part for.

The judge's characteristic: Jovial with the opponents, i.e. does not get bored of listening to them – during the court session-.

Al-Dhahrani's characteristic: He treats the defendants as opponents rather than accused. He intentionally mocks them and addresses them

7 Judge Ali Bin Khalifa Al Dhahrani: The Angry Blockhead

The court is the judge; when the authority establishes a court whose aim is to root out the activists and protestors and harshen the penalties under Terrorism name; it needs a judge who has the will to abandon his legal duty and ethical conscience and perfectly play the required role. In brief, it needs a mercenary who acts as a judge.

The Judge's Characteristics:

Here are some judge's characteristics as mentioned in the legal postulates[1]:

1. Qualified, expert, educated and familiar with the legal principles they rule by.
2. Good-tempered and aware of all the case circumstances.
3. Patient, especially when they listen to the defendants' defence.
4. Of strong personality; which make them do not fear the authority or people in power.
5. Self-honored who are indifferent to life desires and do not accept bribery.
6. Judicial temperament, they deeply consider the cases and do not issue verdicts without evidence and knowledge. They do not only rely on the statements to issue his verdicts.
7. If things got confused and difficult, they do not lose the ability to consider them. They do not hesitate to disclose the facts based on evidence and proof.
8. Jovial with the opponents, i.e. they do not get bored of listening to them – during the court's session-.
9. Cautious in order not be deceived by the means of fraud and trickery. They are indifferent to flattery and praise.
10. Strict in issuing their fair verdicts if all facts were uncovered. They are unbiased in their judgment.

(1) http://ar.wikipedia.org/wiki/قاض

The Fourth Criminal Court

The aim of establishing the Fourth Criminal Court in 2013

01 Make the largest number of activists and protestors stand before the court and endure the huge number of the daily increasing cases.

02 Issue strict and harsh sentences against the activists and protestors reaching death sentence sometimes.

03 Speed up the trials and issue judicial decisions against the activists and protestors in record periods.

04 Make clear that whoever deals with the protestors are terrorists

05 Warn the other activists and protestors about their fate of harsh penalties in case they continue their activities and movements.

torturing?! How can the judiciary call the judge to investigate allegations regarding extracting confessions under duress while continuing the lawsuit procedures against the accused who were subjected to the severest forms of torture?!"

Through this example we notice how the court achieves its imposed task properly and how "Bahrain does not suffer from a malfunctioning judiciary system, but from an injustice system that perfectly works" as Joe Stork says.

1. Contrary to the judge's role, Ali Al-Dhahrani, the judge, insulted the accused during the trial.
2. Ali Al-Dhahrani, the judge, breached the justice of the court through preventing the accused from speaking, in addition to insulting one of them.
3. The lawyers were surprised when the judge convicted all the 50 detainees in the 14th of February youth coalition "cell" although most of them do not know each other.
4. The lawyers were surprised when the judge issued verdicts against the accused within 3 sessions only; noting that 2 of the 3 sessions were held with neither lawyers not accused.
5. Arresting 97% of the accused in the last period without a judicial authorization or arrest warrant.
6. More than 90% of the issued verdicts were convictions, whereas the innocence cases were rare; which proves a defect in justice.
7. Preventing the lawyers from attending the investigation sessions or entering the detention centers using diversionary tactics and telling the detainee that his lawyer did not show, in order to make the lawyers look as liars in the eyes of their clients.
8. The continuous use of coercion and torture, in addition to extracting testimonies under pressure and duress as convicting evidence against the detainees.

The most blatant violation mentioned by the lawyers was that "the investigating officer, and not the public prosecution or the judiciary, is the one who decides whether the case is under the terrorism act or not". Thus, the court specifies its grounds of judgments according to the decision of the investigating officer.

Furthermore, the lawyers stressed that, "the public prosecution always has confidence in the national security investigations or criminal investigations before meeting the accused; this proves that questioning the accused in only formal".

The lawyers wondered, "How can the judiciary feel confident to the investigations of an officer who is charged with

witnesses' session, then the defense session and finally issuing the verdict.

The court conducted its sessions without the defendants being present. Two months were enough to achieve its mission in issuing the sentence, thus, on 29th September, the court convicted all the 50 defendants; 16 of them were sentenced to 15 years in prison, and 4 were sentenced to 10 years. It also sentenced 30 Bahrainis with one Bahraini lady among them in the "cell" to 5 years of prison. The court declared that it punished the defendants pursuant to "protecting the society from terrorist acts and the decree of law 14 of 2011 regarding prohibiting and combatting money laundering and terrorism financing"

The evidences the Public Prosecution relied on and the court issued verdicts upon were specified by the public prosecution's attorney, Ahmad Al Dosari, as "the hearsay evidences represented in the witnesses testimonies and accused statements, in addition to the physical evidences the Public Prosecution attained that support these charges and affirm that the accused had committed the crimes attributed to them."

"The collaboration between the defendants and a foreign country, the Islamic Republic of Iran, was proven. It was also proven that the accused communicated with high level officials and members of the Iranian revolutionary guard corps and agreed to supply them with information about the internal affairs of Bahrain. The accused were said to have received directions with respect to training and preparing to commit acts of vandalism and riots in the country with the intent to cause disturbance and spread chaos", added Al Dosari.

Therefore, the court sentenced the defendants in a dangerous case over charges in a period that does not exceed two and a half months. Form its part, the defence panel considered this action "to be militarized more that the military tribunal."

The defence panel held a press conference on the following day. Here is a summary of its most important points:

misleading the public regarding the independency of the judicial system". The detainees called the defence panel not to "take any measures beyond our wills".(5)

The request of the defence panel was met with no response from any party and the defendants' decision to boycott the hearings failed to do anything. The court, with Judge Ali Al-Dhahrani on top, continued to be held. On 5 September, none of the accused, lawyers and prosecution witnesses attended the court, however, four of the lawyers appeared before the start of the hearing and announced that their clients refuse to stand before the court, especially that the defence panel delivered a speech to the supreme council of justice demanding to change the jurists considering the case.

This would not affect the court in any way for its mission is so obvious. The court is proceeding in its mission as fast as possible and maximum effort. The sessions are held according to sequence imposed on them: imposing charges sessions, the prosecution witnesses' session, the negating

(Bahrain) On March 15, 2011, King Hamad bin Isa Al Khalifa issued Royal Decree 18/2011, establishing a three-month state of emergency, which was referred to in the decree as a "State of National Safety." Among other repressive measures, the decree established special military courts, called National Safety Courts, which immediately set about investigating and prosecuting many protected acts of speech and peaceful assembly.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

(5) http://bmirror14feb2011.n

During the following hearing, the accused shouted in the courtroom because the judge refused to listen to them. The lawyer Manar Maki tweeted, "the judge did not give the accused the right to make any defense; this is considered a violation to the stipulated right in the code of the criminal procedure that the accused shall have the right of speaking last."(3)

Afterwards, the defence team proposed an explanatory note for the bench requesting them a reply. The team, moreover, handed the supreme council of justice a copy of the reply request given to the bench. However, the court ignored the request and adjourned the adjourned the session until 5th September to listen to the prosecution witnesses.

In the speech addressed to the supreme council justice, the defence pointed out ignoring their request and stressed on the incapacities of the judges (Ali Al- Dhahrani and Hamad Al Khalifa) to consider the case for the conflict in the interests pursuant to article (211) of the Bahraini code of criminal procedure. The panel also demanded to "refer the case file to another independent court".(4)

On 3 September, the accused issued a statement declaring their boycott to attend the court hearings. They also stressed that their decision was based on their arrest under illegal conditions, transgression of the investigators and fabrication of charges against them during the investigations. In addition, the accused affirmed in their statement that "the Public Prosecution is not dependent; this was proven when we were obliged to admit the charges falsified against us during the investigations conducted by the head of the Public Prosecution "Ahmed Bucheery" highlighting that "the trial's conditions assured the lack of judicial independence".

The detainees concluded their statement saying, "The verdicts were previously agreed upon and the trial is but a legal cover for these verdicts". They, nonetheless, refused to be "a part of a play aiming at

(3) http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/10354.html

(4) http://www.alwasatnews.com/4017/news/read/8073631/.html

Num.	The Legal Violation
6	The judge refused to listen to the statements of torture made by the detainees.
7	The judge refused to listen to the statements of the lawyers and their comments on the detainees' testimonies; the lawyers were not allowed to speak.
8	The judge did not note down the requests as stated by the lawyers.
9	When talking about torture they were subjected to, the judge gave the detainees only a minute or two. He only wrote general abbreviations and described torture as threats in his trial record.
10	The Judge refused to direct the charges to the defendants directly; instead, he numbered them and stated the charge attributed to each number.
11	The court rejected all complaints made by the detainees against the Public Prosecution. The judge Al-Dhahrani refused to inscribe the complaints in the session record.
12	The nine detainees who appeared before the court were not informed about their charges, which is belonging to the 14th February youth coalition cell. They were surprised to discover they were involved in this case and that their photos had been broadcast being members in 14th February youth coalition.
13	The lawsuits of cases are not presented in the proper format. It is feared that the lawyers are being exploited to be but witnesses in major cases and a form the government claims to show its commitment to providing lawyer for defendants.
14	Investigations were not conducted in regards to the complaints of torture made by most of the detainees in the case of 14th February Youth Coalition cell.
15	The judge did not ask the detainees if they a lawyer present, nor about appointing any for the upcoming sessions, as it was the case with Rihanna Al Mosawi who was not allowed to appoint a lawyer since her arrest.

The next hearing was set to 25th July 2013 without approving the request of the lawyers to have access to the case documents.(2)

(2) http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6228

to speak. From its part, Rihana Almousawi, the detainee, spoke in court about how she was stripped of all her clothes during detention, as part of her torture. She was then reportedly threatened with rape and electric shocks by male officers. The judge only noted in the trial report that she received "improper moral treatment". Although the beatings of Hameed Abbas Al- Safi, the detainee who was hit by batons on his body parts while being arrested, were still visible on his arm and leg, the judge refused to note them down in the trial report. The detainee Mohammad Al-Singace attended the hearing with his hand looking abnormal, in addition to a wound on his head, and neck pain which he was still suffering from. In regards to detainee Essa Al-Ghais, he asked his lawyer not to file a complaint about torture in fear of being subjected to torture again. However, Al-Ghais decided to mention, during the trial, a few details regarding the torture he was subjected to before the judge interrupted him forcing him to stop talking. (1)

The defense team held a press conference after the hearing and presented many legal violations that rendered the trial:

Num.	The Legal Violation
1	The case of the 14th February youth coalition cell is the first case to be referred to the Court immediately after 60 days of the arrest.
2	The defendants in the case are 50; nine attended the court, 12 were abroad, and others were in the Jaw Central Prison.
3	Families of the arrested, observers and human rights defenders were not allowed to attend the trial as if it were a secret court like the Marital Law courts.
4	Among the charges raised against the defendants were suspending the provisions of the Constitution and dissolving the parliament- head by the judge's father Ali Al-Dhahrani - which from a conflict of interest.
5	Among the charges raised against the defendants was seeking to overthrow the regime represented by the ruling Al Khalifa family–which is Judge Hamad Al Khalifa belongs to- which can be also be identified as a conflict of interest.

(1) http://bahrainrights.hopto.org/ar/node/6228

6 The Fourth Criminal Court: On The Track Of The Martial Law Tribunals

"Bahrain does not suffer from a malfunctioning judiciary system, but from an injustice system that perfectly works", Joe Stork, deputy director of Human Rights Watch for Middle East affairs.

In the previous chapter, we discussed how the fourth criminal court was established to serve the political decision resembled in "penalty harshening" and "rooting out" the protest movement. The court served the decision through trying the largest number of activists and protestors under the terrorism act, issuing severe punishments against them, hastening the trials and issuing the verdicts in a record time.

We will present in this chapter another sample for a case which was the third one to be dealt with in the fourth criminal court. It won't take so long to assure the role entrusted to this court due to the clear legal violations that rendered the sessions.

The third case is known as "14th February cell", which the authority claimed to have discovered on 12 June 2013. 50 Bahrainis were tried at a time on 11 July 2013 under this case; the tired people included a number of well-known political and human rights activists.

The public prosecution imposed against the defendants a number of charges, which were referred according to the attributed intents, to the terrorism act. The charges included establishing a group, contrary to the law, with an (intent) to suspend the Constitution and laws, train and organize members to commit violence, make acts of vandalism, assault people and public properties and attack security men, in addition to collaborating with a foreign country. It is to mention that the defendants resorted to the use of terrorism to achieve their intent.

The court system seemed clear since its first hearing. The court, with Ali Al-Dhahrani being the presiding judge, ignored listening to the beatings claims which the defendants disclosed. Naji Fateel, the human rights activist, raised his shirt to show the marks of torture on his body, but the judge Ali Al-Dhahrani soon gave the another detainee the opportunity

How does the Public Prosecution direct the judiciary verdicts?

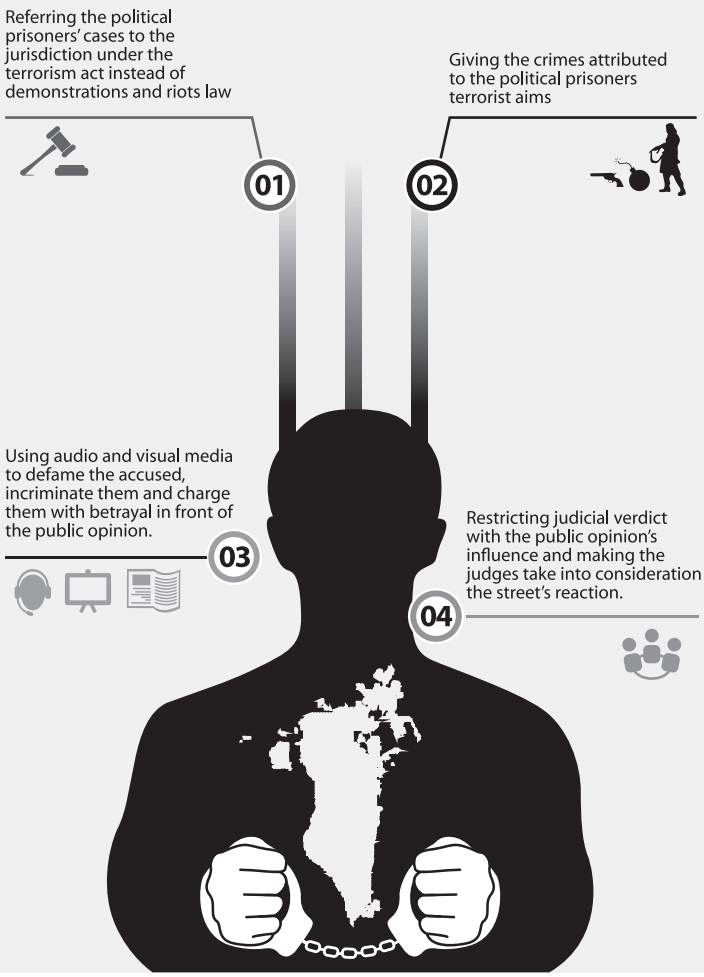

confirmed being beaten by a large group of anti-riot forces, stressing that they did not beat the security forces who were of great number, whereas they were only three people.

Despite all these contradictions between the prosecution witnesses' testimonies and the public prosecution's story, and despite the accused's affirming that they were subjected to torture and that their confessions were extracted under duress, the court, with Al-Dhahrani on top, sentenced the accused to 10 years in prison on 15 September. Thus, all the hearing sessions and the pronouncement of the sentence took only 2 months, whereas such cases usually need 6-12 months. The court of appeals agreed on the sentence issued against the three accused on 27 January.

protestors were holding Molotov bombs and stones". He, also, affirmed that shotgun shooting in Karzakan is just an imaginary story.

Zainuddin added that, "The statements of the rest of the prosecution witnesses who arrested the three innocents, and who were supposed, as mentioned in the statements, to have kept the claimed weapons, contradicted. The inconsistency was clearly noticed in their testimonies for they did not even agree on the number of weapons they claimed to seize."

The prosecution witnesses were not even able to specify the place where they had arrested the three accused, neither in the case documents nor during their testimonies, announced Zainuddin.

"What affirms that the "Karzakan Shotgun" case is imaginary and malicious is the absence of any fingerprint on the claimed weapons, noting that the suspects were wearing no gloves. In addition, the seized shotgun shots were used by the Ministry of Interior", said Zainuddin.

He continued, "It is noteworthy to mention that the examining of the suspects' clothes proved the absence of gunpowder or any evidence that proves their acquiring of weapons". All of these evidences, besides others, put the judge in font of one result; the innocence of the accused.

Zainab Abdulaziz, the lawyer, argued the nullity of the confessions referred to the accused for the physical coercion the accused were subjected to and the inconsistency in the testimonies of the prosecution witnesses. She added that the accused were charged on the grounds of the possibility of them being not seen by the security forces. Furthermore, the technical reports did not present anything that helped link the incident to the accused; thus the accused are to be innocent.

"The confessions of the accused were extracted under duress and the arrest was illegal; the thing which negates all the charges. Suppose there were fingerprints on the weapons, we notice the voided nature of the case file from any evidence against the accused. Even if this does not make the court certain, it raises doubts", said Zainab. The accused denied the charges referred upon them in a previous hearing. They also

five individuals in a public place with an aim of undermining the public security.

Al Watan pro-regime newspaper published news about the start of the hearing sessions, hastening to pin the terrorism charge to the accused whose trials have just begun. The heading of the news was: "Commencing the trial of three terrorists who used locally made shotguns to kill the police".(1)

The court's hearings were contradictory where the stories of the prosecution witnesses were different from those of the Ministry of Interior. The main witness denied what the Ministry of Interior had said about the security men getting injured in Karzakan village as a result of shooting shotgun at them. Abdulla Zainuddin, the lawyer, stated at that time that: "The most important witness in the case, who is supposed to be injured, according to the Ministry of Interior story, said before the judge that he was not injured and none of the security men who were with him got injured. On the other hand, he assured that unknown

(Bahrain) Following his acquittal, Lt. Col. Mubarak Abdullah Bin Huwayl Al-Marri met with Prime Minister Khalifa bin Salman Al Khalifa. As reflected in a video recording of the meeting posted on YouTube, Al-Marri told the prime minister, "When issues get big, you are the one with a solution." In response, the prime minister said, "You know, those laws … Nobody could apply them to you. No one can touch this bond between us. Whoever applies these laws against you applies them to us. We are one body." The stark contrast between the results of prosecutions of security personnel and prosecutions for "crimes" based on peaceful speech- and assembly-related activities presents a harsh indictment of Bahrain's criminal justice system.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

(1) http://alwatannews.net/NewsViewer.aspx?ID=u3pzoj2i27f6YlHGifBk4Q933339933339

judiciary holiday. This court is specialized in dealing with cases that affect the state's security, although the law of organizing the judiciary does not permit holding courts during the judiciary holidays (summer vacation) unless to consider the urgent proceedings only, which does not apply to the political trials held by the court.

In order to hide its political character that it was formed for, the fourth criminal court dealt with a number of non-political criminal cases that do not exceed 5% of the total cases, according to the lawyers.

Ali Al-Dhahrani, the son of the speaker of Bahrain's Council of Representatives, Khalifa bin Ahmed Al-Dhahrani (who is very close to the ruling family) was appointed for the presidency of the fourth criminal court. It is noteworthy to mention that Ali Al-Dhahrani is one of the National Security court's judges whose sentences were known for their retaliatory character. Witnesses affirmed that Al-Dhahrani used to smile at the detainees after issuing the sentences against them.

Besides Ali Al-Dhahrani, there was another judge, Sheikh Hamad bin Al Khalifa. The latter is one of the judges known for being harsh in the security cases. He always resorts to the most severe punishments without taking the objective data into consideration, making use of the judicial discretion granted to the judge.

The third judge is Jassim Al-Ajlan, a recently appointed judge since less than two years. Jassim was in the lower court and then was moved to the fourth criminal one in a record time based on a decision by the supreme judicial council. This decision breached all the transfer requirements of Al-Ajlan that failed to meet the requirements of the Supreme Court.

The role entrusted to this court was obviously noticed from the first case it dealt with and whose hearing started on 10 July 2013 with Ali Al-Dhahrani on top. The case was known as "Karzakan Shotgun" where three Bahrainis were accused for the intention of killing a policeman and injuring others, in addition to acquiring locally made ammunition (in a farm in Karzakan), using force and violence against official officers "security men" and participating in an assembly of more than

during 2011 and resumed it after the national safety period. Most of the cases presented to this court were misdemeanors.

Changing the misdemeanor cases (protesting, blocking the streets, burning tires and throwing Molotov bombs) to criminal cases (terrorism), it became impossible anymore for the three supreme criminal courts to handle the great number of cases that were being referred to. However, the criminal cases entrusted with these courts used to take months before issuing the verdicts. Thus, establishing a new fourth court to meet the following objectives was urgent:

1. Make the largest number of activists and protestors stand before the court and endure the huge number of the daily increasing cases.

2. Issue strict and harsh sentences against the activists and protestors reaching death sentences sometimes.

3. Speed up the trials and issue judicial decisions against the activists and protestors in record periods.

4. Make clear that whoever deals with the protestors are terrorists.

5. Warn the other activists and protestors about their fate of harsh penalties in case they continue their activities and movements. .

The fourth criminal court, which started its first hearing on 10 July 2013, was established under the aforementioned objectives. The supreme judicial council approved its establishment to try the political activists, in particular, those convicted in organizing 14th February movement. Lawyers and law experts consider the fourth court as a restoration of "Emergency" courts, despite the serious crisis caused by the military tribunals, during the Martial Law, which defamed the regime's reputation and condemned it in all the international forums. Furthermore, BICI report tackled the military tribunals and recommended to reconsider a lot of trials run through them.

As the National Security tribunals (military tribunals) were exceptionally yet temporary established (the emergency period from March 2011 till June 2011); this new court used to be "exceptionally" held during the

to threaten to hardly strike everyone who disobeys Ahab's laws. Each villager had his own gallows deep inside which made him obey the laws and fear from the legislator Ahab. Some left the village and the other followed Ahab's new rules.

We can say that the 'fourth criminal court" estalished by the legislator (the king) in July 2013, is the same gallows established by the legislator (Ahab). In addition, all the Bahraini judiciary in its political part is not but the authority's established gallows, particularly this court, because it was recently founded for a specific entrusted role; the legislator's (Ahab) gallows same role. There were two differences between both gallows; Ahab's gallows was not used, yet could control the villagers and made the rebels' initial defiance give way to fear. However, the King's gallows (the fourth criminal court) was used and despite all its issued sentences against the political dissents and protesters which reached death sentence sometimes and imprisonment for more than 100 years, it could not restrain or stop the protest movement in Bahrain.

We previously stated that the course of escalating security through which "the fourth criminal court" was established. In 2013, the authority direction became determined with what the PM called "rooting out" the popular protest movement where he repeated in his meeting: "Bahrain will soon turn a page from its history to start another". The authority believes that it can start a new page in its history through "penalty harshening" against the protestors and "unhesitantly proceeding in tightening the screws on the popular protest movement until reaching the "rooting out" point.

Before 2010, there were only two criminal courts in Bahrain, the first criminal court and the second criminal court. In 2010, the third criminal court was formed to consider the increasing number of political cases caused by the protests at that time. The third court was known to be strict. It looked into a large number of cases such as; 14 August 2010 Case and Al Daih explosion. This court could not finish dealing with all the cases it was established for because of 2011 events and what followed of releasing the political prisoners. The court stopped its work

5 The Fourth Criminal Court: The LegislatorS Gallows

“Justice as Sedition is a fashion..”

In “The Devil and Miss Prym” novel, the village gets surprised by its new legislator “Ahab” who sent for carpenters from nearby villages and gave them secret designs to work on. After straight days of work, an enormous monument was raised in the village square and was covered with a huge sheet...On the last day, the legislator called the villagers to celebrate the country’s new monument. Everyone anxiously and patiently stood to know the statue of his village which will be known by from now on. The monument raised in any place becomes its sign, thus, the villagers were anxious to see their village’s new sign.

Ahab stood in front of the villagers, who left their homes to celebrate, and without delivering an introductory speech, he unveiled the monument. The villagers stood as if pinned to the ground when they saw that the monument was but a full-equipped gallows platform with a rope and an opening in the ground covered with wax to last longer.

Astonishingly as the villagers stood, the legislator started reading his new laws. After he finished, he warned the villagers to abide by the law or leave the village. That was the only thing he announced and then did not utter a single word. He then walked out the audience leaving them filled with horror.

The villagers had no choice but to see the noose standing in the square of their village always gazing at their necks. Moreover, it became their subject of discussion, confused eye and the thing that will embrace their necks. Whatever they do, the villagers see a staring noose. The gallows looked at the villagers, and the villagers looked at the gallows. Gradually, the rebels’ initial defiance gave way to fear. The gallows remained in place for ten years. The wood withstood the weather well, but the rope occasionally had to be replaced with a new one.

The gallows was never used. The mere sight of the gallows was enough

The difference between the Public Prosecution's dealings with security cases when the suspects are of different backgrounds

Protestors/ Politicians	The Trial	Advocates/ Extremists
Terrorism act		Penal code
Members of terrorist cell/ terrorists	Description	Group of people/ accused
• acquiring ready to use arms and ammunitions • planning to disrupt Bahrain's security and stability • targeting critical civilian and military sites • traveling amongst Iran, Iraq and Lebanon to acquire material and moral support and weapon training	Announced evidence	• acquiring arms and ammunitions without a license • being recently in Syria and suspected of contacting terrorist parties
Involved/ planned/ attacked/ committed dangerous crimes	Size of involvement	Suspected to be involved/ contacted
The arrestees' names, photos and personal data	Published details in the media	No names, photos or details
The front page and one or two pages inside the newspaper	Publishing space	Cases and courts' page within a brief news
Arrested	Statuses while being under trial	Suspended/ not suspended

Through the above table, "The law of protecting the society from the terrorist acts" can arbitrate all the ordinary crimes which violence or threats are used in; such as: armed robbery on shops and banks, blocking the streets by armed groups, protests for demanding a right, strikes protesting for the poor working conditions and other ordinary crimes.

In brief, the vastness used in writing the terrorism explanatory text reveals the incapability of the legislator to draw the lines between terrorism acts and other acts or that he intentionally aimed at making these acts loose and general by the ambiguity he used.

Back to the case of "Al-Mustarshed cell", the terrorist (charge) imposed by the Public Prosecution to the convicts was the thing they were tried upon. It is to note that the prosecution found no act of (crime) and no weapons or physical evidence relevant to this (charge). The convicts had but Iranian tickets, computers and few Tomans. The Public Prosecution put the terrorist charge in the scale that allows it to issue a harsh penalty according to the terrorism act. Thus, the prosecution declared: the formation of a cell "with the intention to organize committing terrorist and armed acts in Bahrain against some vital institutions and figures".

It is strange that the prosecution hid the case file provided by Qatar, including the investigations with the accused. But why?

Mohammed Al-Jishi, the lawyer, says, "according to the statement of the Ministry of Interior through the security cooperation, Qatar provided Bahrain with all the information. However, the prosecution did not propose any paper in the case file about the measures taken against the accused. Thus, there is a large missing part in the case characterized by the absence of the most important measures related to the arrest and inspections conducted on the suspects in Qatar".

Why is it a wildfire?	The terrorism act definition in the Bahraini law
It did not clarify the dividing line between terrorism crimes and those undermining the state security that stipulated in the penal code	The whole text
Using force is not only attributed to terrorism, however, it is used in most of the crimes against people	"the use of force or threatening to use it"
How do we differentiate between the crime committed for a terrorist aim or a non-terrorist one?	"or any other unlawful means constituting a crime legally punishable by law"
The aim is the offender's committing a specific crime, to be determined. The aims referred to are not considered to be specified crimes that constitute criminal intent related to terrorism crimes. Terms characterized by flexibility, vastness and ambiguity are hard to be identified. How can it be proved that the suspect aimed through his action to disrupt public order and society safety or that he breached the state's public order? A lot of regular crimes, such as: protests and armed robbery on shops and banks are listed under these terms.	"With the aim of disrupting public order or threatening the Kingdom's safety and security or damaging national unity or security of the international community…."
Terrorism and intimidation are specified according to the psychological impact on the victim Terrorism and intimidation concepts differ from one person to another. All of these expressions are applied on ordinary crimes such as: protests, armed robbery on shops and banks.	"terrorizing people and intimidating them and endangering their lives, freedoms or security"
The legislation texts shall avoid the use of the repeated terms and synonyms. The legislation texts shall be narrowly and strictly tailored.	Using repeated terms like "Force or violence", "threatening or intimidating"

utilities, facilities or properties or seizing them and obstructing their performance, preventing or obstructing the government authorities, places of worship or academic institutions from carrying out their activities".

Any lay person will face no obstacle to tell how ambiguous and loose this act is and realize that it is a wildfire whose victims are of all kinds it may choose. This game is based on language tricks; however, it is not smart enough to hide its defects. The United Nations Human Rights Committee report and Al-Jishi's notice tackled proposed on his client's behalf refuted these expressions based on the Constitution; we will summarize the most important expressions and then analyze them.

Why this definition is unconstitutional?

Article 20/A of the Constitution states that no crime or penalty may be established except by virtue of law. This means that the penal provisions should be of clear statements and elements. "The aim of the principle of legality is to give notice to the public about what is considered a crime, its consequent penalty and the freedom limits, which should be clearly explained by the legislator. Every ambiguity in the text shall lead to a dangerous judicial control". (Dr. Fathy Sorour- Criminal Constitutional Law , page 91).

The penal provisions are to be narrowly tailored, thus the provisions shall define the actions incriminated by the legislator, specify them in order not to let ignorance be a cause for violating the people's rights stipulated in the Constitution. However, if the penal provisions texts were ambiguous, the public will get confused about understating the incriminated actions.

The wildfire's list according to the terrorism act definition:

definition. This notice aimed at exerting pressure to show the invalidity of the Bahraini terrorism act in its current form and the invalidity of the provisions issued based upon it. The provision, however, was aware of the track it wanted to steer toward.

What is the definition of Terrorism in article (1) of Law 58 of 2006 regarding "protecting the society from terrorist acts"? How legal is it? How was it framed to be as a wildfire that devours everything around?

The legislator of the Bahraini law defines "Terrorism" as "the use of force or threatening to use it or any other unlawful constitutes a crime legally punishable by law. The perpetrator crime resorts to the use of force in order to commit an individual or collective criminal plot with the aim of disrupting public order or threatening the Kingdom's safety and security or harming national unity or the security of the international community. This would lead to harming persons, terrorizing and intimidating them and endangering their lives, freedoms or security or causing damage to the environment, public health, national economy or public

(Bahrain) The few prosecutions of security personnel implicated in the serious and widespread abuses documented by BICI have focused almost exclusively on low-ranking officers, and even those have resulted in acquittals or disproportionately light sentences. For example, BICI found that police shot at close range and killed Hani Abd Al-Aziz in March 2011. Prosecutors brought charges against a police officer in connection with Juma's death. The court concluded that the officer had, without justification, fired two shots at Juma from one meter away, leaving him fatally wounded. Notwithstanding these egregious circumstances, the court found the officer guilty only of assault, making a cursory statement that he had not acted with intent to kill. The court pronounced a seven-year sentence, which an appellate court later reduced to a six-month term.

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

What was the evidence found by the Public Prosecution's investigations to pin the aforementioned charges against Sheikh Ali al-Mustarshed?

Was he caught red-handed in a terrorist act according to the charges list? No

Was he caught with weapons or explosives? No

Was he caught with intelligence letters? No

Could the Public Prosecution find calls, messages, emails or any other form of social media that constitute evidence about the setups and plans for any of the objectives mentioned in the charges list? No

The investigations failed to relate the physical evidence to the charges in any way; on the contrary, the technical reports assured that Al-Mustarshed has nothing to do with the indictment. In addition, the investigations performed on Al-Mustarshed electronic devices showed no evidence for any external contact or communications. Then, what was the evidence the prosecution relied on and the judiciary agreed on later on?

All what the technical report and investigations could find with the suspect was "50 thousands Iranian Toman, i.e. not more than BD 10 = US$ 26.50".

Despite Al-Mustarshid's denied the accusations against him and proved his irrelevance to the indictment, he was tried pursuant to the terrorism act. The court sentenced him to 15 years in prison on 27 May 2012 disregarding the convicts' attorney and the defense note.(1)

Before issuing the statement, in particular, on 15 April 2011, Defence team proposed an explanatory notice to the first high criminal court on the behalf of Al-Mustarshed explaining the unconstitutionality of the Bahraini terrorism act based on the UN International Commission of Jurists report, referred to in the beginning of our episode, and jurists'

(1) http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/5097.html

4 The Bahraini Terrorism Act And The Loose Laws

"Terrorism is as a wildfire that devours everything around" was not a definition given by a Bahraini political dissent; however it was mentioned in the UN International Commission of Jurists report about the terrorism act in Bahrain, in particular, article 1 of the law 58 of 2006 regarding "protecting the society from the terrorist acts".

Sheikh Ali Al-Mustarshed is the third suspect in the "Qatar cell" case that started with a quarrel between Bahraini citizens and customs officers in Doha in November 2012. The latter handed the said citizens to the Bahraini security forces. For the surprise of everyone, the Ministry of Interior declared the existence of a cell related to the Iranian Revolutionary Guard Corps that planned to commit bombing acts and target political figures.

Sheikh Ali was regarded as a suspect after issuing the Bahraini Independent Commission of Inquiry (BICI) report which documented that "there is no evidence of Iran's involvement in Bahrain" and after the authority's high alert response to that, with the King in the lead by his declaration that he has much of evidence that proves the Iranian direct intervention in Bahrain's events.

The charges filed against the Qatar cell convicts were the following:

1. Collaborating with a foreign country (the Iranian Revolutionary Guard Corps officials) to commit hostile actions against Bahrain, as: targeting vital and sensitive installations and hitting the Ministry of Interior headquarters, King Fahd causeway and Embassy of Saudi Arabia building in Bahrain.

2. Establishing a secret organization aiming at calling to forcibly change the political regime in the country, suspend the Constitution and laws, prevent the authorities from performing their duties and assault the citizens' personal freedoms and public and private rights.

"We are not facing protests in Bahrain, we are facing terrorism"

The evidence used by the authority to justify trying the political activists and protestors

On 22 August, the PM met the British ambassador and assured him, "The government will unhesitantly proceed to tighten the screws on terrorism, its perpetrators and inciters". (12)

(12) http://www.alwasatnews.com/4003/news/read/8028571/.html

figures. During his visits, the PM said, "In Bahrain, we mostly suffer from people of sick mentalities who wear the mask of reform to execute foreign agendas". "When any of them faces a dead end, he resorts to terrorism to achieve his evil goals to break the community up without taking into consideration the history of his country and the nature of its people whom the history entitles their historic and heroic stances in refuting conspiracies", he continued. (8)

The king, the most distant from achieving his people's needs and demands, has never hesitated to call the protestors "terrorists", demand "making the penalties against them harsher" and "rooting them up". On 19 August, the Bahraini King was visited in his palace by the PM, the crown prince and the Minister of Interior. The King affirmed his full support and stated "on the basis of the law, Bahrainis will to reject terrorism and the recommendations issued by the national council, we will not be lenient with those who incite to terrorism, seek to split the lines and work on frightening the citizens".(9)

This was considered an absolute approach adopted by the authority to terrorize the dissents (i.e. charging them with terrorism) and to give the ministry of interior the green light to root up the dissents and protestors. The PM confidently stressed, on the same day, when he welcomed officials, parliamentarians and citizens in Gudaibiya Palace on the rooting up process, "Bahrain will soon turn a page from its history to startanother".(10)

On 21 August, the PM highlighted during a high-level security and civil meeting, "the importance of making the punishments more severe against those who incite to commit terrorist crimes and reviewing their national eligibility". The meeting summed up the PM's intention to revoke the nationalities of a number of dissents. "Anyone who harms and damages his country through violence and terrorism is not worth the honor to belong to this county," the PM expressed.(11)

---

(8) http://www.alwasatnews.com/3998/news/read/8014641/.html

(9) http://www.alwasatnews.com/4000/news/read/8019791/.html

(10) http://www.alwasatnews.com/4000/news/read/8019841/.html

(11) http://www.alwasatnews.com/4000/news/read/8019841/.html

aim at destabilizing the stability and harming the economy through violent and terrorist acts. This will not only affect the government" he added. He, moreover, stated that, "what is going on in Bahrain is not reform and life demands, it is a foreign target accomplished, unfortunately, on the hands of local citizens to shake our stability through violence and terrorism. Nonetheless, we will not be dragged to clashes and confrontations; however, we will make the punishments more severe and implement the law in accordance with the Bahrainis will".(5)

The PM also visited the National Unity Assembly headquarters on 6 August and with the same worrying tone he said, "As you felt worried for kidnapping your homeland, feel anxious to halt the terrorism by standing in solidarity with the government in implementing its measures to fight terrorism and (make the punishments more severe) to protect the society from the hotbeds of terrorism and its inciters".(6)

We notice that what the PM is calling for is briefly represented in advocating the coming "penalty harshening" which constituted the aim of all of his visits and meetings at that time. Not only will the PM use expressions including more than "penalty harshening", but he will also talk about "rooting up"; which seemed obvious in the authority discourse.

On 16 August, the PM paid a visit to the special security forces in Safra and stressed that "the government will not allow the existence of a group that lacks the sense of responsibility and political experience at the expense of the security and national sovereignty. We have learnt enough from the previous lessons and the first one to be implemented is "rooting up" every stability obstacle".(7)

On 17 August, he visited the representatives of community councils in Hamad Town, a number of current and former deputies and the town's

(5) http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/10527.html

(6) http://www.bna.bh/portal/news/574299

(7) http://www.alwasatnews.com/3997/news/read/8012011/.html

and riots law. Punishments issued pursuant to this law may reach death penalty and life imprisonment.(3)

After the Ministry of Interior's threat, its threating statement about using the terrorist act, its establishment of the fourth criminal court and the meeting between the Minister of Foreign Affairs and the head of the parliament concerning changing what they called "the laws that may need to be reviewed", it was necessary to make all of this seem as being launched by the "people's will" resembled in the legislative authority will represented in the national council. This is the role entrusted to "the emergency meeting of the national council" on July 28.

The emergency meeting result was issuing 22 recommendations; entitled "decrees with laws to confront terrorism and take urgent procedures to maintain the security and stability of the country". The meeting called to revoke the nationality of those engaged in terrorist acts and the inciters. It also demanded imposing severe penalties on all types of terrorist and violent crimes and drying up the sources of terrorism, preventing sit-ins and protests in the capital, Manama and taking the required measures to maintain peace and national security. The meeting requested taking legal measures against some political societies that incite violence and terrorism, said the ministry.(4)

For his part, the PM made a non-stop movement, during August 2013, through a series of intensified visits, gatherings and meetings with the official and civil authorities in order to pin the "terrorists" name to all the protestors, incite the public against them and justify the severe punishments that will be issued (in response to the recommendations of the national council that represents the Bahrainis).

On 2 August, the PM visited the chamber of commerce addressing the directors there, "feel worried for your commerce and protect it by standing shoulder to shoulder by the government to implement the "National Council's" recommendations". "There are some people who

(3) http://www.alwasatnews.com/3971/news/read/7949701/.html

(4) http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/10446.html

last part is the method to be used by the authority to adjust the law. The MoI also mentions in its statement that this definition of terrorism is based on a specific one stipulated in article 1 of 58 law; ""Terrorism" means the use of force or threats to use it or any other unlawful means constituting a crime legally punishable by law resorted to by a perpetrator for the execution of an individual or collective criminal plan with the aim of disrupting public order or threatening the Kingdom's safety and security or damaging national unity or security of the international community if this would result in harming persons, terrorizing and intimidating them and endangering their lives, freedoms or security or causing damage to the environment, public health, national economy or public utilities, facilities or properties or seizing them and obstructing the performance of their business activities, preventing or obstructing the government authorities, places of worship or academic institutions from carrying out their activities".

Thus, punishments under this law will be totally different from those issued under the demonstrations

(Bahrain) There also have been more than a score of documented prosecutions for "insulting the king." For example, on March 12, 2013, police arrested Ali Al-Shofa, a 17-year-old, who later was sentenced to a one-year term for allegedly insulting King Hamad on Twitter. In May 2013, a court sentenced six activists to a year in jail, again for allegedly insulting King Hamad on Twitter. In February 2014, King Hamad ratified an amendment to the penal code that increased the punishment for such charges to a sentence of between one and seven years in prison and a fine of between 1,000 Bahraini dinars (BD) and BD10,000. In the prosecutions for which Human Rights Watch has been able to identify the purportedly offending statements, those statements have been solely political, with no reference of any sort to the king's "private life."

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

be noted that incitement to violence and committing acts of violence are crimes themselves (...). Moreover, the legislators of terrorism act state that the inciter's imprisonment duration should not exceed 5 years even if no consequence resulted from his act". This threat clarifies the scheme followed by the authority bodies in giving the (intimidating) character to all forms of protests in Bahrain.(1)

Despite it being clear that it was a planned escalating scheme aiming at putting an end to all forms of protests in Bahrain through releasing the security forces grips and harshening of punishment, July and August embraced non-stop campaigns of statements, visits, gatherings and meetings publically led and done by the prime minister and his followers, blessed by the King.

On 20 July, the Minister of Foreign Affairs held a meeting with the head of the parliament in order to review the legislative power of existing laws to support the security bodies in their work to confront what the two parties called "the recent escalation of terrorist attacks". During the meeting, the parties agreed that "there are laws that should be reviewed and there are some existing articles and projects that only need to be activated".(2)

On 22 July, the ministry of interior issued what it called a legal explanatory statement about law 99620451204253 (58) of 2006 regarding "protecting the society from the terrorist acts". Evoking this law at that time, in particular, reveals that the plan was already set to refer all protest cases to terrorism. The ministry added, "based on the fact that the policemen are still performing their jobs in the legal frame, it is to notice that pursuant to law 58 of 2006 regarding protecting the society form the terrorist acts; the terrorist crime is of the felonies stipulated in the criminal code or any other code, if the purpose behind committing it was terrorist."

It is clear now that the (objective) we talked about in details in the

(1) http://www.alwasatnews.com/3962/news/read/7925591/.html

(2) http://www.alwasatnews.com/3969/news/read/7944591/.html

3 The Executive PowerS Nose Is Poked In That Of Judiciary: The Terrorism Act

How was the scheme of categorizing all sorts of protests in Bahrain under the banner of "Terrorism" applied that it involved dissent and protestors as a part of the process of "rooting out" regime opponents, including the opposition political associations that stress on their peaceful choice?

Terrorism was not only the name given to the riots that include some violent forms but also for every peaceful protest call. Calling for "Tamarod" movement was considered the most lowlight event that made the authority increase the use of the term "terrorism", escalate the arrests campaigns and make the verdicts issued against the arrested harsher. On 1 July 2013, calls were launched to establish Tamarod movement including protests in all Bahraini countries on August 14. Although the authority was proceeding in a non-stop security escalation, this call alarmed it about the potential of returning to February 2011 protest field. Thus, the authority hysterically escalated the threats, menaces, cities' sieging and closing, attacks, arrests and trials; let's not forget that terrorist crimes are the arrests' attributed charges.

The first hearings of the "fourth criminal court" started on 10 July 2013. This court will be the core of our next part; in addition, it will be responsible for issuing the verdicts in all political cases which will then go under terrorism category.

On 13 July, the Ministry of Interior issued a threatening statement through which it warned from responding to what it called "the instigating calls spread via social networks under the name of "14 August Tamarod"" and "launching illegal marches and activities that threaten the security and public order, endanger the civil peace, freedoms and interest of people", as it claimed.

The Ministry of Interior did not stop at the level of this threat; however, it started threatening for things beyond Tamarod movement calls in order to add the terrorist character and goal to the movement. "It should

What is the difference between riot and terrorism?

	Adjusting the protest action to a terrorist one	Samples of the descriptions used by the authority
	Matched each protest action to a terrorist demand	• burning tires to intimidate and terrorize the citizens • owning Molotov bombs to kill policemen
	Called the Molotov bombs used in protests an exaggerated name	locally made bombs for terrorist use
	Announced that the protestors' action harmed citizens instead of confrontations with security men	• endangering people's lives and properties • assaulting personal freedoms of citizens • harming the national unity suspending the law
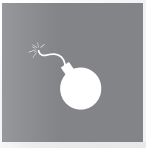	Used terms considered unusual for Bahrainis	• Planting bombs • Bombed cars

Five Bahrainis were sentenced to a period ranging from 15 years to life imprisonment on 19 November for bombing a car in Riffa. Although the bomb happened in an empty area and did not cause any damage, as the authority claimed, the prosecution charged the suspected with a package of charges: establishing an illegal group with an aim to obstruct the law, preventing the state institutions from excising their jobs, assaulting the citizens' personal freedoms, endangering the national unity and intimidating the citizens for terrorist aims. The prosecution said that these five "intentionally used the bombs to put people's lives to danger, obtained bombs "the explosive" without a license from a competent authority for a terrorist aim and trained to use weapons and bombs to commit terrorist crimes".(7)

The aforementioned are samples of judgments issued in 2013; however, we still face hundreds of similar cases daily. We noticed how the "aim", "goal", "target" or "objective" was the one to be falsified to change the protest action to a terrorist crime in order to make the judgments issued against the protestors harsher. The authority believes this would tighten its grip and put an end to the protests.

(7) http://www.alwasatnews.com/4083/news/read/8274181/.html

Two clergymen, Sayed Ahmed Al Majed and another, were sentenced to 15 years in prison on May 20. Moreover, seven accused were also sentenced to 10 years. The authority claimed charge was establishing a group with an intention to "suspend the law".

On 3 June, three Bahrainis were sentenced to a period ranging from 5 to 10 years in prison. The authority claimed charge was "intending to kill an official officer for/during performing his job and obtaining flammable substances," adding that, "these 3 along with unknown others also participated in assembling in a public place with an aim of undermining the public security. They used violence to achieve their goal they had assembled to achieve and had flammable materials, which they aimed to use for putting the lives and properties of people todanger".(4)

On 3 October, citizens from Dair city were sentenced to life imprisonment for manufacturing a local bomb on 17 March of the same year, in Dair city, claimed the authority. Bahrain News Agency (BNA) quoted the secretariat of the Muhaaraq prosecution manager, Abdullah Al Dossari, "the accused aimed at and intended to target policemen and the inhabitants through preparing a metal tubed shaped locally-made bomb". Al Dossari stressed that the public prosecution charged the accused for "intending to kill the victim and policemen, bombing to intimidate the citizens and manufacturing and obtaining a bomb to commit a terrorist act".(5)

On 23 October, six citizens were sentenced to 10 years in prison. The authority claimed that they "intended to kill security men, burn a patrol car and assemble" next to Jidhafs, facing the Seef Bridge. The Public Prosecution announced that, "according to documents, the incident resulted from an agreement between the suspects and other unknown people to attack police patrols localized near Jidhafs, facing the Seef bridge, aiming at killing policemen".(6)

---

(4) http://www.alwasatnews.com/mobile/news-777886.html

(5) http://bna.bh/portal/news/582620

(6) http://bna.bh/portal/news/584967

The authority also matched each protest to a terrorist demand: "burning tires to intimidating and terrorizing the citizens", "owning Molotov bombs to killing policemen". Moreover, the authority called the Molotov bombs used by protestors worldwide an exaggerated name such as "locally made bombs for terrorist use" and used another purpose related to people, like "endangering people's lives and properties", "assaulting personal freedoms of citizens and harming the national unity" and "suspending the law". In addition, it used terms considered unusual for Bahrainis such as "bombed cars" to describe acts of unknown sources resembled in bombing cars in empty and open places with no injuries to mention. All similar cases were altered from misdemeanor to felonies directly under the terrorism act.

Lawsuiting the Objectives

We will mention here a number of trials that happened in 2013 only and we will expose some of the public prosecution's statements to notice how the authority used the "aim" or "demand" goal to arrest the protestors and try them under the terrorism act instead of that of demonstrations and riots.

On 22 March, 16 citizens were sentenced to 15 years in prison. The authority claimed that the charge directed against them was "committing terrorist acts". However, the Northern Governorate's prosecution attorney said that these 16 citizens were convicted for "intending to kill a number of policemen during performing their job, burning a car owned by the Ministry of Interior, participating in a protest in a public place where more than five people assembled with an aim of undermining the public security, assaulting the policemen and obtaining flammable canisters". (3)

On 2 April, seven of the accused were sentenced to 15 years in prison and 9 others, from Bani Jamra, were sentenced to 10 years in prison. The authority claimed that the charge directed against them was the intention to kill policemen and acquisition of bombs for terrorist uses and aims.

(3) http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/8408.html

both of the types; the purposive and symbolic. The protests aim at pressing on the authority to reform the political situation which was rotted away by corruption, tyranny, individuality in political decisions, discrimination, marginalizing and tribalism (purposive riot). On the other hand, we witness in some forms of protests a reflection of people's rage regarding the deterioration of the status quo and the persistence of authority in not responding to any of the people's democratic and legitimate demands (symbolic riot).

Falsifying the Objectives

What did the Bahraini authority do to change the natural character of the street daily protests and entitle them with the terrorist character? Briefly, it falsified the demands of the protests. How?

The Bahraini authority defamed the protests through falsifying their demands. It attributed the demands of stopping violations and arrests, reforming the deteriorating political situation, bringing corruptors to account, empowering people to participate in the political decisions and giving people the religious and political freedoms to other demands: terrorist demands.

(Bahrain) The Court of Cassation heard appeals from several medical personnel whose military court convictions had been affirmed by a lower-level civilian appeals court. The Court of Cassation, without substantive reasoning in its verdict, chose to uphold the conviction of defendant Sa'id Al-Samahiji for "inciting hatred and contempt for a certain class of people," a charge that Bahraini authorities regularly use to prosecute peaceful political speech. Neither did the Court of Cassation question the guilty verdict against Deya Ja'far, who had been convicted of taking part in marches and "destroying public property" for stepping on a photograph of Bahrain's prime minister. The Court of Cassation also affirmed the convictions of two defendants for the "crime of promoting the overthrow of the regime," ruling that "changing the state's political system" constitutes "the commission of a crime."

Human Rights Watch/ Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity/ May 2014

The first case that was dealt with as a felony was when a group of youth from Manama dared to approach to a close distance from the Ministry of Interior's entrance, burnt tires and blocked the main street facing the Ministry on 16 May 2012. The accused were sentenced to 3 years in prison. Then, escalating the judgments for such type of protest actions continued, and the judicial system started adjusting the law to make the judgments, which do not exceed the 2 years in prison according to the demonstrations and riots laws, harsher. How did this adaptation take place?[1]

Types of Riots and Protests

The unjustified suppression exercised by the authority often leads to clashes between the protestors and regime's security forces. In general, riot actions come from individuals who feel marginalized and excluded from the fair and equal participation in the economic, political and social life. These individuals feel that the government, its bodies and officials abuse them. "They feel annoyed for they cannot take major decisions that influence them and their society as well. Usually people of neglected grievances unite and their feelings may blow at any time".

Riot is classified into 2 types: Purposive and Symbolic.

The Purposive type is attributed to the majorityof riot actions throughout history. It happens due to opposing a regime, situation, or bad law and struggles to reform or change them. Thus, in the end, the protestors seek achieving or pressing for an intention or a goal.

As for the Symbolic type; it happens when individuals of the same group of people use violence to express their anger and dissatisfaction with a regime, situation, law or an incident. The situation is often related to their life, existence and recognition. The authority uses excessive force and a large number of its security forces to confront riots; which make theriotsmoreviolent.[2]

These are the aims of the protests in general although sometimes they may develop to become riots and violent acts. In Bahrain, we have

(1) http://www.youtube.com/watch?v=uBcF__5B88E

(2) http://www.hg-alanouar.com/t3105-topic

2 The Judiciary And Terrorism Pretexts: Every Protest Is A Terrorist Act

The arrest Yasser Khamdan, from Manama, was sentenced on 16 May 2013 to 10 years in prison. What is Khamdan's charge? The answer: Arson. What was the arson done by Khamdan? He burnt a big water tank!

The case was adapted to try Khamdan pursuant to the Terrorism Act instead of that of normal riots and demonstrations. How? This is what we will try to present in this chapter.

Demonstrations and Riots

Article 178 of demonstrations and riot law stipulates that "Every person who takes part in a demonstration in a public place, where at least five persons have assembled with the aim of committing crimes or acts intended to prepare or facilitate the commission of such a crime or aimed at undermining public security, even though for the realization of a legitimate objective, shall be liable for imprisonment for a period of no more than two years and a fine not exceeding BD 200, or either penalty."

Moreover, article 179 of the same law stipulates that "If one demonstrator or several demonstrators attempt to use violence for the realization of a purpose for which they have assembled, their action shall be deemed as a riot. The penalty for each person who knowingly takes part in such riot shall be a prison sentence and a fine not exceeding BD 500, or either penalty."

The Beginning of Adaptation

With the beginning of the trials related to 2011 events, (most) of the cases in which the arrested protestors were tried for were classified as misdemeanor cases and dealt with according to the demonstrations and riots law: walking unlicensed marches, burning tires, blocking streets and using Molotov bombs. Protestors in Bahrain are convicted in general for these types of cases. Due to the large number of these cases which showered the misdemeanor court, the Lower Court number increased from 6 courts before 2011 events to 10 at the end of 2011.

What is the difference between riot and terrorism?

Riot is a form of civil disorder commonly characterized by a group which gathers and takes decisions. This group usually has an aim to implement legitimate or non-legitimate projects in a violent and aggressive way. Riots often happen as a response to oppression and because some groups believe that they do not benefit from fair and equal opportunities in any economic, political or social progress.

Terrorism is known as the unlawful use or the threatening use of force or violence against people with an intention to achieve political, religious or ideological purposes. Those purposes are achieved through intimidating, coercing or spreading fear.

Demonstrations and Riots Law

Article 178

Article 178 of demonstrations and riot law stipulates that "Every person who takes part in a demonstration in a public place where at least five persons have assembled with the aim of committing crimes or acts intended to prepare or facilitate the commission of such a crime or aimed at undermining public security, even though for the realization of a legitimate objective, shall be liable for imprisonment for a period of no more than two years and a fine not exceeding BD200, or either penalty."

Article 179

Article 179 of the same law stipulates that "If one demonstrator or several demonstrators attempt to use violence for the realization of a purpose for which they have assembled, their action shall be deemed as a riot. The penalty for each person who knowingly takes part in such riot shall be a prison sentence and a fine not exceeding BD500, or either penalty."

Why?

Why the use of the terrorism acts instead of demonstrations and riots law?

The penalties for demonstrations and riots do not exceed two years, whereas those of terrorism act are open and unlimited.

bombs- as being named by the authority- exploding a gas cylinder, burning a car or any other angry protest action; all of those actions are "terrorism".

"We are not facing protests in Bahrain, we are facing terrorism", the authority uses this expression as an answer for all the organizations and bodies which denounce the Bahraini regime (and its bodies), the violent suppression of the Bahraini street protests, the great number of political detainees compared to the population (more than 4000 detainees) and the imaginary jurisdictions issued against the arrested. The authority uses the above expression to justify its brutal suppression and torture inside the prisons and to prevent the intervention of the international human rights parties from following the integrity of the investigation measures used against the convicted in those cases.

"We are facing terrorism": is an expression used by the most powerful authority in the government till the least one; starting from the King, the prime minister, the ministers, the MPs, government officials, official media, the ministry of interior and the public prosecution. You will notice in the following parts that this expression was overused in a way that it has, undoubtedly, become one of the ready-to-use and fast answers that are being publicized from the top ranking officials to the least as a formal obligation to be used, published, circulated and fixed.

number of the most prominent activists in the organization mentions the following:

1. Establishing a group with an aim to topple the regime.
2. Organizing marches in all Bahraini regions.
3. Communicating among each other in order to escalate the protests.

Now, what is the difference between riot and terrorism?

Riot is a form of civil disorder commonly characterized by a group which gathers and takes decisions. This group usually has an aim to implement legitimate or non-legitimate projects in a violent and aggressive way. Riots often happen as a response for oppression and because some groups believe that they do not benefit from fair and equal opportunities in any economic, political or social progress.

As for Terrorism, it is known as the unlawful use or the threatening use of force or violence against people with an intention to achieve political, religious or ideological purposes. Those purposes are achieved through intimidating, coercing or spreading fear.

JurisPedia Website (a law-university encyclopedia) affirms the consensus of all jurists on the difficulty in trying to define terrorism. The encyclopedia highlighted that "there are many and various problems that put obstacles in the way of reaching such a definition, most importantly that this term has no specific legal content".

The term "terrorism" is often used by the superpower states to label the actions against their rules in order to justify launching wars against countries for undeclared goals. However, the Arab governments use the term "terrorism" to label their opponents in order to facilitate the process of committing inhuman massacres against them and avoid being internationally condemned.

The Bahraini government classified the protests in the Bahraini streets as "terrorist" and started prosecuting thousands of protestors arrested under the Terrorism Act. The government does not differentiate whether the action was burning tires, blocking a street, confronting the policemen who cracks down the protests, throwing hand-made Molotov

bombed before mentioning that the explosion happened by a gas cylinder. The Ministry declared on the same day that a group of terrorists had committed a terrorist act in A'ali region, resembled in burning about 25 tires in the street which caused damages to one of the towers of a telecommunication company located nearby the street.

Terrorism 5

On 22 April 2013, the head of Public Security Force confirmed that "the police foiled terrorist plans aiming at intimidating citizens." What are these terrorist plans? The head of Public Security Force answers: among the actions were those done by the students of Jabriya Technical Secondary School for boys on 18, 21 and 22 April 2013 from chaos, breaking objects in the school, going to the streets surrounding the school, closing those streets with barriers and launching attacks on vehicles, pedestrians and policemen.

Terrorism 6

On 12 June, the Ministry of Interior declared in a press conference that it determined the identity of what it called "14 February Terrorist organization". What did this terrorist organization do? The list of charges attributed to a

(Bahrain) Most of the former detainees who spoke with Human Rights Watch said that they had been subjected to torture and ill-treatment. Several of the detainees had also been brought in front of prosecutors who failed to respond appropriately to their complaints of ill-treatment. In a number of instances prosecutors failed to record complaints, order forensic medical examinations, or launch any investigation into a detainee's allegations. In some cases, prosecutors returned detainees to the custody of the same security officers allegedly responsible for the abuse in the first place. Other prosecutors did appropriately send detainees for medical exams when the detainees complained of torture.

Human Rights Watch/ Torture Redux. The Rival of Physical Coercion during interrogations in Bahrain

the Bahraini judiciary classified the Bahraini protests as "Terrorism" cases. Consequently, the people arrested on the grounds of these protests were prosecuted pursuant to the Terrorism Act.

Terrorism 1

On 20 May 2013, the Central Governorate's attorney announced: The First High Criminal Court sentenced nine accused to a period ranging from 10-15 years in prison. These 9 were accused of planning terrorism activities. The attorney said that the first and the second accused were convicted for establishing a group contrary to the provisions of the law aiming at obstructing the law and preventing the state institutions from exercising their jobs and assaulting the citizens' personal freedoms. However, the other accused, from the third till the ninth, were convicted for joining the group and participating in its work despite they are aware of its terrorist aims. Moreover, the nine were charged for acquiring and disposing explosives without a license from the competent authority.

Terrorism 2

The director of the General Directorate of Criminal Investigation stated on 18 April 2013 that: four of the terrorists charged with committing the act of terrorism which took place in Kuwait Road in Manama on 14 February 2013 were arrested. The act targeted police patrols and a citizen's car.

Terrorism 3

On 14 April 2013, the general police director of the Capital Governorate declared that on the night of the aforementioned day, a terrorist group burnt a car in the capital, Manama, by a gas cylinder causing a bomb with no damages. The director stressed that the security bodies are investigating and undertaking researches to determine the perpetrators and bring them to justice.

Terrorism 4

On 17 July 2013, the Ministry of Interior announced a car explosion by a gas cylinder in a clear yard facing one of the mosques in Riffa where no damages were caused. The Ministry classified the incident as a terrorist act as soon as it took place and classified the car as

Riot 4

Extreme violent actions rocked Los Angeles in 1992 when the court acquitted 4 white policemen who beat a black citizen till death. An amateur filmed the event and the television stations aired it to the entire world. 53 deaths, 24 injuries and about a million dollar loss resulted from the incident. In its turn, the court retried the accused in 1993 and 2 of them were sentenced. This incident was categorized under the riot zone.

Riot 5

In 1992, violent actions started in Bombay, the commercial capital of India, as a result of the sectarian tension prevalent in the city after demolishing Babri Mosque on December 6. Therefore, the Muslims hit the Hindus, who responded in the same way. At the end, 900 were killed and many buildings were burnt and robbed. This incident was categorized under the riot zone.

Riot 6

Occupy Wall Street movement which called for occupying a main road in New York, America, in 2011 internationally spread to embrace more than 1000 cities in 25 countries, including some of the largest economies in the world. Despite the movements' peaceful character, some of them changed to serious clashes between the protestors and the police. Chaos spread in Rome and Italy, in particular, where protestors threw Molotov bombs on the police, set fire to cars as well as the building of the Italian Ministry of Defense and a Christian church. 70 injuries were recorded. This incident was categorized under the riot zone.

Despite the great loss caused to people, money, public and private properties and despite the death of a large number of policemen during the clashes, occupying main streets, setting fire to citizens' cars in the roads, killing, displacing and raping citizens, the aforementioned violent events were considered riots.

The following are few samples of hundreds of similar cases for events witnessed in Bahrain which has been witnessing widespread protests against the government since 2011. The pro-regime security bodies and

We will compare the international incidents samples considered as riots to the protests taking place in Bahrain.

Riot 1

On the night of 20 December 1970, about 5000 Okinawans engaged in a conflict with about 700 of the US military policemen protesting against the military presence in their country. This incident was considered a sign of anger against the US military occupation which lasted 25 years. As a result, around 60 Americans got injured, 80 cars were burnt, and a lot of buildings in Kadena Air Base were demolished or largely damaged. This incident was categorized under the riot zone.

Riot 2

During the 60s of the last century, many riot actions broke out in the US cities due to the suffering of black people, in Ghetto neighborhoods, from economic deprivation and social injustice. The riot actions moved to Watts neighborhood in Los Angeles in 1956, Detroit and Newark in 1967 and Cleveland in 1968. Detroit's happenings were considered the most violent and led to the death of 43 victims in addition to mass destruction of properties. Consequently, President Lyndon Johnson established the National Advisory Commission on Civil Disorders. The commission blamed the racial prejudice and discrimination exercised by the whites against the blacks. In 1968, Johnson established the National Commission on the Causes and Prevention of Violence which recommended improving housing and increasing the economic opportunities for the blacks.

Riot 3

Kenya witnessed the most violent actions ever in December 2007 following electoral fraud in the presidential elections to reelect Mwai Kibaki. Subsequently, Nairobi faced the most violent protests where hundreds were killed and buildings were burnt at the hands of angry people carrying handguns. The protests moved through the cities and set buildings on fire. Moreover, many killing and rape incidents took place as a result of protests. The result was 800 killed and more than 600 displaced. This incident was categorized under the riot zone.

1 Bahrain Judiciary System Betrayal…Judicial Terrorism

1. Are the protests happening in the Bahraini streets riots or terrorism?
2. How did the Bahraini authorities adapt the law in a way to list the protestors' charges under the Terrorism Act instead of the Riots and Demonstrations Act?
3. How was the scheme of categorizing all sorts of protests in Bahrain under the banner of "Terrorism" applied that it involved dissent and protestors as a part of the process of "rooting out" regime opponents, including the opposition political associations that stress on their peaceful choice?
4. What is the Bahraini Terrorism Act? How legal is it? Why was it described by the UN International Commission of Jurists as a wildfire that devours everything around?
5. Why was the supreme criminal court established? What are its tasks? In what circumstances was the court established?
6. Who is the judge Ali Al Dhahrani? Why was he chosen for the presidency of the fourth supreme criminal court? What was the role he successfully played in the court?
7. Who is the judge Ebrahim Al Zayed? Why was he chosen for the presidency of the fourth supreme criminal court? What was the role he successfully played in the court?
8. Who is the investigating officer the public prosecution relies on as a source for evidence against the activists and protestors? Who is the confidential witness the public prosecution depends on to pin charges against them? How does the judge use what is known as "confidence in the testimony of witnesses" to convict the activist sand pin the charges directed against them?

Results of a poll conducted by the “Bahrain Center for Human Rights” in collaboration with “Bahrain Mirror” showed that more than 96% of the participants believe that the Bahraini judiciary institution is not independent, whereas 2.8% believe it is independent while less than 1% see that it is semi-independent.

sentence of six months or maybe two years, while peacefully calling for the country to become a republic will get you life in prison. Bahrain's problem is not a dysfunctional justice system, but rather a highly functional injustice system."

The National Safety Court is a special military court that was set up in March 2011 to try protesters, opposition leaders, rights activists, and people who supported or are perceived as supporting the Bahraini uprising. A military judge presides over the court, along with two civilian judges, all of them appointed by the Bahrain Defence Force commander-in-chief, Marshal Khalifa bin Ahmed Al Khalifa, a cousin of King Hamad and the prime minister, and a member of the Al Khalifa royal family. The cases are prosecuted by the military public prosecutor Colonel Yousef Rashid Flaifel.

The National Safety Court has been heavily criticized by international human rights organizations. Human Rights Watch has described the court as a "travesty of justice", while Amnesty International has described it as a "sham" and "a parody of justice. After the international and human rights widespread criticism, King Hamad announced, in June 2011, that all trials related to the protests would be transferred from the National Safety Court to the normal civilian courts. However he backtracked on August 18 issuing a decree which makes it clear that the new measures do not apply to all arrested protesters.

Human Rights Watch said in a report it released on May 29, 2014, Bahrain's criminal justice system fails to deliver basic accountability and impartial justice. The report revealed the persistent failures of the Bahraini justice system after King Hamad bin Isa Al Khalifa accepted, following more than two years, the recommendations of the Bahrain Independent Commission of Inquiry (BICI) to free peaceful dissenters and hold abusive officials accountable. Bahrain's courts play a key role in maintaining the country's highly repressive political order, routinely sentencing peaceful protesters to long prison terms. But members of security forces are rarely prosecuted for unlawful killings, including in detention, and the few convictions have carried extremely light sentences.

Introduction

Sir Nigel Rodley, one of the BICI commissioners, noted to a BBC reporter in January 2013 that "The system as a whole finds dissent more dangerous than official criminality, and I see no sign that they have moved away from that position."

This stance which controls the Bahraini regime "finds dissent more dangerous than crimes committed by officials". Thus, the Bahraini judiciary is not the hand of the authorities that punishes the culprits of official parties and others; however, it is a tool used to punish the dissents demanding a fair participation in power. It is what the authority depends on to tighten its security grip over them. Therefore, the cases fabricated against these people are not restricted to inciting hatred against the regime, terrorist crimes and threatening to overthrow the regime by force as were the charges fabricated against Al-Wefaq's Secretary-General, Sheikh Ali Salman.

While the authorities take no notice of the financial and administrative corruption that eats away its public bodies and institutions, it prosecutes the dissents who object to, talk about or even disclose information about this corruption. While they turn a blind eye to the degrading torturing crimes that take place in the country's prisons, the authorities arrest those who speak about torturing as the case of human rights defender, Nabeel Rajab, who is being prosecuted over "insulting a statutory body" when he spoke of the torture practiced in Jaw Central Prison.

In Bahrain, all the corruptors, stealers of public money and torturers are protected by this saying "No one applies the laws on you"; this famous quote was said by the prime minister to the torturer, Mubarak bin Huwail, in a special visit paid to him after being acquitted by the Bahraini judiciary from the charge of torturing the medics.

Joe Stork, the Deputy Director for Middle East and North Africa at Human Rights Watch, said, "A police officer in Bahrain who kills a protester in cold blood or beats a detainee to death might face a

To Jaw Prionser
terrorsit pretexts of Bahraini Judiciary
carved the pain of your democratic demands on your bodies

Freedom is yours...

Contents

	Introduction	09
1	Bahrain Judiciary System Betrayal… Judicial Terrorism	13
2	The Judiciary And Terrorism Pretexts: Every Protest Is A Terrorist Act	21
3	The Executive Powers Nose Is Poked In That Of Judiciary: The Terrorism Act	29
4	The Bahraini Terrorism Act And The Loose Laws	37
5	The Fourth Criminal Court: The Legislators Gallows	45
6	The Fourth Criminal Court: On The Track Of The Martial Law Tribunals	53
7	Judge Ali Bin Khalifa Al Dhahrani: The Angry Blockhead	63
8	A Justice System That Masters Insulting Lawyers	77
9	The Judge Ebrahim Al-Zayed: The Most Merciless... The Most Lenient	83
10	The Bahraini Judiciary Depends On The Hearsays Testimonies, Investigation Officers and Confidential Sources	93
11	The Minister Of Justice: If The Head Of The Judiciary System Is A Liar, How Would Be The Case With His Employees?	105
12	Directing Judicial Verdicts Using Media And Inciting The Public Opinion	121

THE BAHRAINI JUDICIARY

Terrorist Pretexts Versus Democratic Demands

THE BAHRAINI JUDICIARY:
Terrorist Pretexts Versus Democratic Demands

First editon, Beirut, June 2015

© Copyright. Bahrain Mirror. All rights reserved.

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3240 - 5

THE BAHRAINI JUDICIARY

Terrorist Pretexts Versus Democratic Demands